الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة وهران 2

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر

تخصص: علم الانحراف والجريمة

الموضـــــوع:

الضحية الصامتة في حالات العنف الأسري

إعداد الطالبة:

بن ثابت كوثر

د. بن عابد عائشة

سالم بن عاشور	جامعة وهران2	رئيسا
بن عابد عائشة	جامعة وهران2	مشرفا و مقررا
حمال ختو	جامعة وهران2	مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير والعرفان إلى الأستاذة بن عابد على ما قدمته لي من توجيهات قيمة ونصائح سديدة، وعلى سعة صدرها ومتابعتها المستمرة طيلة فترة إنجاز هذه المذكرة. فقد كان لتشجيعاتها وملاحظاتها العلمية أثر بالغ في إتمام هذا العمل وإخراجه في صورته الحالية.

كما أعبر لها عن بالغ امتناني لما أبدته من اهتمام وحرص على تقديم المساعدة والدعم العلمي، سائلًا الله تعالى أن يجزيها خير الجزاء وأن يوفقها في مسيرتها العلمية والمهنية.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم علم الاجتماع، وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذه المذكرة.

والله ولي التوفيق.

إهداء

الحمد لله الذي وفقني وأعانني على إتمام هذا العمل.

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أعز الناس وأغلاهم على قلبي، إلى والديّ الكريمين اللذين كانا سندي ودعمي طوال مسيرتي الدراسية، حفظهما الله وأطال في عمرهما.

إلى إخوتي وأخواتي الذين غمروني بالمحبة والتشجيع.

إلى أساتذتي الكرام الذين أناروا دربي بالعلم والمعرفة.

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء الذين ساندوني ووقفوا إلى جانبي.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل.

أهدي هذا الجهد المتواضع راجياً من الله تعالى أن يجعله نافعاً ومفيداً.

والحمد لله رب العالمين.

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول : الاطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

تمهيد 4
1- الإشكالية 4
2- الفرضيات 6
3- أهمية الدراسة 6
4- أهداف الدراسة 6
5- تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة 7
6- منهجية البحث 8
7-عينة الدراسة 8
8- المنهج المستخدم في الدراسة: 9
9- أدوات جمع المعطيات 9
10-المقاربة المنهجية 9

الفصل الثاني: الخلفية النظرية والتشريعية للعنف الأسري

تمهيد 14
1- تعريف العنف الأسري 14
2- أسباب العنف الأسري 15
3- أشكال العنف الأسري 19
4- أثار العنف الأسري على الضحية (المرأة) 21
5- النظريات المفسرة للعنف الأسري 23
خلاصة الفصل 31

الفصل الثالث: عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد 33
عرض وتحليل والبينات الشخصية 33
1- العمر وعدد سنوات الزواج 33
المستوى التعليمي.....35
الحالة الإجتماعية 36

عدد الأطفال.....36
الوضعية المهنية.....37
نوع الدخل..... 38
كفاية الدخل.....39
مكان الإقامة.....40
الرفقة السكنية.....41
إنتشار العنف.....42
تعرض لشكل من أشكال العنف.....43
أنواع العنف.....44
ممارسة العنف.....45
فترة بداية العنف.....46
أسباب التعنيف.....47
طبيعة العنف.....48
العنف كجريمة.....49
معالجة العنف.....50
حدوث العنف.....51
تأثير العنف.....52
مخالفات العنف.....52
التبليغ عن العنف.....54
أسباب عدم الإبلاغ.....55
لجوء بعد التعرض للعنف.....58
كيفية الدعم.....59
تشجيع على الإفصاح.....60
كفاءة قوانين الحماية.....61
ضعف الحماية.....62
كيفية المعاقبة.....63
تقليل من الظاهرة.....64
استمرارية العنف.....65
مكافحته ضد المرأة.....66

فهرس المحتويات

توصيات 68
خاتمة 70
قائمة المصادر والمراجع 72

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	توزيع أفراد العينة حسب السن وعدد سنوات الزواج	46
.2	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	48
.3	توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية	49
.4	توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال	50
.5	توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية	51
.6	توزيع افراد العينة حسب ماهو مصدر الدخل	52
.7	توزيع افراد العينة حسب هل الدخل المالي يكفيك	53
.8	توزيع افراد العينة حسب الإقامة	54
.9	توزيع افراد العينة حسب مع من تعيشي	55
.10	توزيع افراد العينة حسب هل تعتقدين أن العنف ضد المرأة منتشر في المجتمع	56
.11	توزيع أفراد العينة حسب أن تعرضت لأحد أشكال العنف	57
.12	توزيع افراد العينة حسب إذا كانت الإجابة نعم فما نوع العنف الذي تعرضت له	58
.13	توزيع افراد العينة حسب من هو الشخص الذي يمارس عليك العنف غالبا	59
.14	توزيع افراد العينة حسب منذ متي بدأ العنف	60
.15	توزيع افراد العينة حسب الأسباب التي تدفع المعنف بتعنيف المرأة	61
.16	حسب اعتبار العنف فعل طبيعي ام لا	62
.17	توزيع افراد العينة حسب هل يعتبر العنف الأسري جريمة	63
.18	توزيع افراد العينة حسب هل تعتقدين أن العنف الأسري يجب أن يعالج	64
.19	توزيع افراد العينة حسب هل يمكن للعنف الأسري أن يحدث في أي أسرة	65
.20	توزيع أفراد العينة حسب هل العنف الأسري يؤثر على الحياة الزوجية	66
.21	توزيع افراد العينة حسب كيف يؤثر العنف على الضحية	67
.22	توزيع افراد العينة حسب هل قمت بإبلاغ جهة رسمية عن العنف	69
.23	توزيع افراد العينة حسب الأسباب التي تدفع المرأة بعدم التبليغ عن العنف	70
.24	توزيع افراد العينة حسب بعد تعرضك للعنف إلى من يمكن أن تلجئين	75
.25	توزيع افراد العينة كيف يمكن للذي لجأت له أن يدعمك	76
.26	توزيع افراد العينة حسب ما الذي يمكن أن يشجع المرأة على كسر الصمت	77
.27	توزيع افراد العينة حسب تعتقدين أن القوانين الحالية كافية لحماية المرأة من العنف	78
.28	توزيع أفراد العينة حسب في حالة لا لماذا	79
.29	توزيع افراد العينة حسب مارأيك في معاقبة مرتكبي العنف داخل الأسرة	80
.30	توزيع افراد العينة حسب ما الاجراءات التي يمكن أن تقلل من ظاهرة العنف ضد المرأة	81
.31	توزيع افراد العينة حسب هل تعتقدين أن الصمت عن العنف يشجع على استمرار هذه الجريمة	82

.32	**توزيع افراد العينة حسب في رأيك من المسؤول عن مكافحة جريمة العنف ضد المرأة**	83

مقدمة

مقدمة :

يعد العنف الأسري ضد النساء أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان استمرارًا وانتشارًا على نطاق عالمي، حيث يتجاوز الحدود الجغرافية والاقتصادية والثقافية (منظمة الصحة العالميةWHO ، 2021 .)ورغم أن المكان المنزلي يُنظر إليه في الحالة المثالية على أنه فظاء للأمان والحنان، فإنه غالبًا ما يتحول، بالنسبة للعديد من النساء، إلى مكان للقمع والضعف(Jaspard، 2011) . ولطالما حصر هذا العنف في المجال الخاص واعتُبرت من المحرمات الاجتماعية، إلا أنها تُعتبر اليوم مشكلة اجتماعية وصحية وموضوع دراسات في علم الاجتماع الأسرة و علم الاجتماع الجريمة والجندر(Romito،2006) . ومع ذلك، فإن الوصول إلى الواقع الكمي لهذا الظاهرة يواجه عقبة منهجية واجتماعية كبيرة لاسيما مشكلة عدم الإبلاغ. فالغالبية من الاعتداءات المرتكبة في إطار الأسرة لا تظهر في الإحصاءات الرسمية لأجهزة الأمن والعدالة، مما يخلق " رقم أسود" كبير للجريمة (حميش ،2018؛ منظمة الصحة العالمية، 2021) في مواجهة سوء المعاملة، يفضل العديد من الضحايا الصمت بدلا من الإبلاغ عن المعتديLieber ، 2008)

هذا التردد في كسر حاجز الصمت يطرح تساؤلات حول المنطق الاجتماعي والنفسي والمؤسسي الذي يحيط بالضحية. الصمت ليس غياباً للرد، بل غالباً ما يكون نتيجة لتوازن معقد ومؤلم تختلط فيه العوامل الاجتماعية ، النفسية والتقافية.

فقد أصبحت ظاهرة العنف ضد النساء في الجزائر واضحة بشكل متزايد في الفترة الأخيرة، وهذا نتيجة طبيعية للتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السريعة التي شهدها المجتمع الجزائري. فقد ظهرت هذه المشكلة للعلن بعد أن كانت محصورة في فكر ضيق، حيث تم كسر القيود والتابوهات التي كانت تمنع الحديث عنها. الآن، باتت هذه القضية محل اهتمام من قبل مؤسسات الدولة والمحاكم والطب الشرعي ومنظمات المجتمع المدني (بن قانة، 2020، ص23). خلال السنوات القليلة الماضية، ارتفعت معدلات هذا العنف بشكل مقلق، مما أثر سلباً على أمان المرأة داخل منزلها وخارجه، وأدى إلى آثار سلبية خطيرة على العلاقات الأسرية وعلى وضع الأطفال والنساء معاً (العرباوي، 2011، ص 77).

ويعتبر العنف من أخطر المشاكل الاجتماعية التي تهدد المجتمع ومؤسساته، وخاصة الأسرة التي تُعد الأساس في تربية الأفراد. ولهذا، اهتم المتخصصون في علم اجتماع الجريمة بدراسة العنف الأسري وإبراز أهميته، لأنه يعيق الأسرة عن أداء وظائفها بشكل سليم، مما يؤدي إلى ظهور انحرافات وزيادة الجرائم في المجتمع. أو سلبيا (بن قانة، 2020، ص1). العنف الأسري أصبح في الفترة الأخيرة مشكلة اجتماعية خطيرة تهدد استقرار المجتمعات الحديثة. يُعتبر هذا العنف سلوكاً يتعارض مع القيم الحضارية،

وقد انتشر بشكل ملحوظ داخل الأسر. لقد زادت شدة هذه الظاهرة مؤخراً بسبب التغيرات السريعة التي تحدث في مختلف جوانب الحياة، وخاصةً في المجتمع الجزائري (بن جفان، 2018، ص17).

وتظهر هذه الظاهرة بين أفراد الأسرة الواحدة (مثل الوالدين والأبناء) وتأخذ أشكالاً متعددة، سواء كان عنفاً جسدياً أو معنوياً بين الأزواج، أو عنفاً من الآباء تجاه الأبناء. يتضمن ذلك أفعال مثل الضرب، والشتم، والاحتقار، والطرد، وحتى إجبار الأبناء على القيام بأعمال قسرية أو استغلالهم في مهام لا تناسب قدراتهم. تتعقد هذه المشكلة لأن العنف ضد الأطفال غالباً ما يحدث في بيئة مغلقة وتحت التكتم، ولكن تأثيراته تمتد إلى المجتمع ككل. تكمن خطورة العنف الأسري في أنه يهاجم الوحدة الأساسية للمجتمع مما يؤدي إلى تفككها. كما يسهم أيضاً في إعادة إنتاج سلوكيات وعلاقات غير سليمة بين أفراد الأسرة. فالتداعيات السلبية لا تقتصر فقط على مرحلة الطفولة بل تستمر لتؤثر على المراهقين والبالغين أيضاً، مما يؤثر سلباً على أدائهم وسلوكهم داخل وخارج المنزل. (بن جفان، 2018، ص 4). العنف الأسري هو ظاهرة معقدة تؤثر بشكل كبير على الأفراد والمجتمعات، ويعد من القضايا الاجتماعية والثقافية التي تتطلب فهما عميقا لآثاره وأسبابه وأبعاده المختلفة. وتنشأ هذه الظاهرة في العديد من الحالات نتيجة لتداخل العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تؤثر في سلوكيات الأفراد داخل الأسرة، حيث يعد أحد المظاهر السلبية للعلاقات الأسرية المتدهورة. والمشرع الجزائري قد بدأ في معالجة مسألة العنف الأسري بشكل أكثر جدية من خلال سن قوانين، قصد التصدي لهذه الظاهرة من خلال عدد من التشريعات والآليات القانونية التي توفر الحماية للضحايا. ولكن على الرغم من الترسانة القانونية المعاصرة وتشريع القوانين الردعية لحماية المرأة من العنف الأسري، إلا أن الواقع السوسيولوجي يكشف عن فجوة عميقة بين النص القانوني والممارسة الفعلية، حيث لا تزال الضحية تحجم عن التبليغ وتفضل خيار الصمت على دَحض المعتدي ومواجهته مؤسساتيا. وهدا ما سنوضحه في هذه الدراسة الميدانية معتمدين في ذلك على أداة الاستبيان، ولمعرفة اسباب الصمت لدى الضحية، تحتوي الدراسة على يشكل هذا الفصل الأول المعالم المنهجية وتحديد الأدوات الكفيلية بتفكيك سوسيولوجيا الصمت لدى المرأة المعنّفة. من طرح التساؤل وصياغة الفرضيات التفسيرية تم الأهمية العلمية والمجتمعية لدراسة العنف الأسري، تحديد مفاهيم المصطلحات الأساسية للدراسة" والمقاربة المنهجية وأدوات جمع البيانات. يأتي الفصل الثاني" الخلفية النظرية والتشريعية للعنف الأسري" و يهدف إلى وضع الظاهرة في سياقها النظري السوسيولوجي، ومواجهتها بالواقع التشريعي الجزائري لإبراز الفجوة بين النص والممارسة. أما الفصل الثالث: فيخصص عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية للحالات المدروسة من النساء حول أسباب تفضيل السكوت والستر: ثقل الثقافة الأبوية، سلطة الجماعة القرابية، والخوف من الوصم الاجتماعي والتهميش. واخيرا يأتي الاستنتاج العام للدراسة الميدانية والآفاق المستقبلية.

الفصل الأول :

الاطار المنهجي والمفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يشكل هذا الفصل مقدمة أساسية للبحث، حيث يسعى لتحديد الإطار العام الذي يستند إليه مختلف مراحل الدراسة. بدأ بتناول إشكالية البحث من خلال طرح السؤال الرئيسي، ثم صياغة الفرضيات التي ترغب الدراسة في اختبارها، مع توضيح أهمية الدراسة وأهدافها العلمية. إضافة إلى ذلك، تم تعريف المفاهيم الأساسية المرتبطة بموضوع البحث لضمان وضوحها وسهولة قياسها. كما تضمن الفصل تحديد منهجية الدراسة، ووصف عينة البحث والمنهج المستخدم في دراسة الظاهرة، وكذلك الأدوات المستخدمة والمقاربة المنهجية وصعوبات الدراسة لجمع وتحليل البيانات. وفي الختام، تم استعراض أهم التحديات التي واجهت الباحث أثناء إتمام هذه الدراسة.

1- الإشكالية:

تعالج هذه الدراسة في أسباب الصمت لدى النساء المعنفات داخل الأسرة الجزائرية دون الإبلاغ الهيئات القانونية عن معاناتها من العنف مما يجعل منها ضحية صامتة. في هذه الدراسة، نستخدم تارة مصطلح العنف الأسري وتارة أخرى مصطلح 'العنف الزوجي' وذلك لأن عملنا الميداني يبين أن الأمر يتعلق بإستهداف المرأة بالعنف بشكل مباشر في بعض الأحيان، وفي أحيان أخرى يطال المرأة التي تحاول حماية طفلها لحمايته من الضرب. وبناءً على ذلك، فإن المرأة (بوصفها أُمّا وزوجة) هي التي تقع عليها وطأة العنف من طرف زوجها وتتحمل معاناته.

وتعد ظاهرة العنف ضد المرأة من التحديات الجسيمة التي تهدد كيان الأسرة واستقرار المجتمع، خاصة في ظل تصاعد مؤشراتها مؤخراً. وقد دفع هذا التنامي خبراء علم الاجتماع وعلم النفس وعلم

الاجتماع الاجرام وتخصصات أخرى إلى تقصي جذورها وآثارها، بالتوازي مع جهود تشريعية لتعزيز الحماية القانونية للمرأة. وحسب التقديرات العالمية التي نشرت من قبل منظمة الصحة العالمية سنة 2008 والتي تشير إلى أن 35% من النساء في أنحاء العالم يتعرضن، في حياتهن للعنف على يد شركائهن أو للعنف على يد غير الشركاء، ومعظم هذا العنف يأتي من قبل الشريك الحميم، حيث تفيد في المتوسط نسبة 30% من النساء بأنهن يتعرضن لشكل معين من أشكال العنف الجسدي أو الجنسي على يد شركائهن خلال حياتهن في العالم.وفي هذا السياق، تبنت الأمم المتحدة هذه القضية عبر "اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة"، كما ركزت المؤتمرات الدولية على تصنيف العنف كعائق رئيسي أمام التنمية والسلام، مع العمل على تفكيك الموروثات الثقافية التي تبرر العنف، لاسيما في البيئات العربية.

أما في السياق الجزائري، وفي ظل التغيرات الاجتماعية المتسارعة، أصبح موضوع العنف داخل الاسرة من القضايا التي تحظى باهتمام متزايد في مختلف الدراسات والبحوث النفسية، الإجتماعية، الطبية والقانونية لما له من آثار عميقة على تماسك الأسرة واستقرار المجتمع.

كما يبدو أن ظاهرة العنف الزوجي في الاسرة الجزائرية تشهد تفاقماً مستمراً، غير أن غياب الإحصائيات الدورية القابلة للمقارنة يجعل من الصعب وضع تقديرات دقيقة حولها. ووفقاً لتقارير مصالح الشرطة لسنة 2022، تم تسجيل 5792 شكوى أودعتها نساء ضحايا العنف، من بينها 1756 قضية كانت من فعل الزوج. ولا تعكس هذه الإحصائيات سوى جزء بسيط من واقع الظاهرة؛ إذ تتردد الكثير من النساء مطولاً قبل استشارة الاختصاصيين الصحيين، فضلاً عن أن فئة ضئيلة جداً من هؤلاء الضحايا يلجأن إلى إيداع شكاوى لدى المصالح الأمنية. وفي محاولة للحد من تفشي هذه الظاهرة، اتخذت السلطات العمومية تدابير قانونية، لاسيما مصادقة البرلمان الجزائري على قانون يجرّم العنف الزوجي بمختلف أشكاله الجسدية و النفسية طبقا لقانون رقم 15-19 المؤرخ في 2015/12/30.(بوصفصاف،2025، ص 165).

كما تشير البيانات الإحصائية إنتشار مقلق، للعنف حيث أظهرت الدراسات في عام 2024، تم تسجيل 6151 حالة عنف ضد الأطفال بمختلف أنواعه، بما في ذلك 3100حالة عنف جسدي، مما يمثل 50%من مجموع الحالات. بالنسبة للعنف ضد المرأة، تم تسجيل أكثر من 13ألف حالة في عام 2011، بينما كانت هنالك 3144حالة في عام 2014. وتنوع الأسباب بين سوء التفاهم في 2400حالة والدوافع المالية في 656حالة،كماتشير إحصائيات إلى أن معظم هذه الاعتداءات تحدث داخل المنزل،حيث بلغت 3321حالة، مما يدل على أن البيئة الأسرية تعد الأكثر شيوعا لمظاهر العنف

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة (حسين طاهر، 2003، هبة محمد علي حسن، 2003) هذه الظاهرة من زوايا متعددة، حيث ركز بعضها على أسباب العنف وأشكاله، في حين اهتمت أخرى بآثاره النفسية والاجتماعية على الضحايا .تشير دراسة حسين طاهر بكشف عن العوامل التي تدفع إلى ممارسة العنف في الجزائر ضد المرأة إلى أن العنف مرتبط بعدة عوامل، أهمها انخفاض مستوى تعليم النساء (حيث أن نسبة كبيرة منهن تعلمن حتى المرحلة الابتدائية)، مما قد يقيّد وعيهن بحقوقهن أو قدرتهن على مواجهة المواقف. كما يُظهر أن الظروف الاجتماعية الهشة، مثل الطلاق أو فقدان الزوج، تزيد من احتمالية تعرض المرأة للعنف. أيضاً، فإن دور ربة المنزل قد يعكس نوعًا من التبعية الاقتصادية، مما يجعل المرأة أكثر عرضة للعنف وأقل قدرة على الإبلاغ عنه. بالإضافة إلى ذلك، فإن انخفاض نسبة تقديم الشكاوى يشير إلى وجود عوامل ثقافية واجتماعية مثل الخوف، العار، أو ضعف الثقة في المؤسسات(طاهر ،2003،ص65)

أما دراسة هبة محمد علي "حسن الإساءة إلى المرأة "أن العنف الموجّه ضد المرأة يترك أثار نفسية واجتماعية معقدة. تعاني النساء خن القلق والتوتر والاكتئاب، بالإضافة إلى فقدان الثقة بالنفس والشعور بالإهانة وإعتداء على كرامتها. ويعني بالعنف النفسي أكثر خطورة رغم كونه أقل وضوحا ، نظرا لإستمراريه وقدرته على تدمير توازن النفسي بكل تدريجي .إجتماعيا، ينعكس العنف في ضعف التفاهم بين الزوجين وسوء التواصل وغياب الإحترام المتبادل، مما يؤذي إلى زيادة حدة العنف داخل الأسرة ، كنا أن إعتماد المرأة على الزوج إقتصاديا وعاطفيا يجعلها أكثر عرضة للاستمرار في علاقة عنيفة خوفا من فقدان الاستقرار الأسري بالإضافة إلى ذلك ، يكرس العنف نظرة دونية للمرأة، حيث تعتبر وسيلة لتحقيق الرغبات دون مراعاة للاحتياجات، مما يؤثر سلبا على .مكانتها في الأسرة والمجتمع (حسن ،2003،ص8)

تطرقت هذه الدراسات، التي تم ذكرها، الى البحث في صمت المراة والتعرض الى الأسباب التي تدفعها الى الإبلاغ او عدم الابلاغ لدى الجهات المختصة. وتبقى فئة من الضحايا التي لم تبلغ تعاني في صمت، دون أن تحظى بالإهتمام الكافي أو تُمنح المساحة للتعبير عن معاناتها، مما يجعلها "الضحية الصامتة" داخل هذا النسق الأسري المضطرب. مما يكشف عن وجود فجوة بحثية تتمثل في عدم معالجة هده المسالة، وعليه تأتي هده الدراسة لتبين أسباب هذا الصمت في حالات العنف الأسري، حيث تهدف إلى إبراز معاناة الضحية الصامتة، والسعي إلى فهم تجربتها المعاشة داخل الأسرة والوقاية والحد منها.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: ما الأسباب التي تدفع بالضحية إلى الصمت أثناء تعرضها للعنف الأسري؟

2- الفرضيات:

1- الخوف من الاعراف ونظرة المجتمع هو الذي يدفع بضحية بعدم التبليغ بالعنف الذي تتعرض له.

2- تؤثر العوامل الاجتماعية والاقتصادية مثل الاعتماد المالي او عدم وجود ملجآ(سكن)يجعل الضحية مجبرة عن البقاء في بيئة معنفة.

3- أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة خطوة مهمة في مواجهة صمت المجتمع حول موضوع العنف. فهي توفر للضحايا مكاناً آمناً ليشاركوا معاناتهم التي غالباً ما تبقى مخفية. يمثل العنف غير المرئي مشكلة اجتماعية معقدة، حيث أن العديد من حالات الاعتداء لا تُبلغ بسبب الخوف من نظرة المجتمع أو الضغوط التي يمارسها الجناة. لذا، تجعل هذه الدراسة من نفسها وسيلة قوية لكشف هذا النوع من العنف وتوفير مساحة للحديث تساعد على كسر حاجز الصمت والخوف.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة الأسباب التي تجعل الضحية تصمت، من خلال تحليل العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر عليها. كما تسعى لفهم المشكلات التي يواجهها الضحايا نتيجة تعرضهم للعنف. تأتي هذه الجهود كخطوة مهمة لكسر حاجز الصمت الذي يحيط بالعديد من حالات "العنف الخفي"، والتي تبقى غير مُبلغ عنها بسبب الخوف أو التهديد. لذا، من الضروري توفير مساحة آمنة للضحايا ليتمكنوا من التعبير عن معاناتهم.

5- تحديد المفاهيم الإجرائية للدراسة:

1-تعريف الأسرة

الأسرة هي مؤسسة إجتماعية أساسية في المجتمع وهم أشخاص تجمهم رابطة الزواج والقرابة وتتكون من أب، أم، أبناء. في حالة كانت هذه الأسرة ممتدة، فتمتد من الجد والجدة والأعمام والعمات والأخوال والخالات وغيرهم.

2-تعريف العنف :

يعرف قاموس أكسفورد العنف انه " سلوكاً إجرامياً يقوم على إلحاق الضرر بالغير، أو التسبب في التلف والتخريب العمدي للأشياء والممتلكات الخاصة خاصة عن طريق استخدام القوة." (عدي الهواري، 1983). ويعتقد ريمون آرون أن جوهر العنف يكمن في مصادرة حرية الطرف الآخر، وذلك عبر تقييد قدرته على التعبير والتقدير المستقل. وتتوج هذه العملية بـ "شيئية" الآخر(Reification) ، أي تحويله من كائن إنساني ذي إرادة إلى مجرد أداة مسخّرة لخدمة مشاريع المهيمن، مما يلغي وجوده المستقل.

كما يُعتبر العنف سلوكًا يشمل استخدام القوة الجسدية أو المعنوية، أو التهديد بها، من قبل شخص أو مجموعة ضد أنفسهم أو ضد الآخرين. الهدف من هذا السلوك هو السيطرة أو إلحاق الأذى. مفهوم العنف لا يقتصر فقط على الاعتداء البدني المباشر، بل يتضمن أيضًا أشكالًا نفسية ولفظية واقتصادية ومؤسسية. جميع هذه الأشكال تهدف إلى انتهاك حقوق الأفراد، وسلب كرامتهم، أو التسبب في معاناة تؤثر ليس فقط على الجسم بل تترك أيضًا آثارًا نفسية واجتماعية عميقة تؤثر على توازن الفرد وتماسك المجتمع.

3-العنف ضد المرأة:

أي فعل عنيف قائم على أساس النوع الاجتماعي (الجنس)، ينجم عنه أو يُحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسدية، أو النفسية، أو الجنسية. ويشمل هذا التعريف التهديد بممارسة مثل هذه الأفعال، أو الإكراه، أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في إطار الحياة العامة أو الخاصة."

4-الضحية:

هي الشخص الذي يتعرض للأذى نتيجة لفعل عنيف دون أن يكون هو السبب وتنتهك حقوقه. وبدلك يمر بتجربة مؤلمة نتيجة للاعتداء.

في سياق سوسيولوجيا الجريمة والعنف الزوجي هي الضحية التي تتعرض لانتهاكات مستمرة (جسدية، نفسية، أو اقتصادية) لكنها تختار، أو تُجبر على، عدم التبليغ أو البوح بمعاناتها للمحيط الاجتماعي أو السلطات القانونية. وهذا المفهوم يفسر جزءاً كبيراً مما يُعرف في علم الإجرام بـ "الرقم الأسود للجريمة (Le chiffre noir)أي الجرائم الفوقية التي تحدث في الواقع ولا تسجلها دفاتر الشرطة أو دور الرعاية.

5-الضحية الصامتة:

الضحية الصامتة فهي المراة التي تعرضت للعنف في أسرتها لكنها تستطيع الكلام عنه. وهي بدلك تواجه العنف من طرف زوجها بالصمت بدلاً من المواجهة أو الإبلاغ وهدا لأسباب معينة.

6- العنف الأسري:

هو فعل أو سلوك عدواني يحدث داخل الأسرة من طرف أحد أفرادها ينتهك حقوق أحد أفراد الأسرة عبر الضرب أو الإهانة أو الحرمان أو التهديد. ويكون بدلك إما جسديا أو نفسيا أو لفظيا أو اجتماعيا يسعى إلى التحكم وإلحاق الضرر بالضحية، إنه نمط من السلوك المسيء الذي يؤثر على توازن الأسرة واستقرارها

7-العنف الزوجي:

تشكّل ظاهرة العنف الزوجي قلقاً مستمراً ومتزايداً، لا يقتصر على السياق الجزائري فحسب، بل يمتد ليشمل مختلف المجتمعات عبر العالم. وتواجه النساء أنماطاً وتجليات متعددة من العنف الممارس من قِبل الشريك، في ظل منظومة معقدة تجعل من فك الارتباط أو التحرر من هذه العلاقة أمراً بالغ الصعوبة بالنسبة للعديد من الضحايا .

6- منهجية البحث:

أُجريت هذه الدراسة على مدى شهر، حيث تم توزيع استمارة الأسئلة في 1 مارس 2026، واستُعيدت الأجوبة في 30 مارس 2026. خلال هذه الفترة، تم جمع وتحليل البيانات حول موضوع "الضحية الصامتة في حالات العنف الأسري". أما بالنسبة للمكان، فقد تم استخدام بيئة إلكترونية، حيث تم توزيع الاستمارة عبر وسائل التواصل الاجتماعي على أفراد العينة المستهدفة لجمع المعلومات المتعلقة بالعنف الأسري وصمت الضحية داخل الأسرة.

7-عينة الدراسة:

في بداية المشروع، كانت خطتنا تعتمد على إجراء بحث ميداني حول "النساء المعنفات في الوسط المفتوح بوهران. وكنا نخطط لإجراء مقابلات مركزة مع هؤلاء النساء، بالإضافة إلى زيارة مراكز الشرطة للحصول على معلومات دقيقة حول هذه القضية. لكننا واجهنا بعض المعيقات تتمثل ضيق الوقت وصعوبة الوصول إلى النساء اللواتي يرغبن في مشاركة تجاربهن. فنجد 34 مشاركات تتعرضن للعنف من طرف أزواجهن و16 لم تتعرضن.

ونظراً للحساسية البالغة لموضوع الدراسة، وفي ظل غياب قاعدة بيانات رسمية حول النساء المعنفات، اعتمدنا في بحثنا هذا على استمارة استبيان إلكترونية عبر (Google Forms)وقد تم تشكيل عينة 50 امراة، استناداً إلى معايير سوسيوديموغرافية محددة مثل السن، والمستوى التعليمي، وغيرها من المتغيرات ذات الصلة. وقد تم الاكتفاء بعدد الردود التي تم الحصول عليها نظراً لعدة اعتبارات، أبرزها: صعوبة الوصول إلى الوسائل الرقمية لدى البعض، والمخاطر الأمنية التي قد تواجه الضحايا، حيث قد يؤدي استخدامهن للإنترنت إلى تعريضهن للانتقام أو لتصاعد وتيرة العنف المنزلي ضدهن. وتضمنت عينة من النساء اللواتي تعرضن للعنف الأسري أو لديهن معرفة مباشرة بهذه المسألة. احتوت استمارة الدراسة على 34 سؤالًا، منها 32 سؤالًا مغلقًا و2 أسئلة مفتوحة، بهدف دراسة الضحية الصامتة وفهم أسباب تعرض

النساء للعنف واستمرارهن في الصمت. تتنوع عينة الدراسة من حيث الخصائص الاجتماعية (متزوجات، مطلقات، أرامل)، العمر، المستوى التعليمي، بالإضافة إلى الوضع المهني والاجتماعي. كما تم أخذ بعض المعايير الأخرى بعين الاعتبار، مثل عدد سنوات الزواج لدى المتزوجات، لفهم تأثير هذه العوامل على تعرض النساء للعنف والصمت .وبعد جمع المعلومات، تم تنظيم الإجابات في رسومات ونسب مئوية، وتم تحليلها وعرض نتائج الدراسة وربطها بموضوع البحث.

8- المنهج المستخدم في الدراسة:

استندت هذه الدراسة إلى المنهج الوصفي، الذي يعد الأنسب لموضوع "الضحية الصامتة في حالات العنف الأسري"، لأنه يتيح وصف هذه الظاهرة كما هي في الواقع، مع محاولة تفسيرها وفهمها. يعمل هذا المنهج على جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بظاهرة العنف الأسري وصمت الضحية، ثم تحليلها لمعرفة الأسباب الاجتماعية والنفسية والاقتصادية التي تدفع المرأة إلى عدم الإفصاح عن ما تتعرض له من عنف. كما يسهم هذا المنهج في توضيح العلاقة بين مختلف الأسباب التي تساهم في استمرار هذا الصمت داخل الأسرة، ويقدم تحليلاً دقيقاً وواضحاً للظاهرة وتفسيراً علمياً لها، مما يتيح فهماً أعمق لموضوع الدراسة.

9- أدوات جمع المعطيات:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من الأدوات المنهجية لجمع البيانات وتحليلها بما يتعلق بموضوع العنف الأسري والضحايا الصامتين. تم استخدام إستبيان كأداة رئيسية، وقد تم تصميمه خصيصاً لجمع بيانات ميدانية من المشاركين، حيث شمل معلومات شخصية، أشكال العنف، أسبابه، وتأثيره على الضحية. كما تم الاعتماد على القراءة النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة، مما ساهم في إنشاء الإطار النظري للدراسة وفهم المفاهيم المختلفة المتعلقة بالعنف الأسري، فضلاً عن استخدامها في تفسير النتائج المستخلصة ميدانيا.

أما بالنسبة لتحليل البيانات، فقد تم استخدام أدوات تحليل إحصائية بسيطة مثل حساب التكرارات والنسب المئوية، مما ساعد في تنظيم البيانات وتقديمها في رسومات بيانية تسهل القراءة. تم عرض النتائج في شكل رسومات، وتم تحليلها عبر قراءة المعطيات الرقمية. وقد أظهرت عملية تحليل الرسومات أن ظاهرة العنف الأسري تتجلى بعدة أشكال، وأن نسبة كبيرة من النساء يلزمون الصمت ويمتنعن عن التصريح، مما يعكس وجود ظاهرة الضحية الصامتة التي تتأثر بالضغوط النفسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمنعها من الإفصاح عن معاناتها. وبالتالي، أسهمت هذه الأدوات في تقديم تحليل علمي دقيق للبيانات وكشف تأثير العنف على الضحية.

10-المقاربة المنهجية:

لا يمكننا فهم وتحليل العنف ضد المرأة على أنها سلسلة من الحوادث المنفصلة بل كمشكلة هيكلية ونظامية متجذرة في علاقات القوة غير المتكافئة بين الجنسين، وهدا استنادا على المقاربة الاجتماعية للجندر او العلاقات الجنسانية، وهده المقاربة تدرس الآليات الاجتماعية التي تولد هذا العنف وتبقي عليه وتضفي عليه الشرعية، سواء كان جسديا أو جنسيا أو نفسيا أو اقتصاديا أو مؤسسيا. ان التحليل السوسيولوجي لظاهرة النساء المعنفات يسمح بتجاوز التفسيرات السطحية التي تختزل الظاهرة في مجرد "حدث عابر" أو "اضطراب نفسي فردي". بل إنها تتأصل في عمق العلاقات الاجتماعية بين الجنسين (Rapports sociaux de sexe)، باعتبارها علاقات سلطة بنيوية. ومن خلال المقاربات النظرية لكل من بيير بورديو،

وفرانسواز إريتييه، وجوديث باتلر، يتضح أن العنف الذي يمارسه الرجل ضد المرأة، سواء كان جسديا أو رمزيا، هو التعبير الأقوى عن خلل بنيوي في موازين القوى، تم بناؤه تاريخيا، وتطبيعه اجتماعياً، وإعادة إنتاجه سلوكيا.

تضيف سوسيولوجيا الجريمة مستمدة من أطروحات هوارد بيكر والتيارات النسوية النقدية في علم الإجرام أبعاداً حاسمة لفهم الظاهرة، بحيث يدرس علم الإجرام السوسيولوجي كيف انتقل العنف الزوجي من «شأن خاص » مسكوت عنه إلى «جرم معاقب عليه ». هذا التحول هو نتاج صراع اجتماعي لتغيير "تعريف الفعل"؛ فالفعل لا يوصف كجريمة لذاته، بل بناءً على رد الفعل الاجتماعي والقانوني تجاهه .(Becker, 1963). يهتم هذا التخصص بالفجوة بين الجرائم المرتكبة وتلك المسجلة رسمياً. في حالة النساء المعنفات، يرتفع "الرقم الأسود" نتيجة الخوف والولاء العاطفي والعنف الرمزي (بورديو). وهنا تبرز أهمية أدوات البحث (مثل الاستبيانات الإلكترونية) في كشف المسكوت عنه وتجاوز عوائق التبليغ التقليدية.(Cusson, 2005)

وتحلل سوسيولوجيا الجريمة "رد الفعل المؤسساتي" (شرطة، قضاء). ففي كثير من الأحيان، تواجه المرأة المعنفة "ضحية ثانوية" داخل أجهزة العدالة من خلال الاستخفاف بمعاناتها أو لومها، وهو ما يعيد إنتاج "الهيمنة الذكورية" ولكن بصيغة مؤسساتية هذه المرة.(Robert, 2005)

يرى بيير بورديو (Bourdieu, 1998) أن الهيمنة الذكورية هي بناء اجتماعي متجذر بعمق في الذوات حتى تم استدماجه وتجسيده في البنى الاجتماعية والنفسية على شكل "هابيتوس (Habitus) "(أي نسق الاستعدادات والممارسات الموجّهة للسلوك). وتستمر هذه الهيمنة بالدرجة الأولى من خلال ما يسميه بـ "العنف الرمزي :(Violence symbolique) "وهو شكل من أشكال العنف غير المرئي والمعرفي، الذي يُمارس بتواطؤ موضوعي من الضحية نفسها؛ كونها تطبّق على نفسها وعلى العالم من حولها نفس أطر الإدراك والتفكير المستمدة من النظام المهيمن ذاته.(Bourdieu, 1998)

وفي سياق دراسة النساء المعنفات، يعد هذا المنظور جوهريا لفهم "متصل العنف (Continuum de la violence) " ، فقبل أن يتحول العنف إلى ممارسة جسدية، يكون عنفاً رمزياً أولاً؛ حيث يحدد الرجل للمرأة فضاءً معيناً (الحيز المنزلي) ودوراً محدداً (الخضوع أو الرعاية). ويصبح عدم التزام المرأة بهذه الأدوار (حسب تقدير الرجل) هو المبرر والشرارة التي تطلق العنف الجسدي. يفسر العنف الرمزي أسباب الصعوبة البالغة التي تجدها الكثير من النساء المعنفات في التبليغ عن المعتدي أو مغادرة بيت الزوجية. فبسبب استدماجهن للبنى المعرفية للهيمنة، تميل الضحية في كثير من الأحيان إلى جلد الذات، وتبرير الفعل العنيف للزوج عقلانياً ("أنا المخطئة"، "أنا من دفعته للغضب")، مما يعكس خضوعاً تاماً ينطبع مباشرة في الأجساد والعقول.(Bourdieu, 1998) .

بينما يقوم بورديو بتحليل البنى السوسيولوجية المعاصرة، تغوص عالمة الأنثروبولوجيا فرانسواز إريتييه (Héritier, 1996, 2002)في الجذور العميقة والبدائية لهذه الهيمنة. حيث تسلط الضوء على "ثابت كوني" تشترك فيه جميع المجتمعات البشرية، وهو ما تسميه بـ "التكافؤ التفاضلي بين الجنسين " (Valence différentielle des sexes)، والذي يفترض وجود علاقة تراتبية يتم فيها تثمين كل ما هو ما ذكوري بشكل منهجي على حساب ما هو أنثوي.(Héritier, 1996)

ووفقاً لإريتييه، فإن هذا الدونية البدائية للمرأة ناتجة عن رغبة الرجال في السيطرة على القوة البيولوجية الأكثر أهمية وندرة: وهي القدرة على إعادة الإنتاج (الإنجاب، وتحديداً إنجاب الذكور). وبما أن الرجال يفتقرون إلى هذه القدرة البيولوجية، فقد فرضوا سيطرة سياسية، واجتماعية، وجسدية على أجساد النساء.(Héritier, 2002) . ويمثل العنف الجسدي الممارس ضد النساء التجلي الفج والمجهري (على مستوى الأسرة أو الثنائي) لهذه السيطرة على الجسد. إن ضرب المرأة ما هو إلا إعادة تفعيل للافتراض الأنثروبولوجي الخفي الذي يرى في جسد الأنثى ملكية متاحة، وإقليماً خاضعاً للرقابة الذكورية. وبالتالي، يتدخل العنف المنزلي عندما يشعر المهيمن بفقدان السيطرة أو السيادة على هذا الجسد الذي يعتقد أن من حقه إدارته وتوجيهه(Héritier, 2002) .

أماجوديث باتلر (Butler, 1990, 2004) فتنقل زاوية التحليل نحو التفكيك النقدي لمفهومي "الجندر" (النوع الاجتماعي) و"الجنس". فبالنسبة لباتلر، ليس الجندر مجرد انعكاس ثقافي لجنس بيولوجي موجود مسبقاً، بل إن الجنس نفسه هو نتاج خطابات معيارية تفرض المغايرة الجنسية القسرية. فالجندر عندها ذو طبيعة **أدائية**(Performative)، أي أنه يتشكل ويتحقق من خلال التكرار الطقسي للأفعال، والإيماءات، والرموز الجسدية.(Butler, 1990)

ويتقاطع مفهوم باتلر مع دراسة العنف ضد المرأة على مستويين**:**عندما يهتز الاستقرار التقليدي لأدوار الجندر داخل العلاقة الزوجية (على سبيل المثال، إذا نالت المرأة استقلالاً مالياً، أو تقاطعت مع سلطة الرجل، أو حاولت التحرر)، قد يلجأ الرجل إلى العنف الجسدي كأداء مبالغ فيه (وحاد) للتعبير عن رجولته. يصبح الضرب هنا "فعلاً أدائياً" غايته إعادة فرض الهوية الذكورية المهددة بالقوة، وإعادة تعيين المرأة في موقعها التبعي الخاضع.(Butler, 1990)

كماتحلل باتلر (Butler, 2004) كيف تجعل المعايير الاجتماعية أجساداً وحيوات معينة أكثر عرضة للانتهاك، أو حتى "مستباحة". ففي سياق العلاقات الاجتماعية القائمة على العنف، تسلب البنية الخطابية للمسيء من المرأة المعنّفة صفة "الفاعل المستقل". إن لغة الإساءة، والإهانات، والتحقير (العنف النفسي) تساهم في عملية "تجريد من الإنسانية" تمهد الطريق للعنف الجسدي وتشرعنه على جسدٍ جُعل هشاً ومستضعفاً بفعل المعايير السائدة من حوله.

10- صعوبات الدراسة:

واجهت هذه الدراسة العديد من التحديات أثناء تنفيذها، مما أثر على عملية جمع المعلومات وتحليلها. ومن أبرز هذه التحديات هو صعوبة الوصول إلى بعض المشاركين وضيق الوقت بسبب تعقيد موضوع العنف الأسري، وما يرتبط به من مشاعر الخوف والارتباك عند الإبلاغ عن تجاربهم الشخصية. كما ظهرت صعوبة أخرى تتمثل في عدم تعاون بعض الأفراد ورفضهم تقديم المعلومات ذات الصلة بالموضوع. على الرغم من هذه الصعوبات، تم العمل على تجاوزها قدر الإمكان من أجل إنهاء الدراسة والوصول إلى نتائج موضوعية.

من خلال الفصل الأول، تم التعرض إلى الإطار المنهجي لدراسة حيث تضمن عرض الإشكالية والفرضيات وأهمية وأهداف الدراسة، بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الإجرائية والمنهج المستخدم،وأدوات

الدراسة،وجمع المعطيات،وكذا تحديد عينة الدراسة ومنهجية البحث مع ذكر الصعوبات التي واجهت الباحث.وهذا الإطارساعد في تنظيم الدراسة وضبطها بشكل علمي ومنهجي

أما الفصل الثاني فقد حدد للجانب النظري،حيث أشار إلى العنف الأسري من خلال تعريفه أسبابه وأشكاله وآثاره،إضافة إلى إبراز بعض النظريات المفسرة له وكذلك تطرق إلى التشريعات الجزائرية التي تحمي الضحية مما يسهل على فهم أعمق للظاهرة المدروسة وبذلك يمثلان الفصلان معا تكاملا بين الجانب المنهجي والجانب النظري،مما يهيئ للإنتقال إلى الجانب التطبيقي.

الفصل الثاني:

الخلفية النظرية والتشريعية للعنف الأسري

تمهيد:

يعد العنف الأسري قضية تواجه مشكلة خطيرة للأعدادلا تحصى تستقبل اهتمام الباحثين في شتى التخصصات، لما لها من تداعيات عميقة على بنية الأسرة وإستقرارها. ولم يعد الأمر مقتصر على الإيذاء الجسدي الذي كان سائدا في الماضي، بل تطور ليشمل أشكالا أخرى أكثر تعقيدات. يشمل ذلك العنف النفسي، الذي يزرع مشاعر الذنب والخوف، وعنف الكلام الذي ينتقص من قيمة الفرد،بالإضافة إلى العنف الاقتصادي الذي يتمثل في السيطرة على موارد الأسرة. لتشخيص هذه الظاهرة بدقة، يستلزم الأمر تناولها من منظور شامل ومتعدد الأوجه. لايكفي الوقوف عند جانب واحد، بل يتعين استيعاب كافة العوامل. المعقدة الذي قد تؤذي إلى وقوعه

ويهدف هذا الجانب إلى تفصيل مفهوم العنف الأسري، مقدما تعريفات المختلفة، ومتتبعا أشكاله وأسبابه الجذرية كما سيتم إستعراض أبرز النظريات المفسرة لهذه الظاهرة، وذلك سعيا لبناء قاعدة معرفة متماسكة تساهم في فهم نتائج الدراسة الميدانية وتحويلها في إطار العلمي.

1- تعريف العنف الأسري :

التعريف القانوني للعنف الأسري في التشريع الجزائري:

موقف وتشريع قانون العقوبات الجزائري تجاه العنف الأسري: في النظام التشريعي الجزائري، لم يكن يُعتبر العنف الأسري جريمة قائمة بذاتها في قانون العقوبات حتى ديسمبر 2015. بل كان يتم متابعة هذا الفعل وفقاً للقوانين العامة المتعلقة بالاعتداء، حيث كانت خطورة الجريمة تعتمد على شدة الإصابة البدنية. وفي ديسمبر 2015، قام البرلمان بإجراء تعديلات على قانون العقوبات لسد الثغرات القانونية، وأصبح العنف ضد النساء بجميع أشكاله مجرماً (القانون الجزائري 15-19، 2015).

كما شدد المشرع الجزائري العقوبات على الاعتداءات التي تحدث ضد الوالدين من قبل الأبناء أو غيرهم، وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة 267 (قانون العقوبات 2015، صفحة 100). بالإضافة إلى ذلك، أقر القانون عقاب الأصول إذا اعتدى على الأبناء بناءً على ما ذكرته المادة 272 (قانون العقوبات 2015، صفحة 102).

من جهة أخرى، لم يحدد قانون العقوبات الجزائري تعريفاً واضحاً لكلمة "العنف"، لكنه جرمه وأدرجه ضمن الجرائم والجنح ضد الأشخاص. ويظهر تشديد العقوبات في حالة حدوث عاهة مستديمة أو وفاة نتيجة للعنف، خاصة إذا كان المعتدي من أفراد العائلة أو إذا وقع الفعل تحت مسمى العنف الأسري سواء ضد الزوجة أو الأطفال أو الوالدين، وذلك حسب المواد من 264 إلى 267 من قانون العقوبات. كما زاد المشرع الجزائري من العقوبة على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وهو ما يتضح في المواد 269 و270 و271 و272 من قانون العقوبات؛ تماشياً مع المادة "40" التي تضمن حماية كرامة الإنسان وتحظر أي اعتداء بدني أو معنوي أو معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة يعاقب عليها القانون (القانون 01-16، 2016).

العنف الأسري حسب أحمد عبد الحافظ بدران (2009) هو تصرف يشتمل على استخدام القوة وإلحاق الضرر الجسدي، مميزًا إياه عن الإساءة التي تتضمن أنواعًا مختلفة من الإيذاء كالإيذاء البدني والنفسي واللفظي والجنسي. بينما يركز العنف على الأفعال البدنية فقط مثل الضرب، حيث يُعتبر الاعتداء

البدني شرطًا أساسيًا لتصنيف السلوك بالعنيف. وينتمي العنف الأسري إلى سلوك الآباء تجاه أبنائهم أو من جانب الأبناء تجاه بعضهم، مما يؤدي إلى أضرار متعددة (بدران،2009،ص35)

كذلك، عرّف روبرت (2006) العنف بأنه اعتداء أو إساءة موجهة نحو فرد ما سواء كانت جسدية أو معنوية(عادل إسماعيل عبد الرحمان 2006،ص22).

وأيضًا عرّف شيل وولويات (2007) العنف الأسري بأنه تعرض الطفل لاعتداءات شاملة ومستمرة من الوالدين(الشيب ،2007،ص21).

في علم الاجتماع، يُعرف العنف الأسري بمصطلح "العنف المنزلي"، وهو سلوك يحدث داخل البيت، مما يجعل من الصعب اكتشافه أو معرفته إلا إذا قدمت الضحية (المعتدى عليه)،(المطيري ،2006،ص14) شكوى رسمية. يظهر هذا النوع من العنف في الأفعال التي تعتمد على القوة والسيطرة داخل الأسرة، خصوصاً من قبل الأشخاص الذين لديهم سلطة على المعتدى عليه. ويتضمن ذلك العلاقات بين الأزواج، وأيضاً سلوك الآباء تجاه الأبناء، والعكس صحيح. (بوطبال،معوشة ،20013، ص4)

يُعتبر موضوع العنف الأسري من القضايا المهمة التي حظيت باهتمام كبير من قبل العديد من العلماء والباحثين. وقد درسوا هذه الظاهرة بعدة تعريفات، منها:

تعريف فادية أبو شهبة: يحدد العنف الأسري بأنه كل استخدام غير قانوني للقوة المادية ضد شخص آخر، مما يؤدي إلى ضرر مادي يقع على الضحية. ويشمل هذا التعريف جميع الأفعال غير القانونية التي تعتبر جرائم تمس بحق الإنسان في الحياة أو سلامته الجسدية أو شرفه، سواء كانت مقصودة أم لا. ومن الأمثلة على ذلك: القتل المتعمد، الضرب الذي يؤدي إلى الموت، الضرب الذي يسبب عاهة، الضرب البسيط، الاعتداء الجنسي، والحرق، وذلك عندما يكون الفاعل أحد أفراد الأسرة (محمود سعيد خولي، 2008، ص 73).

تعريف (رجاء مكي وسامي عجم): يُعرف العنف الأسري أو العائلي بأنه أي فعل عنيف يحدث داخل الأسرة من شخص لديه سلطة أو علاقة مباشرة بالضحية (المجني عليه) (رجاء مكي وسامي عجم، 2008، ص 42).

ويُشير العنف الأسري إلى الاعتداء الذي يقوم به الآباء والأمهات على أبنائهم، أو العكس عندما يُمارس الأبناء العنف ضد والديهم. كما يشمل العنف بين الأزواج، أو الاعتداء على المسنين، أو الخدم، أو السائقين داخل الأسرة. يتخذ هذا السلوك عدة أشكال مثل العنف الجسدي، النفسي، الاقتصادي، أو الجنسي؛ فهو يمثل مجموعة من الأنماط السلوكية التي تسبب أضراراً كبيرة ومتعددة للشخص الذي يتعرض للاعتداء (هشام، 1992، صفحة 18).

كما يظهر العنف الأسري في جميع السلوكيات والأفعال التي تستهدف أحد أفراد الأسرة أو الأقارب. ويتضمن هذا المفهوم ممارسات مثل الضرب بأنواعه المختلفة، احتجاز الحرية وتقييدها، والحرمان من الاحتياجات الأساسية للعيش. كما يشمل أيضاً الإكراه على القيام بأفعال ضد إرادة الفرد تحت الضغط، وقد يصل الأمر إلى الطرد من المنزل أو التسبب في إصابات جسدية خطيرة، وصولاً إلى ارتكاب جريمة القتل (التير، 1977، صفحة 122).

2- أسباب العنف الأسري :

حيث هنالك أسباب ذاتية ونفسية واجتماعية واقتصادية وبيولوجية وثقافية والسياسية والقانونية ساهمت في انتشار العنف ضد المرأة نذكر منها:

1. أسباب ذاتية ونفسية:

تدني تقدير الذات والشعور بالنقص تظهر الأبحاث النفسية أن العديد من الأشخاص الذين يمارسون العنف الأسري يعانون من ضعف في شخصيتهم وانخفاض في تقديرهم لذاتهم. هذا الشعور المستمر بالدونية يدفع الجاني لاستخدام القوة البدنية أو اللفظية ضد أفراد عائلته، مثل الزوجة أو الأبناء، كوسيلة للدفاع عن نفسه وتعويض شعوره بالنقص، ولإثبات سلطته بطريقة زائفة داخل الأسرة(حمزة ،2004،ص 25)

ان آلية "نقل العدوان" الناتجة عن الإحباط توضح مدرسة التحليل النفسي أن الفرد يواجه في حياته اليومية ضغوطاً كبيرة ومتكررة، مثل مشكلات العمل أو الضغوط الاقتصادية. وعندما يشعر بالعجز عن التعبير عن غضبه في مصدره الأصلي خوفاً من فقدان وظيفته أو التعرض لعقوبات قانونية، يقوم بنقل هذا الغضب بشكل غير واع إلى أسرته، لأنها تعتبر البيئة الأضعف التي لا تعاقبه فوراً (بوطبال ،2024،ص54).

ويرتبط العنف الأسري بعجز المعتدي عن التحكم في انفعالاته المفاجئة وكبح جماح غضبه عند حدوث أي نقاش عائلي بسيط. هذا العجز النفسي يؤدي إلى عدم التفكير العقلاني للحظات، مما يجعله يتصرف بشكل متهور ويحول الخلافات الكلامية العادية إلى اعتداء جسدي مباشر (الحمود ، 2005،ص63)

كما يعتبر استخدام المخدرات والمشروبات الكحولية من أهم الأسباب الذاتية والنفسية التي تؤدي إلى العنف. هذه المواد تؤثر بشكل مباشر على كوابح الإنسان الأخلاقية والنفسية وتفقده وعيه. تحت تأثير الإدمان، يصبح الشخص سريع الانفعال والتوتر، ويفسر أي تصرف من أفراد أسرته كتهديد له، مما يدفعه إلى اتخاذ سلوكيات عدوانية دون إدراك لعواقبها(المطيري،2018،ص 41)

وتلعب العوامل النفسية دوراً أساسياً في ظهور العنف الأسري. حيث يرتبط هذا السلوك بعدم قدرة الشخص على تلبية احتياجاته العاطفية وفشله في تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي الصحيح، مما يؤدي إلى صراعات داخلية تؤثر على استقرار الأسرة. يظهر ذلك عندما يشعر الرجل بالنقص والدونية ويفقد ثقته بنفسه، مما يجعله يلجأ إلى استخدام العنف الجسدي أو التهديدات ضد المرأة ليظهر سلطته. يتفاقم الأمر بسبب فشل الزوجين في التواصل بشكل منطقي، وعجز الرجل عن تقبل رفض زوجته أو انتقاداتها له بسبب فقره أو جهله أو قدراته الجنسية، مما يثير غيرته. يظهر العنف أيضاً كوسيلة نفسية لتفريغ ضغوط العمل وتحويل الغضب نحو الزوجة والأبناء. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون سلوكاً مكتسباً نتيجة نشأة الزوج في بيئة شهدت عنف الأب تجاه الأم. من ناحية أخرى، قد تظهر بعض الزوجات تصرفات عنيفة بدافع مازوشي مرضي يستهدف استفزاز الزوج لإثارة غضبه والاعتداء عليهن للحصول على شعور باللذة والنشوة (عبد الرحمان العيسوي، 2004،ص 235).

2- أسباب بيولوجية :

يعتقد العديد من الباحثين والخبراء أن الأسباب البيولوجية تشكل الأساس الذي يدفع بعض الأشخاص نحو السلوك العدواني والعنف. في بعض الأحيان، يعود السبب إلى وجود تلف أو خلل في خلايا الدماغ لأسباب متعددة. تظهر الدراسات العلمية أن حوالي 70% من الأفراد الذين تعرضوا لصدمات صحية يعانون من أضرار في أدمغتهم تجعلهم يتصرفون بعنف حتى لأبسط الأسباب. كما نلاحظ أن الأشخاص الذين

يتعرضون لحوادث تؤثر على سلامة دماغهم، أو أولئك الذين يواجهون مشاكل مع إدمان الكحول والمخدرات، يظهرون سلوكاً عدوانياً واضحاً. بالإضافة إلى ذلك، أكد العلماء أن بعض الأمراض الجسدية وتعاطي المخدرات يمكن أن تكون عوامل رئيسية تؤدي إلى ظهور سلوكيات عنيفة. (ديانا هليز ،1999،ص220)

أيضًا، فإن معاناة الشخص من عيوب خلقية، أو كونه سريع الغضب وذو نشاط زائد، أو مواجهته لمشكلات نمو مختلفة تعتبر عوامل تؤدي حتمًا إلى السلوك العدواني(محمد أبو عليا ،2000،ص88).من وجهة نظر جينية ووراثية، لاحظ المختصون وجود علاقة بين بعض الاضطرابات الكروموسومية والنزعة الإجرامية؛ حيث تبين أن الرجال الذين لديهم كروموسوم Y زائد (XYY) يميلون بشكل أكبر إلى العدوان مقارنة بالآخرين، مما يجعلهم أكثر عرضة للاستجابة بطريقة عنيفة. (خليل ميخائيل معوض ،1994ص 369).

3- أسباب إجتماعية:

تعتبر التنشئة الاجتماعية عاملًا مهمًا في تكوين العنف الأسري وتوارثه عبر الأجيال. فالتربية التي تعتمد على القسوة والضرب تؤدي إلى تشكيل شخصية ضعيفة وغير واثقة بنفسها. هذا الضعف يدفع الشخص عندما يكبر إلى محاولة تعويض نقصه من خلال إظهار القوة وممارسة العنف ضد الطرف الأضعف في الأسرة، والذي غالبًا ما يكون المرأة. رغم هذا العنف المستمر، تبقى الرغبة في حماية الأطفال والحفاظ على وحدة الأسرة دافعًا رئيسيًا يجعل المرأة تتحمل الصعوبات. خاصة عندما تسيطر عليها فكرة خاطئة بأنها تستطيع وحدها تغيير سلوك زوجها وإصلاحه، متأملة أن الوقت والصبر والتضحية سيساعدونها في ذلك (سلوى عبد الحميد الخطيب، 2002: 293).

4- أسباب إقتصادية:

شهدت الجزائر في السنوات الأخيرة تحولات اجتماعية سريعة، مما أدى إلى زيادة ظاهرة البطالة، خاصة بين الشباب. هذه الأوضاع أدت إلى ظهور آثار سلبية وسلوكيات غير مقبولة تتعارض مع المعايير الأخلاقية والاجتماعية والقوانين السائدة. هذه التغيرات ساهمت بشكل مباشر في تفكك النسيج الاجتماعي وضعف العلاقات الأسرية، حيث طغت القيم المادية على القيم الروحية داخل الأسرة. وعندما عجز الشباب عن تحقيق أهدافهم بطرق قانونية، لجأ بعضهم إلى وسائل غير مشروعة لتلبية احتياجاتهم مثل السرقة والنصب والاحتيال. هذه التصرفات الخطيرة انتقلت إلى محيط الأسرة وأصبحت تمارس ضد الوالدين، مما يعكس اختلالاً حادًا في القيم الاجتماعية بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة والبطالة. لذا تُعتبر البطالة واحدة من أخطر المشكلات الاجتماعية التي تهدد استقرار المجتمع وقيمه.

كما أن لها تأثيرات نفسية سلبية على الأفراد، تؤدي بهم إلى الشعور بالإحباط والدونية، مما يدخلهم في حالة من عدم التوافق النفسي والاجتماعي تظهر من خلال الانعزال وفقدان الانتماء. هذا يضعف ارتباطهم بالمعايير الاجتماعية وقد يقودهم لارتكاب جرائم كوسيلة للتعبير عن استيائهم تجاه المجتمع. يتضح من ذلك أن البطالة تلعب دورًا رئيسيًا في تدهور العلاقات العائلية، خاصة إذا كانت الحالة المالية للأسرة ضعيفة. إذ يصبح العنف الوسيلة الوحيدة للتعبير عن الضيق في ظل غياب الاحتياجات الأساسية. (معمر ، داود ،2012،ص52).

على العكس من ذلك، يضمن الوضع الاقتصادي الجيد تلبية متطلبات الأسرة ويعزز تماسكها وانخراطها الإيجابي. كما يمنح الفرصة للآباء للسيطرة على التربية وتوجيه الأبناء نحو اكتساب المهارات ودخول سوق العمل مبكرًا للاندماج الاجتماعي. بينما يؤدي الفقر والتهميش الاقتصادي إلى انهيار سلطة القدوة داخل البيت ويدفع الأبناء للبحث عنها في بيئات خارجية. لذا يعتبر الاستقرار المالي حماية للعلاقات الأسرية، بينما يجتمع الوضع المالي الهش مع بطالة الشباب لزيادة الإحباط لديهم، مما يدفعهم للتمرد على القيم وممارسة العنف داخل الأسرة. (محمد بخولاف وأخرون ،2010،ص203).

تؤثر مشكلات الفقر في أي مجتمع بشكل مباشر على زيادة الجريمة. في الجزائر، أصبح الفقر عاملاً يساعد في انتشار الجريمة، مما يظهر العلاقة القوية بين الجوع، والأمية، والتخلف الاقتصادي(جهاد الغرام وخالد بلجوهر،2015،ص126 ،127). بناءً على ذلك، يُعتبر الفقر من أهم العوامل التي تؤدي إلى العنف وتعرض الروابط الأسرية للخطر. الباحثة "مصابيح فوزية" ذكرت في دراستها عن "ظاهرة التسول في المجتمع الحضري الجزائري" أن توفير الأساس المادي يعد ضرورياً لتحقيق استقرار الأسرة. وعندما يفشل الأفراد في تأمين هذا الاستقرار المالي بسبب الفقر أو نقص الدخل أو سوء التخطيط للميزانية، يؤدي ذلك إلى الارتباك وتفكك الأسرة(مصابيح ،2013- 2014،ص144-145). بالإضافة إلى ذلك، فإن عدم قدرة الأولياء على توفير الدعم المالي الكافي للأبناء لا يؤثر فقط على مستوى المعيشة، بل يجعل الأبناء يشعرون بالحرمان نتيجة رغبتهم في التكيف مع الثقافة الاستهلاكية والمستوى المادي السائد في المجتمع. (سلاطية ، حميدي،2008،ص148).

5- أسباب ثقافية :

تظهر العوامل الثقافية من خلال الفروق الواضحة بين الزوجين في مستوى التعليم والشهادات الدراسية، خصوصاً عندما تكون المرأة أكثر تعليماً من الرجل. هذا قد يجعل الرجل يشعر بالتوتر وفقدان التوازن. فيحاول تعويض هذا النقص بطرق مختلفة، مثل التقليل من قيمة الزوجة أو إهانتها، وقد يصل به الأمر إلى استخدام العنف للسيطرة عليها ومنعها من التفوق عليه. بالإضافة إلى ذلك، التغييرات الاجتماعية التي حدثت في بعض الأسر وارتفاع حرية المرأة قد تُعتبر تمردًا على سلطة الأب أو الزوج، مما يمكن أن يؤدي إلى سلوكيات عنيفة داخل الأسرة. كذلك، ضعف الالتزام الديني وسوء فهم مبدأ القوامة قد يبرران العنف ضد المرأة ويعتبرانه وسيلة لتعديل سلوكها. (عبد الرحمن الموسوي، 2004، ص 481).

6- أسباب السياسية والقانونية:

تساعد بعض القوانين والتشريعات في زيادة العنف ضد المرأة، لأنها تعطي الرجل في بعض الحالات مزايا وسلطات أكبر. كما أنها قد تؤدي إلى تقليل العقوبات المفروضة عليه عندما يرتكب أفعال عنيفة ضد المرأة. (رجاء مكي، 2008، ص 93).

أيضًا، يمكن أن يسبب تعدد الزوجات والطلاق غير العادل الذي يحدث دون علم أو موافقة المرأة العديد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، مثل صعوبات النفقة والحضانة والسكن. بالإضافة إلى ذلك، فإن حرمان المطلقة من المسكن بعد انتهاء فترة حضانة أطفالها يجعلها أكثر عرضة للمعاناة وظروف الحياة الصعبة. وأحيانًا قد يتم استغلال الفرق في نصيب الذكر والأنثى في الميراث لحرمان المرأة من حقوقها الشرعية أو الضغط عليها للتنازل عنها. (أمل الأحمد، 2001، ص 117).

توجد عدة عوامل وراء ظهور ظاهرة العنف داخل الأسرة، وهذه الأسباب تعكس بشكل واضح عجز وفشل مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القيام بدورها. في هذا الإطار، ظهرت مدارس مختلفة تفسر

هذه السلوكيات؛ فبينما يعتقد بعض الاتجاهات أن العدوانية تنبع من دوافع فطرية لدى الأفراد، تشير مقاربات أخرى إلى أنها ترتبط بالإحباط، حيث يصبح العدوان رد فعل تلقائي بسبب التعرض لضغوط محبطة. وتعتبر هذه الرؤية الأقرب لأفكار مدرسة التحليل النفسي التي أسسها "فرويد"، وهناك باحثون يرون أن جميع أشكال العنف تكون دائماً مرتبطة بحالة من الإحباط.

من ناحية أخرى، تؤكد نظريات أخرى أن العنف هو سلوك مكتسب يمكن تعلمه. ويربط عدد من الباحثين بين انتشار ثقافة العنف والطبقات الاجتماعية الأقل حظاً، حيث نلاحظ في المجتمعات العربية أن بعض القيم الثقافية الفرعية (مثل المفاهيم المرتبطة بالقدسية والشرف) تساعد في إعادة إنتاج العنف لحماية هذه القيم والدفاع عنها بطرق متعددة. ورغم أن حوادث العنف الأسري منتشرة حول العالم، فإن الدوافع غالباً ما تُعزى لأسباب تتعلق بالتربية والتأديب، بالإضافة إلى دور الخلافات الأسرية وسرعة الانفعال والتوتر داخل الأسرة (المحمود ، 2005، ص 63).

ومن منظور قانوني، يرى بعض المتخصصين في التشريع أن الأسباب الرئيسية للعنف الزوجي تعود إلى الجهل بحقوق وواجبات الأزواج المشتركة.

عوامل مرتبطة بالسمات الشخصية والإدمان: تشمل هذه العوامل تعاطي الكحول والمخدرات، حيث تؤدي هذه السلوكيات إلى فقدان الشخص السيطرة على تصرفاته وضعف قدرته على التركيز والانضباط. وهذا يجعله قد يمارس العنف خارج ما هو معتاد من سلوك الإنسان. عوامل مرتبطة بالوضع الاجتماعي والاقتصادي: تؤثر الظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل مباشر أو غير مباشر على انتشار هذه الظاهرة. وفقاً للباحث "عبد الرحمن العيسوي"، يعتبر تدني المستوى الاقتصادي والاجتماعي للأسرة عاملاً مهماً في زيادة العنف، حيث يرتبط الفقر بتفاقم الأزمات الحياتية ويتزايد مع نقص الموارد المادية والاجتماعية خلال فترات الأزمات (الرحمان، 2006، ص 49).

أظهرت العديد من الدراسات وجود علاقة قوية بين الضغوط الاجتماعية التي تواجه الأسرة وزيادة سلوك العنف ضد النساء والأطفال. وتشمل هذه الضغوط بشكل خاص: البطالة، المشاكل المالية، الازدحام السكاني، ضعف ظروف السكن، وضغوط العمل؛ حيث تُعتبر المشكلات الزوجية المستمرة واحدة من أبرز الضغوط التي تؤدي إلى ممارسة الزوج للعنف ضد باقي أفراد الأسرة (نفس المرجع، ، ص 50).

3- أشكال العنف الأسري :

يتخذ العنف الأسري أشكال متنوعة نذكر منها:

1- العنف الجسدي:

يشمل العنف الجسدي الضرب والدفع والركل والصفع، ويعتبر من أخطر أنواع العنف لأنه يترك آثارًا جسدية واضحة على المرأة، وقد تستمر هذه الآثار لفترة طويلة. (إحسان، 2008، ص161). ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أنواع العنف الأسري وضوحاً، حيث يسبب أضراراً نفسية عميقة وشديدة للضحايا. هذه الآثار السلبية يمكن أن تستمر لفترات طويلة. هناك عدة أسباب تدفع الأشخاص لممارسة هذا السلوك العنيف، مثل الرغبة في الانتقام أو التأديب بسبب تصرف معين قامت به الضحية. بالإضافة إلى ذلك، قد يحاول المعتدي إجبار الضحية على القيام بأفعال لا ترغب بها أو الاستيلاء على ممتلكاتها وأموالها الخاصة. أحياناً، يسعى المعتدي لترهيب الضحية حتى لا تتحدث عن أسراره السيئة. وفي بعض الحالات، قد يكون الدافع وراء الاعتداء الجسدي هو تلبية رغبات جنسية معينة (سالم، 2002، صفحة 67).

2-العنف الاجتماعي:

يظهر العنف الاجتماعي من خلال التمييز بين الذكور والإناث أثناء التنشئة الاجتماعية، مما يؤدي إلى تفضيل الذكور على الإناث. هذا الأمر يحدّ من قدرة المرأة على ممارسة حقوقها الاجتماعية والقانونية. كما يتضمن تقييد حركتها ونشاطها في المجتمع بناءً على التمييز البيولوجي بين الجنسين، ويتضمن أيضًا بعض الممارسات مثل ختان البنات، التي تمنع الفتاة من تكوين علاقات عاطفية وجنسية صحية في المستقبل. ويرجع ذلك إلى الأفكار الاجتماعية الخاطئة التي تقلل من قيمة المرأة. (كرداشة، 2009، ص41).

3-العنف الجنسي:

يتخذ العنف الجنسي أشكالًا مختلفة، منها الاعتداءات الجنسية التي يقوم بها الزوج ضد زوجته بطرق غير مقبولة. وقد يمتد ليشمل ممارسات أخرى يشارك فيها بعض الرجال من الأسرة. كما يمكن أن يُمارس ضد الأطفال خاصة الفتيات، ويعتبر زنا المحارم أحد أسوأ أشكال الإساءة الجنسية للمرأة. (نفس المرجع ، ص34-35).

4- العنف النفسي:

يشير العنف النفسي إلى مختلف أشكال الإهانة والتحقير والتقليل من شأن المرأة. ويتضمن أيضًا التخويف والإذلال والسخرية منها مع تهديدها المستمر بالعقاب والضرب. يرى بعض الباحثين أن هذا النوع من العنف يسبب آثارًا نفسية خطيرة مثل الاكتئاب والشعور بالعجز والأفكار الانتحارية. (موزة، 2010، ص199).

5-العنف الصحي:

يمثل العنف الصحي حرمان الزوجة من الرعاية الصحية والعلاج المناسب وعدم الاهتمام بصحتها الجسدية والنفسية، خصوصًا خلال فترة الحمل عندما يتم إهمال المتابعة الطبية أو التغذية اللازمة مما قد يعرض حياتها وحياة مولودها للخطر. (بنات سهيلة ، 2013، ص25).

6– العنف القانوني:

يتجلى العنف القانوني في الممارسات المدنية، الجنسية أو النفسية التي تقوم بها سلطات الدولة أو تتجاهلها في أي مكان. هذا يتعارض مع حق المرأة في الحصول على فرص متساوية مع الرجل فيما يتعلق بالحقوق والحريات الأساسية، وضمان حمايتها في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية. في هذا الإطار، تبرز مجموعة من القوانين والتشريعات التي يجب على الأمم المتحدة العمل على اعتمادها، ومنها: وضع قوانين صارمة لمكافحة العنف الأسري. حيث أشار تقرير أممي عام 2001 إلى أن 44 دولة فقط حول العالم وضعت قوانين لمعالجة هذه الظاهرة، بينما تمكنت عدد قليل جداً من الدول المتقدمة من إصدار قوانين تجرم الاغتصاب الزوجي داخل الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة ملحة لإقرار قوانين تمنح المرأة الحق في نقل جنسيتها لأطفالها إذا تزوجت من أجنبي، لأن غياب هذا القانون يعد تمييزًا قانونيًا ضد المرأة العربية ويقلل من شعورها بالمساواة مع الرجل. وأخيراً، هناك ضرورة لصياغة قانون جديد للأحوال الشخصية يضمن للمرأة حق الطلاق ويرفع عنها الولاية المالية والنفسية عند بلوغها سن الرشد، كما يجب رفع سن الحضانة وسن الزواج وحظر تعدد الزوجات، وتطبيق مبدأ الشراكة المالية بين الزوجين فيما يتعلق بالثروة الأسرية وتأمين نفقاتها عبر إنشاء صندوق مالي خاص لهذا الغرض (شعبان، 2000، ص 211).

4- أثار العنف الأسري على الضحية (المرأة)

- الأثار الإجتماعية والنفسية

في عام 2009، أجريت دراسة ميدانية في مدينة طرابلس، تحديداً في شعبيتي الروابة والنقاط الخمس. كان هدف الدراسة هو معرفة الآثار الاجتماعية والنفسية الناتجة عن ظاهرة العنف ضد المرأة، ومحاولة قياس حجمها وأشكالها المختلفة. استخدمت الباحثات المنهج الوصفي، وشملت عينة الدراسة 114 فتاة وسيدة من أعمار متنوعة تم اختيارهن بشكل عشوائي لفهم تأثير هذه الظاهرة.

أظهرت النتائج أن العنف يأتي من أشخاص سواء كانوا داخل الأسرة أو خارجها، ويهدف إلى السيطرة على المرأة وإضعافها من خلال التخويف أو الإذلال أو الاعتداء الجسدي والمعنوي والجنسي، وذلك بناءً على مجموعة من الأعراف والقيم التي أسست سلوكيات عدوانية. ووجدت الدراسة أن الزوج هو المصدر الرئيسي للعنف ضد المرأة بنسبة 31.32%، يليه الوالد بنسبة 19.28%، ثم الغرباء بنسبة 15.66%، والأخ بنسبة 14.46%، وأخيرًا الأهل والأقارب بنسبة 10.84%.

رغم أن المجتمع المدروس يتميز بالترابط الأسري والعلاقات الاجتماعية القوية، إلا أن هناك أفكار تمييزية متجذرة في ثقافات الكثيرين تدفع المرأة إلى قبول العنف والخضوع له بأشكاله المختلفة الصادرة عن الرجل. كما أظهرت المؤشرات الميدانية أن المرأة داخل الأسرة هي أكثر الأفراد عرضة للاعتداء بسبب ضعف مكانتها ودورها المحدود داخل العائلة؛ حيث تعتبر الأسرة المكان الأكثر شيوعًا للعنف ضد المرأة بنسبة تصل إلى 71.8%. وقد ارتبط ذلك بسلب حقوقها الأساسية مثل حق المشاركة في الأمور الأسرية بنسبة 62.4% وحق اختيار شريك الحياة بنسبة 48.7%

تنوعت مفاهيم العنف لدى المشاركات؛ حيث ربط حوالي 50% منهن العنف بفقدان حرية المرأة، بينما اعتبرت نحو 25% منهن أنه يتجلى في إجبارها على فعل أشياء لا ترغب بها. كما رأت أكثر من 25% أن المفهوم يشمل الاستخفاف بالمرأة والسخرية منها. بشكل عام، أكدت الغالبية (72.82%) من المشاركات تعرضهن للعنف، وجاء إجبار المرأة على فعل ما لا ترغبه كأكثر الأنماط شيوعًا بنسبة 45.78%، تليها المضايقات بنسبة 27% ثم الضرب بنسبة 22.89%.

خلصت الدراسة إلى أن هذا العنف يؤدي إلى آثار نفسية خطيرة على المرأة مثل فقدان الثقة بالنفس والشعور بالعجز والإحباط والاكتئاب بالإضافة إلى فقدان الشعور بالأمان والطمأنينة وفقدان الإحساس بالإنجاز والمثابرة .(مهدي امحمد الجديدي، 2009،ص129)

الحرمان:

هو حالة تعتبر من أبرز النتائج السلبية التي تظهر بسبب ظاهرة العنف الأسري. هنا، يشير إلى الخلل أو الحرمان داخل الأسرة الذي يشكل حاجزًا يمنع الشخص من تلبية احتياجاته الأساسية. هذا الأمر يعيقه عن تحقيق أهدافه ويجعله يشعر بالعجز والتوتر والإحباط. توفر البيئة الأسرية المستقرة والصحية للأفراد فرصة أكبر لتحقيق طموحاتهم. لذلك، يجب على الأسرة أن تعمل بجد لإزالة جميع العقبات التي تمنع الفرد من تحقيق تطلعاته بشكل سليم ومتوازن. (رشادعلي عبد العزيز موسى،2009،ص 175،174)

التأثير السلبي على عملية التنشئة الاجتماعية:

إن استخدام أساليب العنف كوسيلة وحيدة لتربية الأطفال يؤثر سلباً عليهم. هذا السلوك يمكن أن يدفع الطفل نحو مسارات سلبية، مثل الانحراف والعصيان والهروب من المنزل، بالإضافة إلى ممارسة أفعال غير صحيحة كسرقة والاحتيال، والانضمام إلى عصابات أو تعاطي المخدرات. كما أن هذا النوع من التربية القاسية يؤدي إلى تكوين شخصية مضطربة وضعيفة نفسياً وعقلياً.

تشير الدراسات إلى أن الأطفال الذين يتعرضون للعنف المستمر يصبحون أقل حساسية تجاه ما يحدث حولهم، ويختلف رد فعلهم عن أقرانهم الذين لم يعانوا من العنف. ذلك يجعلهم يشعرون بالعجز والدونية والخوف مع مرور الوقت. بالإضافة إلى ذلك، فإن العنف الذي يمارسه الزوج ضد زوجته لا يؤذي الشريكة فقط بل يؤثر أيضاً على الأبناء الذين يعيشون في هذا الجو المتوتر ويشاهدون تصرفات العنف بين الوالدين. هذا يساهم في بناء شخصيات ضعيفة وغير واثقة بسبب غياب النموذج الجيد من الأبوين، مما يجعلهم يسترجعون تجارب العنف ويعيدون إنتاجها في علاقاتهم المستقبلية.

من النتائج الأكثر خطورة هي التأثير على علاقات الأبناء مع الجنس الآخر. الكثير منهم خصوصا الإناث يشكل لديهم اعتقاد بأن الزواج هو مجرد معاناة وصعوبة، مما يدفعهن لتجنب الزواج ورفض الخطاب؛ لأنهن يحملن صورة "الأب الظالم" في عقولهن ويعتقدن أن حياة العزوبية (مع البحث عن وظيفة) أفضل بكثير من تجربة زواج قد تعيد لهن نفس المعاناة التي عاشوها في طفولتهم. (نفس مرجع، 2009،141،142)

الانحراف:

يصف الأخصائيون النفسيون الانحراف بأنه سلوك غير طبيعي يظهر عندما لا يستطيع الفرد التكيف مع بيئته. هذا السلوك يشير إلى وجود مشاكل في النمو والتوافق النفسي. كثيراً ما يحدث هذا النوع من السلوك نتيجة التعرض المباشر للعنف، حيث يعاني الشخص المنحرف من صراعات نفسية شديدة بين نفسه والمجتمع المحيط به. لذلك، فإن السلوك الانحرافي الذي ينجم عن تعرض الفرد للعنف هو مجرد دليل على الاضطرابات الاجتماعية والضغوط النفسية التي تؤثر بشكل كبير على شخصية الشباب، وقد يكون العنف هو السبب الرئيسي وراء حدوث هذا الانحراف (نجاة بوبكر، 2003، ص 129).

الطلاق :

تعتبر الأسرة الأساس الذي يبنى عليه المجتمع. لذا، فإن انهيار الأسرة بسبب الطلاق يعيق تقدم المجتمع ونموه.

للطلاق آثار سلبية كبيرة على الزوجين؛ حيث يمكن أن يؤدي إلى الشعور بالضياع والانحراف وعدم الرضا عن النفس، بالإضافة إلى الفشل في التكيف مع المجتمع نتيجة المشاكل في الحياة الزوجية وصعوبة تكوين أسرة مستقرة. كما تتسبب هذه الحالة في خسائر مالية كبيرة نتيجة تكاليف الزواج، مما يجعل الشباب يتجنبون فكرة الزواج سواء داخل مجتمعهم أو خارجه.

علاوة على ذلك، يؤثر الطلاق بشكل سلبي على الروابط الأسرية القوية؛ ففصل الزوجين يؤدي إلى تشتيت الأبناء، حيث يعيش بعضهم مع الأب وآخرون مع الأم، وقد ينتهي الأمر ببعضهم للعيش مع أقارب أو في مؤسسات رعاية اجتماعية. في مثل هذه الظروف، يفتقر الأطفال للرعاية والإرشاد اللازمين خلال سنواتهم الأولى الحرجة التي تؤثر بشكل كبير على تكوين شخصيتهم ونموهم النفسي والجسدي والاجتماعي. فلا يمكن أن تنمو الشخصية السوية بشكل طبيعي إلا في ظل أسرة مستقرة؛ وبدون ذلك، قد يصبح الأطفال غير أصحاء نفسياً ويعانون من نقص في الصفات التي تساعدهم على العطاء والمساهمة الإيجابية بالمجتمع.

بل قد يتحول البعض منهم إلى أشخاص يعتمدون على الآخرين وتزداد بينهم معدلات الجريمة والانحراف السلوكي والتشرد ليصبحوا بذلك عائقاً أمام تطوير المجتمع بدلاً من أن يكونوا عناصر فعالة تسهم في تقدمه ورقيه (محمد عبد القادر، 2004، ص 378).

يُعتبر العنف ضد المرأة سلوكًا مدمّرًا له تأثير كبير؛ لأنه يسبب أذى جسدي مباشر أو يعذب النفس بشكل شديد. ولا تقتصر آثار هذا السلوك على المرأة فقط، بل تمتد لتؤثر سلبًا على سلامة الأسرة واستقرار المجتمع بأكمله. فالأضرار التي تعاني منها النساء والضحايا بسبب العنف في محيط الأسرة تكون عميقة ومعقدة وطويلة الأمد لدرجة يصعب معها قياسها أو فهمها. كما تشير الدراسات إلى أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف يكن أكثر عرضة لمخاطر الإجهاض، خصوصًا إذا تعرضن للاعتداء الجسدي خلال فترة الحمل.

يتخذ العنف النفسي ضد المرأة أشكالاً وأساليب متعددة تستهدف كرامتها واستقلاليتها. تشمل هذه الإساءة إهانة المرأة، التقليل من شأنها، والتعدي اللفظي عليها، بالإضافة إلى أساليب الترهيب والعزل مثل التهديد بالضرب والصراخ في وجهها أو تجاهلها تمامًا. ويتجاوز الأمر ذلك إلى السيطرة على استقلاليتها وفرض تحكم كامل عليها عبر استخدام أسماء لا تحبها وسوء معاملتها وإهمالها، مما يؤدي إلى تقليص شخصيتها والسيطرة على ممتلكاتها وحياتها الزوجية.

نتيجة لهذه المعاملات القاسية، يشير الأطباء وعلماء النفس إلى أن الضحايا يظهرن أعراضًا نفسية حادة تشبه الاكتئاب، مثل الشعور باليأس والحزن العميق ووجود تفكير بطيء وميل نحو الانطواء والعزلة. قد تشعر الضحية أيضًا بعدم القيمة واحتضار الذات مع تأنيب ضمير مستمر وإحساس بالذنب قد يصل بها للتفكير في الانتحار. بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني من اضطرابات جسدية مثل فقدان الشهية والانشغال الدائم بالصحة والاعتقاد بأنها مصابة بأمراض خطيرة. (رشيد حميد زغير ،2010، ص103)

إلى جانب تلك الأعراض، تترتب على العنف آثار نفسية وسلوكية مستمرة تؤثر على نظرة المرأة لنفسها وتدفعها نحو آليات دفاعية سلبية؛ حيث تعاني الضحية من ضعف الثقة بالنفس وشعور دائم بالعجز وفقدان القدرة على مواجهة الأذى أو وقف العنف الممارس ضدها. وغالبًا ما يدفع هذا الضغط النفسي الضحية للجوء إلى خيارات غير صحية مثل إدمان الكحول للهروب من مشكلاتها اليومية وآلام حياتها

5- النظريات المفسرة للعنف الأسري :

- النظريات الإجتماعية:

أ-**نظرية التعلم الاجتماعي** التي تعتبر نظرية التعلم الاجتماعي، المعروفة أيضاً باسم "نظرية اقتداء النموذج"، واحدة من أكثر الأساليب العلمية استخداماً في الأربعين سنة الماضية لدراسة وفهم ظاهرة إساءة معاملة الأطفال والعنف الأسري بجميع أشكاله. حصلت هذه النظرية على دعم من عالمة الأنثروبولوجيا الأمريكية "ماري كريت ميد" والباحث "أشلي مونتاجو" عام 1973، حيث أكدا على تأثير الثقافة الاجتماعية الكبير في كيفية اكتساب الأفراد لسلوكياتهم الاجتماعية. بعد ذلك، جاء عالم النفس الأمريكي "ألبرت باندورا" ليعزز هذا المفهوم، حيث انتقد أفكار "سيغموند فرويد" و"روبرت اردي" حول الغرائز وتأثيرها على

السلوك الاجتماعي، مشيراً إلى أن تلك الأفكار ليست سوى مفاهيم نظرية ولا تصلح لتكون نظرية علمية (معين خليل العمر، 2010، ص85).

فيما يتعلق بكيفية اكتساب السلوك، أوضح "ألبرت باندورا" أن العنف يتعلمه الفرد من خلال مراقبة وتقليد سلوكيات الأشخاص المحيطين به. وهذا يعني أن المراهق الذي يرى والده يمارس العنف ضد أحد أفراد الأسرة قد يميل إلى تقليد هذا السلوك، نظراً لرؤيته لوالده كرمز للقوة والسيطرة داخل الأسرة (سليمة فيلالي، 2004، 2005، ص84). وفي نفس السياق، أشار "باندورا" إلى أن معظم الناس يتعلمون كيفية القيام بسلوكيات جديدة من خلال مراقبة الآخرين. وقد حدد في عام 1978 ثلاثة مصادر رئيسية تؤثر على السلوك العنيف في المجتمع الحديث: البيئة الأسرية، الثقافة الفرعية، والنموذج الرمزي. هذه المصادر تختلف في مدى تأثيرها لكنها جميعاً يمكن أن تسبب العنف لدى الأفراد (محمد سيد فهمي، 2016، ص 89-90).

تقدم نظرية التعلم الاجتماعي تفسيراً شاملاً لظاهرة "الضحية الصامتة" في سياق العنف الأسري. فهي تخرج الصمت والاستسلام من دائرة "السمات الشخصية الفطرية" وتعتبرهما سلوكيات مكتسبة يتعلمها الفرد من بيئته المحيطة. بحسب آليات الملاحظة والنمذجة التي تعتمد عليها النظرية، يتعلم الأفراد ليس فقط السلوك العدواني والعنيف، بل أيضاً سلوكيات الخضوع والانسحاب. فالضحية – سواء كانت طفلاً يشاهد تعنيف والدته أو زوجة تتعرض للاعتداء المستمر – تعيش في بيئة تراقب ديناميكيات القوة بشكل دائم. عندما ترى بشكل متكرر أن الشخص المعنّف يمتلك السيطرة المطلقة وأن أي محاولة للمقاومة أو الاعتراض تُقابل بـ "عقاب مُعزز" وازدياد في الأذى، يبدأ وعيها بالاعتماد على استراتيجية "العجز المتعلم". هذا العجز لا يأتي كاستسلام عشوائي، بل هو نتيجة لتحليل معرفي للتجارب اليومية. تدرك الضحية من خلال نماذج سلوكية أنها إذا التزمت بالصمت والتواري فإن ذلك يقلل من خسائرها ويجنبها تصعيد النزاع، مما يجعل الصمت وسيلة دفاع مكتسبة لضمان بقائها في بيئة أسرية غير آمنة.

علاوة على ذلك، يمتد هذا الربط ليشمل تأثير الثقافة الفرعية والرموز الاجتماعية التي تعتبر مصادر رئيسية لتوجيه السلوك. فالضحية لا تتعلم الصمت فقط داخل جدران منزلها، بل تتبناه كنموذج يتماشى مع التوقعات الاجتماعية المحيطة بها. عندما تكون البيئة الثقافية مليئة بقيم تشجع على التكتم حول "الأسرار العائلية" وتحتفي بصبر الضحية وتعتبر الشكوى نوعًا من الفضيحة، تتحول هذه الأفكار إلى "نماذج رمزية" قابلة للتقليد. تلتقط الضحية هذه الإشارات المجتمعية وتدمجها مع تجربتها الأسرية القاسية، مما يجعلها تصل إلى قناعة راسخة بأن صوتها لن يغير شيئًا في ميزان القوى وأن المجتمع يُفضل صمتها على صراخها. هذا المزيج المعقد بين الخوف من عنف المعنِّف والمضغط الثقافي الذي تتعرض له البيئة الخارجية يسلب الضحية القدرة على التعبير أو طلب المساعدة، ويحولها من مجرد هدف للعنف إلى "ضحية صامتة"، تعيد إنتاج سلوك الصمت وتكرسه في كل مواجهة باعتباره الأكثر أمانًا وقبولاً في واقعها المفروض.

ب- نظرية التفاعلية الرمزية:

يُعتبر "تشارلز كولي" و"هربرت ميد" من أبرز العلماء الذين ساهموا في هذا النوع من التفكير. يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الأسرة تلعب دوراً أساسياً في تشكيل السلوكيات التي يتعلمها الفرد. فالسلوك البشري يتطور من خلال التفاعل اليومي بين أفراد الأسرة.

بناءً على ذلك، يُنظر إلى العنف على أنه سلوك يتم تعلمه واكتسابه عبر التفاعل الاجتماعي؛ حيث يتعلم الشخص السلوك العنيف بنفس الطريقة التي يتعلم بها أي نوع آخر من السلوك، وذلك من خلال استخدام الرموز وفهمها.

وفقاً لهذا الرأي، فإن الطريقة التي يكتسب بها الفرد سلوكه تعتمد على عملية التنشئة الاجتماعية التي توفرها الأسرة، لأنها البيئة الأولى الأساسية التي ينمو فيها الطفل ويتعلم منها تصرفاته. على سبيل المثال، إذا شهد الطفل صراعات وخلافات مستمرة ورأى ممارسات عنف بين والديه، فإن فرصته في تبني هذا السلوك تزداد بشكل كبير.

كما يرى هؤلاء العلماء أن السلوك العنيف يعد جزءاً مهماً من المهارات الحياتية التي يجب على الأطفال – خاصة الذكور – تعلمها عبر التربية الأسرية في مرحلة الطفولة. تعتبر هذه المرحلة هي الأساس الذي يبنى عليه شخصية الطفل وتساعده في اكتساب المهارات والخبرات المختلفة داخل أسرته (منير كرادشة، 2009، ص61).

تقدم هذه فهماً عميقاً لديناميكيات العنف الأسري، خاصة عندما نطبقها على مفهوم "الضحية الصامتة وفهم الأفراد مثل الزوجات المستضعفات أو الأطفال الذين يتعرضون للعنف أو يرونه في أسرهم، ويختارون الصمت كاستجابة رئيسية. تؤكد هذه النظرية أن السلوك البشري ليس مجرد رد فعل بيولوجي أو غريزي، بل هو نتيجة المعاني والرموز التي تتشكل من خلال التفاعل اليومي داخل الأسرة، التي تعتبر البيئة الاجتماعية الأولى للفرد.

في حالة الضحية الصامتة، يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الأسرة تلعب دوراً أساسياً في تشكيل "الذات" وبناء الأنماط السلوكية. الأفراد الذين ينشأون في بيئة مليئة بالصراعات والعنف لا يرون العنف كحادثة عابرة، بل يبدأون في "تشفيره" واعتباره رمزاً تفاعلياً مهماً. وبالتالي، يفسر الضحية السلوك العنيف كوسيلة للسيطرة، ويتعلم أن الصمت أو الخضوع هما "الرمز التفاعلي" المناسب لتجنب زيادة الخطر. هذا التفسير الرمزي يجعل العنف والصمت سلوكيات مكتسبة تماماً كما تُكتسب أي قيم تفاعلية أخرى.

علاوة على ذلك، ترتبط وضعية الضحية الصامتة بعملية التنشئة الاجتماعية؛ حيث يمتص الطفل أو الفرد المستضعف الأدوار التي تُفرض عليه داخل الأسرة بسبب التفاعل المتكرر، ويبدأ في اعتماد "هوية الضحية" كجزء من تعريف نفسه وعلاقته بالآخرين. هنا يصبح الصمت أكثر من مجرد استسلام سلبي؛ إنه استجابة تفاعلية تعلمها الفرد تعكس عجزه المكتسب. مع مرور الوقت، ولأن فترة الطفولة والتنشئة المبكرة تلعبان دوراً أساسياً في تشكيل الشخصية واكتساب المهارات والخبرات الحياتية، فإن هذا الصمت يصبح آلية دفاع مشوهة مما يزيد من احتمالية تكرار هذا النمط السلوكي في المستقبل. وقد تستمر الضحية في صمتها وخضوعها في علاقاتها المستقبلية أو قد تتحول تلك المشاعر المكبوتة إلى سلوكيات عنيفة بديلة مما يعيد إنتاج حلقة العنف الأسري بصمت.

- النظريات النفسية:

أ- نظرية الإحباط :

تركز نظرية الإحباط، التي ارتبطت بجون دولارد وزملائه، على أن السلوك العدواني يظهر نتيجة الشعور بالإحباط. يحدث العنف عندما يفشل الشخص في تحقيق أهدافه أو تلبية احتياجاته ورغباته. تشير الأبحاث النفسية إلى أن الأطفال قد يظهرون سلوكًا عدوانيًا بسبب شعورهم بالعجز أو نقص الرعاية والاهتمام من عائلاتهم، مما يدفعهم لتوجيه عدوانهم نحو الآخرين أو حتى لأنفسهم. تختلف شدة العنف حسب نوع الإحباط وعدد مرات حدوثه، بالإضافة إلى وجود عوامل يمكن أن تحد من السلوك العدواني مثل العقاب. رغم أهمية هذه النظرية في تفسير العنف، إلا أنها تلقت انتقادات لأنها لا تستطيع توضيح أسباب وجود العنف لدى بعض الأفراد الميسورين وغيابه عند آخرين يعيشون في ظروف صعبة ومحبطة (عبود مسيرة وآخرون، 2009، ص23-24).

تحليل ظاهرة "الضحية الصامتة" في حالات العنف الأسري باستخدام نظرية الإحباط-العدوان يظهر الروابط النفسية المعقدة التي تبدأ بشحنة انفعالية وتنتهي بالصمت التام كوسيلة للبقاء. تفترض هذه النظرية أن التعرض للإحباط، الناتج عن الضغوط الاقتصادية أو الاجتماعية أو الفشل في تحقيق الأهداف، يؤدي تلقائيًا إلى شعور عدواني ونزعة للعدوان تبحث عن مخرج. وغالبًا ما لا يستطيع الشخص المحبط (المعتدي) توجيه عدوانه نحو مصدر إحباطه (مثل السلطة أو رب العمل)، خوفًا من العقاب، فيلجأ إلى "الإزاحة النفسية" ليعبر عن هذا الضغط على شخص ضعيف في أسرته مثل الزوجة أو الأطفال. يستغل المعتدي ضعفهم وعجزهم عن الرد، مما يجعل الضحية تتحمل نتائج إحباطات المعتدي.

من ناحية أخرى، يتأثر الجانب النفسي للضحية الصامتة بشكل مباشر، حيث تعيش حالة من الإحباط المتزايد والمزمن؛ فهي تعاني أولاً من إحباط بسبب تدمير كرامتها وتهديد أمنها في مكان يُفترض أن يكون آمنًا. وثانيًا، تعاني من إحباط أعمق بسبب عدم قدرتها على تغيير واقعها المؤلم. ومع تكرار محاولاتها للدفاع عن نفسها أو طلب المساعدة والتي غالبًا ما تقابل بقمع أشد من المعتدي، تتكون لدى الضحية قناعة بأن أي صوت أو شكوى لن تؤدي إلا لتفاقم الأذى. بناءً على ذلك، تتبنى الضحية الصمت ليس علامة على الرضا بل كوسيلة دفاعية لتجنب إثارة غضب المعتدي.

ومع استمرار هذه الديناميكية السلبية، يتحول الكبت المستمر لدى الضحية إلى ما يعرف بـ "العجز المتعلم"، حيث تفقد الأمل تدريجيًا في إمكانية حدوث أي تغيير إيجابي وتشعر بأنها بلا صوت أو قيمة في تلك البيئة الأسرية. هذا يفسر لماذا تبقى العديد من الضحايا صامتات لسنوات طويلة دون محاولة طلب المساعدة حتى لو كانت الفرص متاحة. وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما يتم نقل هذا الإحباط إلى المستقبل؛ فالأطفال الذين يعيشون دور الضحية الصامتة يحتفظون بإحباطاتهم خلال طفولتهم ليعيدوا إظهارها لاحقًا إما عبر ممارسة العنف ضد أسرهم الجديدة أو بالاستمرار كضحايا صامتين مستسلمين، مما يعيد إنتاج حلقة العنف الأسري المبنية على الإحباط والصمت.

ب- النظرية السيكولوجية والتفسير النفسي:

تركز المقاربة النفسية على فكرة رئيسية تفيد بأن العنف الأسري يرتبط بوجود صفات نفسية معينة لدى الأفراد الذين يمارسونه. توضح هذه النظرية أن المشكلة تنبع من التناقض بين المعايير الثقافية التي يفرضها المجتمع والرغبات الفردية الخاصة.

تشير الدراسات في هذا المجال إلى أن الأشخاص الذين يقومون بأعمال عنف غالبًا ما يعانون من مستويات عالية من الاضطراب والقلق، بالإضافة إلى عدم قدرتهم على التكيف نفسيًا واجتماعيًا بشكل سليم. ويرى

الباحثون في هذا الاتجاه أن العنف ليس مجرد حادثة عابرة، بل هو مشكلة ذات جوانب نفسية عميقة، وليست فقط مسألة اجتماعية كما يعتقد البعض.

استنادًا إلى طبيعة الدوافع البشرية، تؤكد هذه النظرية لمفاهيم "سيغموند فرويدأن السلوك البشري يتحكم فيه غرائز فطرية أساسية، مثل غريزتي الحياة والموت، وهما المحركان الرئيسيان لكافة تصرفات العنف. ووفقًا لتفسيرات هذه المدرسة النفسية، فإن الشخص الذي يميل للعنف يتميز عادة بالتأثر الكبير بمشاعره ويميل إلى الشك والريبة، مما يؤدي إلى غياب العقلانية في سلوكياته وتفاعلاته مع الآخرين (منير كراشة، 2003، ص58، 59).

تحليل ظاهرة "الضحية الصامتة" في حالات العنف الأسري من منظور نفسي يكشف عن الأبعاد العميقة للاضطرابات الداخلية التي تواجهها الضحية، وكيف يظهر صمتها كاستجابة لبيئة نفسية مضطربة وعائلة غير مستقرة. تبدأ هذه المقاربة من فرضية رئيسية تقول إن العنف الأسري ليس فقط نتيجة لظروف اجتماعية ضاغطة، بل هو مشكلة نفسية بحتة ترتبط بصفات الأفراد المعنيين، سواء كانوا يمارسون العنف أو يتعرضون له.

تنبع المشكلة النفسية الأساسية من التناقض الكبير بين القيم الثقافية التي يفرضها المجتمع والرغبات الفردية التي يصعب على النفس البشرية السيطرة عليها. تشير الدراسات النفسية إلى أن الأشخاص الذين يمارسون سلوكيات عنيفة غالباً ما يعانون من اضطرابات نفسية عالية وقلق مزمن وصعوبات في التكيف الاجتماعي والنفسي. عندما نطبق هذا على الضحية الصامتة (مثل الزوجة أو الأطفال)، نجد أن صمتهم يصبح وسيلة دفاع ضد الاضطراب المحيط بهم؛ فالضحية تدرك أن المعتدي مدفوع بغرائز عنيفة عميقة، وهي تتفق مع أفكار على حسب سيغموند فرويد في دراساته حول صراع الغرائز.

وبما أن الشخص الذي يمارس العنف يعتمد بشكل كامل على مشاعره الفورية ويشعر بالشك والريبة، فإن الضحية تجد نفسها مضطرة لتبني "الصمت المطلق" كاستراتيجية للحماية؛ فهي تعتقد أن أي نقاش عقلاني لن يفيد مع شخص فقد عقله بسبب انفعالاته، وقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الوضع.

مع استمرار العنف وعدم وجود أي حكمة داخل الأسرة، يتغلغل هذا الصمت في نفس الضحية ويؤثر سلباً على صحتها النفسية؛ فالكبت المستمر للمشاعر والعيش في حالة قلق دائم يؤديان إلى ضعف قدرتها على التكيف النفسي والاجتماعي، مما يجعلها تشعر بالخوف وتفقد ثقتها بنفسها. يتحول هذا الاستسلام للصمت مع الوقت من مجرد رد فعل مؤقت إلى نمط حياة يؤثر بشكل كبير على شخصيتها ويسبب لها الاعتماد العاطفي على الطرف الأقوى.

تكمن الخطورة الكبرى لهذه الحالة في أن الكبت الطويل والصمت المفروض يمنع الضحية من التفكير بشكل عقلاني ومتوازن، مما يفسر استمرارية صمتها لسنوات طويلة دون القدرة على طلب المساعدة أو الهرب. كما يمكن أن يمتد هذا التأثير السلبي مستقبلاً ليجعل الضحية تعيد إنتاج هذه الاضطرابات في علاقاتها الجديدة، مما يسهم في استمرار حلقة الاعتلالات النفسية والإجتماعية

- **نظرية المصادر:**

تركز على فكرة رئيسية تقول إن السلطة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة تعتمد بشكل أساسي على نوع وكمية الموارد المتاحة لكل فرد. هذه الموارد تحدد من يمتلك الحق والقدرة على التحكم في القرارات الأسرية وإدارتها بالكامل. تركز هذه الموارد الاقتصادية والاجتماعية على عدة جوانب مهمة، مثل مستوى التعليم لدى الزوجين، والمستوى الوظيفي لكل منهما، بالإضافة إلى الموارد المالية التي تتضمن الميراث،

والعقارات، والدخل. كما تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي لعائلتي الزوج والزوجة ومدى ارتباطهما بالمؤسسات المجتمعية المختلفة (معتوق، 2018، ص 216).

عندما نتأمل في هيكل العلاقات الأسرية، نكتشف أن السلطة في اتخاذ القرارات داخل المنزل تعتمد بشكل كبير على نوع وكمية الموارد المتاحة لكل فرد. هذه الموارد تحدد بوضوح من يمتلك القدرة على السيطرة والتحكم في الأمور داخل الأسرة. عند النظر إلى العنف ضد المرأة، نجد تفسيرًا اجتماعيًا عميقًا لظاهرة "الضحية الصامتة" من خلال نظرية الموارد؛ فإذا كانت المرأة تفتقر إلى الموارد الأساسية مثل التعليم المنخفض، أو عدم وجود وظيفة مستقلة ودخل مالي مثل الممتلكات أو الميراث، بالإضافة إلى وضعها الاجتماعي الضعيف وعزلتها عن المجتمع، فإنها تصبح بلا قوة ولا وسائل للدفاع أمام الزوج المعتدي.

هذا الخلل الواضح وغير المتكافئ في القوة يجبر الضحية على الاعتماد الكامل على الآخر ويجعلها تستسلم، مما يدفعها للبقاء صامتة وتقبل التعنيف والاضطهاد اليومي دون القدرة على المقاومة أو اتخاذ قرار بالمواجهة أو الانفصال. وبالتالي، يتحول غياب هذه الأساسيات إلى دافع رئيسي وجدار يمنعها من الإفصاح عن معاناتها وتحمل الأذى، خوفًا من العواقب الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي قد تواجهها بمفردها إذا قررت كسر حاجز الصمت.

- **نظرية العجز المكتسب:**

في إطار دراسة العلاقات الأسرية وظاهرة العنف، قدمت الباحثة "ليونور والكر" هذه لتفسير العنف ضد المرأة عبر اتجاهين. الأول يركز على الأسباب التي تجعل المرأة تبقى في علاقة مع الرجل المعتدي، بينما الثاني يوضح العوامل التي تدفع الضحية لدعم المعتدي بدلاً من مقاومته. تشير النظرية إلى أن سلوك الرجل العنيف يجعل المرأة تتكيف معه على المدى الطويل، مما يؤدي بها إلى عدم القدرة على المقاومة أو الاعتراض. تخضع المرأة للعنف خوفاً من نظرة المجتمع وتبعاتها. لذا، يعتبر استسلام المرأة وقبولها للعنف استجابة تلقائية نتيجة التنشئة الاجتماعية التي تلقتها في مجتمعها، بالإضافة إلى مخاوفها الكبيرة من العواقب الاقتصادية والاجتماعية السلبية التي قد تنتج عن عدم قبولها لهذا العنف أو الرد عليه. (نفس مرجع، معتوق ، ص،،233،232،231)

عند النظر في كيفية استجابة ضحايا العنف الأسري نفسيًا وسلوكيًا، نجد أن هناك خلفيات معقدة تفسر لماذا تختار العديد من النساء الصمت. يلعب التعنيف المستمر على المدى الطويل دورًا مهمًا في تشكيل مواقف الضحية وردود أفعالها تجاه الاعتداءات التي تتعرض لها. تُظهر ظاهرة "الضحية الصامتة" بشكل واضح من خلال نظرية العجز المكتسب؛ فعندما تتكيف المرأة تدريجياً مع سلوك الرجل العنيف، تصل إلى مرحلة تفقد فيها القدرة على رفض أو الدفاع عن نفسها، مما يجعلها تستسلم تمامًا للواقع الذي تعيشه.

هذا الاستسلام والصمت الذي تلجأ إليه الضحية لا يدل بأي شكل من الأشكال على القبول أو الرضا، بل هو نتيجة لأزمة نفسية عميقة ناتجة عن تكرار الصدمات والاضطهاد اليومي. تجد المرأة نفسها محاصرة بنمط تقليدي من التنشئة الاجتماعية يفرض عليها التبعية المطلقة، وتحت ضغط حقيقي من المخاوف المتعلقة بالعواقب القاسية التي قد تواجهها. فالخوف الدائم من فقدان المأوى والحماية، والخشية من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة مثل التشرد أو نظرة المجتمع السلبية إذا قررت التمرد، يشكل حاجزًا نفسيًا قويًا يمنعها من الحركة ويجعلها تكتم معاناتها وتتحمل الأذى بصمت دون أن تتمكن من مواجهته أو اتخاذ قرار بالانفصال.

- حماية الضحية (المرأة) في التشريعات الوطنية الجزائرية :

بسبب خطورة العنف الأسري وتأثيراته السلبية على الأفراد والمجتمع، قامت الجزائر بتحديث قوانينها لتعزيز دور المرأة وحمايتها، حيث تُعتبر المرأة أساس بناء مجتمع صحي. وتظهر أبرز جوانب هذه الحماية القانونية فيما يلي:

- حماية المرأة من العنف الأسري في ظل التغيرات الاجتماعية تم تعديل قانون العقوبات لتغطية الثغرات القانونية وتجريم أشكال العنف ضد النساء داخل الأسرة:
- الحماية من العنف الجسدي:
- وفقاً للقانون رقم 19/15 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 (المعدل للقانون رقم 156/66 المؤرخ في 08 جوان 1966)، نصت المادة 266 مكرر 02 على تجريم العنف المتعمد (مثل الضرب أو الجرح) ضد الزوجة، سواء كان المعتدي يعيش مع الضحية أم لا، وتطبق العقوبات الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات إذا لم يسبب الاعتداء مرضاً أو عجزاً كلياً عن العمل لأكثر من 15 يوماً.
- الحبس من سنتين إلى خمس سنوات إذا تسبب الاعتداء بعجز كلي عن العمل لأكثر من 15 يوماً.
- السجن المؤقت من عشر إلى عشرين سنة إذا أدى الاعتداء إلى بتر أحد الأعضاء أو فقدان البصر أو أي إعاقة دائمة أخرى.
- الحماية من العنف المعنوي (النفسي):
- أكدت المادة 266 مكرر 1 على معاقبة كل من يمارس عنفاً لفظياً أو نفسياً متكرراً ضد زوجته، مما يؤثر على سلامتها وكرامتها، وتكون العقوبة:
- الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات، مع إمكانية إثبات العنف بكافة الوسائل.
- الحماية من الهجر المادي والمعنوي:
- نصت المادة 330 على معاقبة الزوج الذي يهجر زوجته ويتخلى عنها لمدة تزيد عن شهرين دون سبب مقبول:
- لحبس من ستة أشهر إلى سنتين.
- غرامة مالية تتراوح بين 50,000 دج و200,000 دج.
- الحماية من العنف الجنسي: جرم المشرع الجزائري العنف الجنسي الممارس ضد المرأة وفقاً للمادة 333 مكرر 03 من قانون العقوبات. (أنظر :المادة 330 من قانون 19/15 المتعلق بتعديل قانون العقوبات)

تتم متابعة العقوبات المتعلقة بالاعتداء الجنسي والتحرش:

في حالة عقوبة الاعتداء، يعاقب بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات مع غرامة تتراوح بين 100.000 دج و500.000 دج كل شخص يقوم بعمل اعتداء (مثل العنف، الإكراه، التهديد، أو الخداع) يؤثر على سلامة الضحية وحرمتها الجنسية.

وتزداد العقوبة لتصبح الحبس من سنتين إلى خمس سنوات إذا كان المعتدي من الأقارب، أو إذا كانت الضحية قاصراً (أقل من 16 عاماً)، أو تعاني من إعاقة أو مرض، أو كانت حاملاً بطريقة واضحة أو معروفة للجاني.

اما فيما يخص التحرش الجنسي، فيُعرف بأنه أي فعل أو قول أو تصرف له طابع جنسي، ويُعاقب عليه بالسجن من سنة إلى ثلاث سنوات وغرامة بين 100.000 دج و300.000 دج. وفي حالات التشديد المذكورة سابقاً (الأقارب، القصر، ذوي الاحتياجات الخاصة)، تتضاعف العقوبة لتصبح من سنتين إلى خمس سنوات والغرامة بين 200.000 دج و500.000 دج. (المادة 333 مكرر03 من ذات القانون)

حماية المرأة ضد العنف الاقتصادي:

وفقاً لقانون العقوبات رقم 19/15، تم وضع قوانين صارمة لحماية استقرار الأسرة ومصادرها:

إهمال الأسرة:

حسب المادة 330، يُعتبر كل زوج يغادر منزله لأكثر من شهرين ويتجاهل التزاماته المالية والمعنوية دون سبب قوي مُدانًا، ويُعاقب بالسجن من ستة أشهر إلى سنتين مع غرامة بين 50.000 دج و200.000 دج.

الإكراه المالي:

المادة 330 مكرر تمنع ممارسة أي ضغط أو تهديد على الزوجة للتصرف في أموالها أو ممتلكاتها، وعقوبتها هي السجن من ستة أشهر إلى سنتين.

الامتناع عن دفع النفقة:

نصت المادة 331 على معاقبة كل شخص يمتنع عمداً عن دفع النفقة المحددة قضائياً لمدة تزيد عن شهرين، وتكون العقوبة السجن من ستة أشهر إلى ثلاث سنوات وغرامة بين 50.000 دج و300.000 دج.

قانون الأسرة الجزائرية: حدد قانون الأسرة الطرق التي تحمي المرأة من خلال عدة نقاط مهمة:

مبدأ الرضا في الزواج:

حسب المادة الرابعة، يُعتبر الزواج عقداً شرعياً يتم بالتراضي بين رجل وامرأة، ويهدف إلى بناء أسرة متماسكة تستند إلى قيم الحب، والرحمة، والتعاون، والحفاظ على الأنساب. (المادة 04من الأمر 05-02 المؤرخ في27 فبراير 2005المتعلق بتعديل قانون الأسرة)

استقلالية الذمة المالية:

تنص المادة 37 على حق المرأة في أن تمتلك أموالاً خاصة بها بعيداً عن زوجها، مع إلزام الزوج بتوفير النفقة للزوجة والأبناء. كما يمنع الزوج من الضغط أو الإكراه على الزوجة لتصرف في أموالها. ويسمح القانون للزوجين بالتوافق (سواء في عقد الزواج أو بعقد رسمي لاحق) على كيفية إدارة الأموال المشتركة المكتسبة خلال فترة الزواج وتحديد نصيب كل منهما. (المادة 37 من ذات الأمر)

الحق في الميراث:

أكد المشرع على حق المرأة الكامل في الميراث وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. وحددت المادة 142 الفئات النسائية التي يحق لها الميراث، وهي: البنت، بنت الابن وإن نزلت، الأم، الزوجة، الجدة من كلا الجانبين (الأب والأم) وإن علَت، الأخت الشقيقة، الأخت لأب، والأخت لأم. (المادة 142 من ذات الأمر).

حماية المرأة المطلقة:

ضمن المشرع للمرأة حق إنهاء العلاقة الزوجية إذا تعذر العيش المشترك مع زوجها. وبموجب المادة 53، يمكن للزوجة طلب "التطليق" في حالات معينة مثل: الهجر في الفراش، الغياب لأكثر من سنة بدون سبب

مقبول، ارتكاب فاحشة، أو عدم الالتزام بالشروط المتفق عليها في عقد الزواج. كما منحها القانون حق "الخلع" لإنهاء العلاقة مقابل تعويض مالي حسب ما تنص عليه (المادة 54المتعلقة بتعديل قانون الأسرة لسنة 2005).

خلاصة الفصل

وفي الأخير ومن خلال هذه الدراسة، تم الوصول من خلال الجانب النظري إلى حقيقة أن العنف الأسري يشكل ظاهرة اجتماعية خطيرة تؤثر على استقرار الأسرة وتهدد المرأة، حيث تعود أسبابه إلى عوامل أسرية ونفسية واقتصادية واجتماعية، وتظهر في أشكال متعددة كالاعتداء الجسدي والنفسي واللفظي والاقتصادي. كما ساعدت النظريات المتعلقة بالعنف في توضيح أبعاد هذه المسألة وفهم مسببات انتشارها داخل الأسرة. أما في الجانب التطبيقي، فقد أكدت النتائج المستخلصة من الدراسة الميدانية ما ورد في الإطار النظري، حيث أظهرت أن المرأة التي تتعرض للعنف غالبًا ما تفضل الصمت بسبب الخوف، والرغبة في الحفاظ على العائلة والأبناء، أو نتيجة للضغوط الاجتماعية والاقتصادية. كما تبين أن للعنف الأسري آثارًا نفسية واجتماعية سلبية تؤثر على الضحية. بالتالي، أظهرت الدراسة العلاقة بين الجوانب النظرية والعملية، مما أتاح فهما واضحا وشاملًا لظاهرة الضحية الصامتة في حالات العنف الأسري.

الفصل الثالث:

عرض وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

تمهيد:

يتناول هذا الفصل تحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالعنف الأسري، مع التركيز على خصائص المشاركين وأسباب صمت الضحايا. يتجاوز، هذا التحليل الإحصائيات ليكشف عن البنية النفسية والاجتماعية التي تفرض على الضحية حالة من التنميط القسري. نهدف من خلال هذه المعطيات إلى كشف "خيوط العزلة" المحيطة بالمعنّفين، حيث يتحول الصمت من خيار إلى استراتيجية دفاعية نتيجة للخوف الشديد. كما يسلط الضوء على العلاقة بين الإحباط المكتوم والعدوان الموجه نحو الذات، مما يمنع الضحية من التحدث عن معاناتها. لفهم هذه الظاهرة بشكل جيد، يجب علينا النظر أبعد من العنف السطحي والتركيز على العوامل الثقافية التي تعزز شعور العجز والتبعية. في هذا السياق، نقدم رؤية سوسيولوجية توضح أسباب استمرار الصمت في بيئة أسرية مغلقة. لذا، تصبح الدراسة أداة لرصد الآليات الخفية التي تُسكت الضحية وتظهر كيف تتشكل الشخصية الخانعة تحت وطأة القهر المستمر. وهذا يمهد الطريق لتطوير استراتيجيات تدخل فعالة تكسر حاجز الصمت وتساعد الضحايا في استعادة أصواتهم المفقودة.

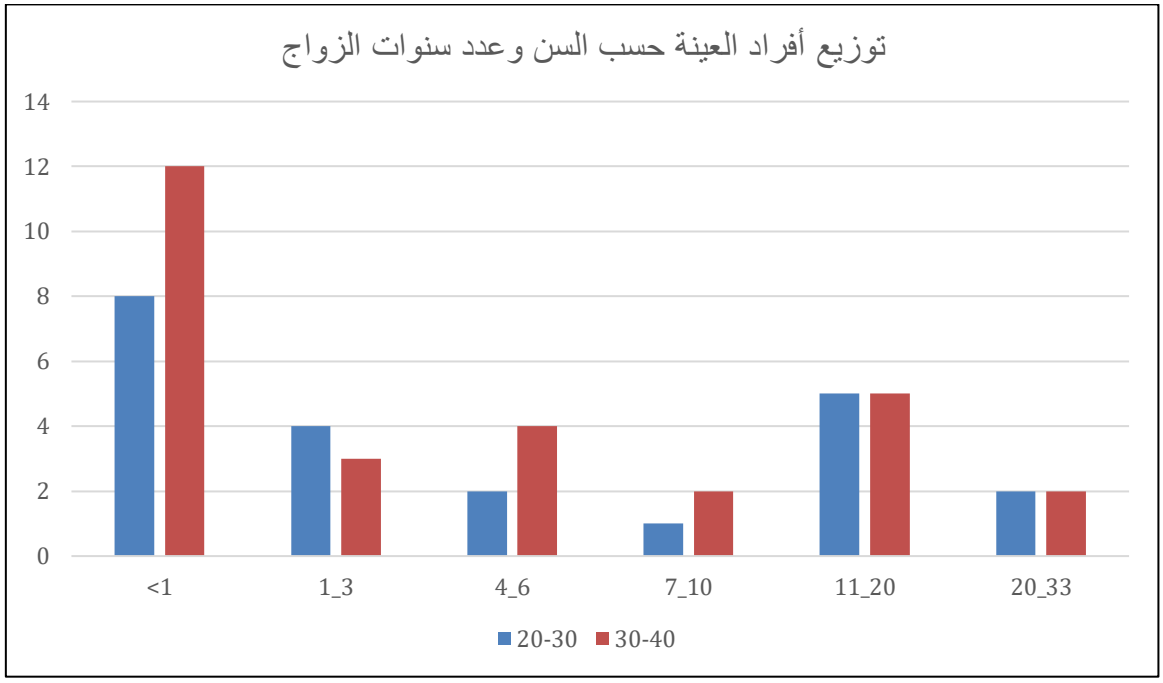
عرض وتحليل البيانات:

عرض وتحليل والبينات الشخصية :

خصائص سوسيوديموغرافية للمبحوثات

1- العمر وعدد سنوات الزواج

الرسم البياني رقم 01: توزيع أفراد العينة حسب السن وعدد سنوات الزواج

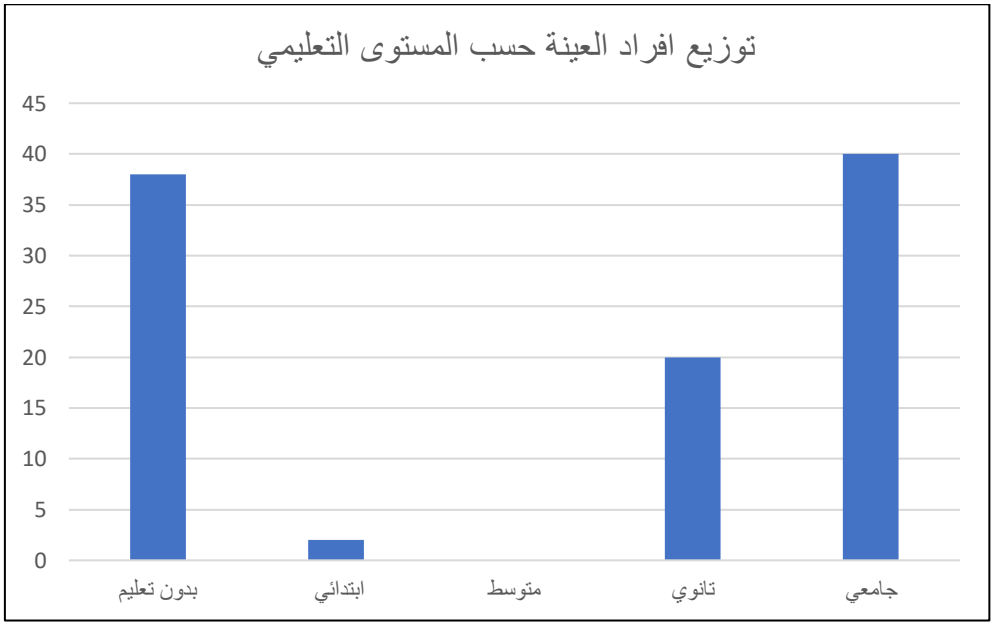


يوضح الرسم البياني رقم01 (الأعمدة البيانية) توزيع المشاركين في الدراسة حسب العمر وعدد سنوات الزواج. نلاحظ أن أكبر عدد من النساء كان بين اللواتي تزوجن لأقل من سنة، خصوصاً في الفئة العمرية (30-40 سنة). تأتي بعد ذلك النساء المتزوجات لمدة تتراوح بين (11-20 سنة). كما نرى انخفاضاً في عدد المشاركات في فئات (4-6 سنوات) و(7-10 سنوات) من الزواج. بالنسبة للفئة التي تمتد من (20-33 سنة) من الزواج، فقد سجلت أعداداً متقاربة بين الفئتين العمريتين (20-30 سنة) و(30-40 سنة). تشير هذه النتائج إلى تنوع المشاركين فيما يتعلق بسنوات الزواج، مما يساعد على دراسة ظاهرة الضحية الصامتة خلال مراحل مختلفة من الحياة الزوجية.

تتوافق هذه النتائج مع ما أشار إليه حسين طاهر (2003) الذي قال إن العنف ضد المرأة لا يحدث فقط في مرحلة معينة من الزواج، بل يمكن أن يظهر في فترات مختلفة بسبب تداخل عوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية. كما تدعم هذه النتائج دراسة هبة محمد علي حسن (2003) التي أوضحت أن استمرار العنف لفترات طويلة يؤدي إلى آثار نفسية واجتماعية تجعل الكثير من النساء يصمتن ويتكيفن مع الوضع الحالي، وهذا يفسر وجود ضحايا صامتات بين النساء بغض النظر عن مدة زواجهن.

المستوى التعليمي

الرسم البياني رقم 02: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

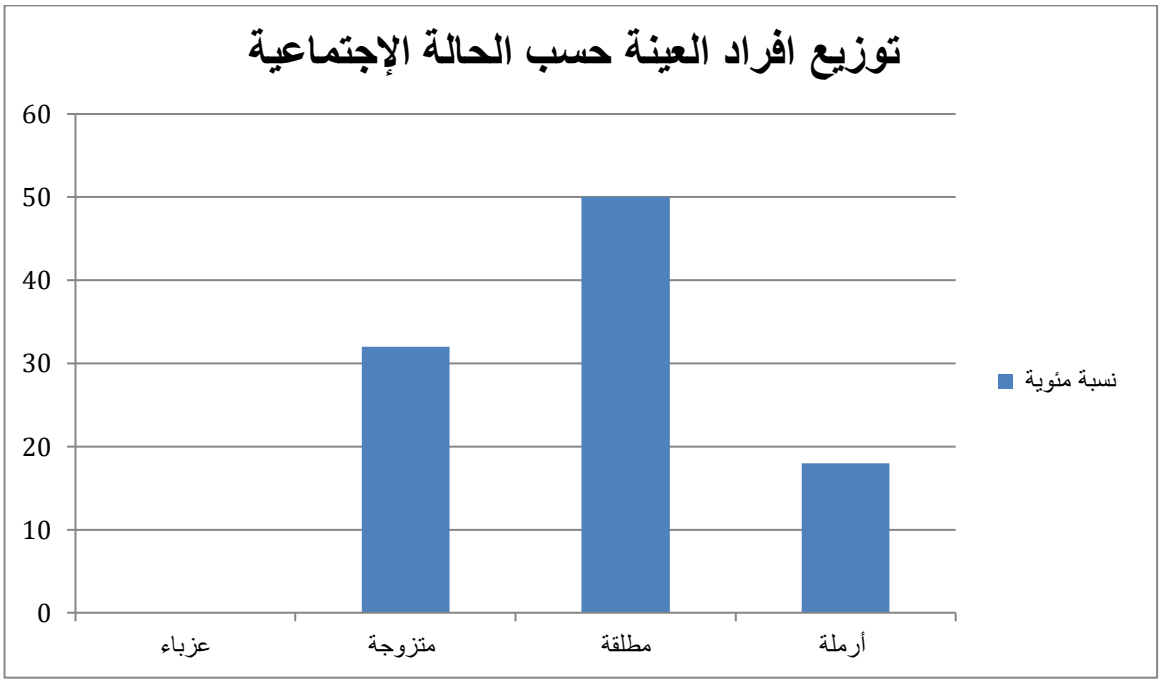


يظهر الرسم البياني رقم 02 (الأعمدة البيانية)الذي يتناول توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي، أن أعلى نسبة كانت لدى المستوى الجامعي حيث بلغت 40%، تليها فئة بدون تعليم بنسبة 38%، ثم المستوى الثانوي بنسبة 20%، وأخيرًا المستوى الابتدائي بنسبة 2%. هذا يشير إلى أن ظاهرة العنف لا ترتبط بمستوى تعليمي محدد بل تؤثر على جميع الفئات.

يتماشى هذا مع ما ذكرته دراسة حسين طاهر (2003)، التي أظهرت أن انخفاض المستوى التعليمي قد يزيد من فرص التعرض للعنف بسبب قلة الوعي بالحقوق أو القدرة على المواجهة. ومع ذلك، هذا لا يعني غياب الظاهرة في المستويات العليا. كما تؤكد دراسة هبة محمد علي حسن (2003) أن العنف يرتبط بعوامل اجتماعية وثقافية داخل الأسرة أكثر من ارتباطه فقط بالمستوى التعليمي.

الحالة الإجتماعية

الرسم البياني رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب الحالة الإجتماعية

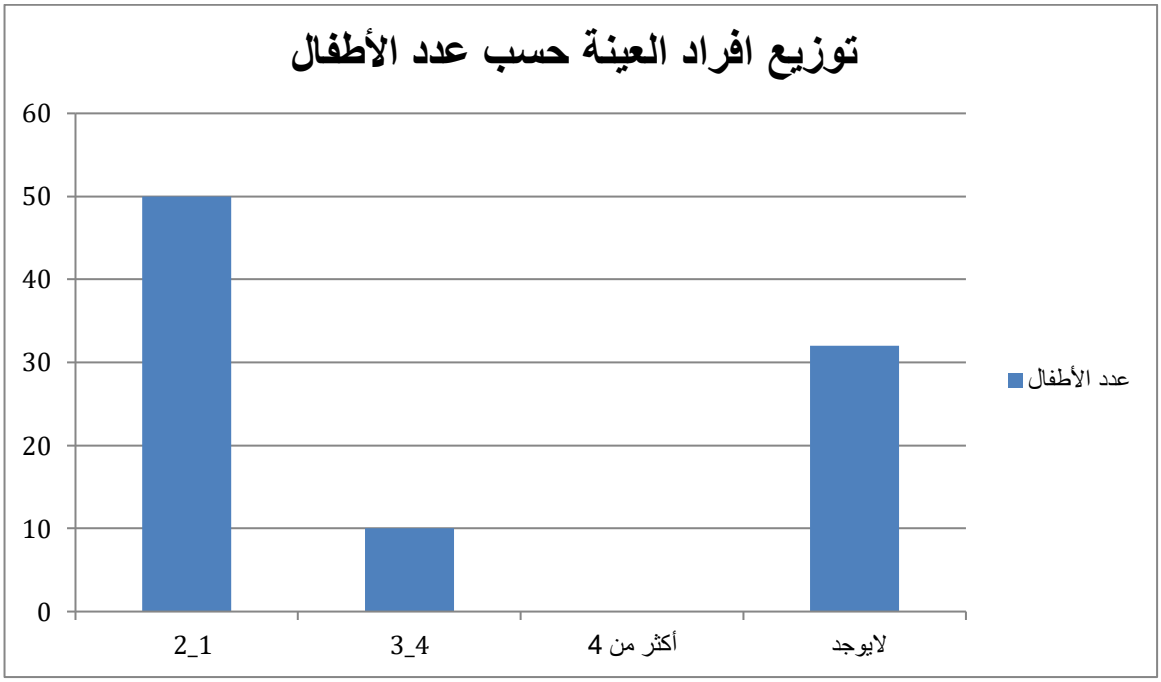


يوضح الرسم البياني رقم 03 (الأعمدة البيانية)المتعلق بتوزيع المشاركات حسب وضعهن الاجتماعي أ النسبة الأعلى تعود للمطلقات، حيث تبلغ 50%، تليها المتزوجات بنسبة 32%، ثم الأرامل بنسبة 18%. هذا يدل على وجود علاقة قوية بين العنف الأسري والطلاق، حيث يُعتبر العنف سببًا رئيسيًا لتفكك الأسر ونهاية العلاقات الزوجية. قد تكون هؤلاء النساء تعرضن للعنف قبل الطلاق، بينما تشير نسبة المتزوجات إلى استمرار العنف في حياتهن الزوجية. بعضهن قد يستمررن في هذه العلاقات بسبب الضغوط الاجتماعية أو الخوف من الانفصال أو التبعية الاقتصادية. أما انخفاض نسبة الأرامل فقد يكون نتيجة لوفاة الأزواج، مما يقلل من فرص التعرض للعنف، أو بسبب عدم تمثيل هذه الفئة بشكل كافٍ في العينة.

تتوافق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسة هبة محمد علي حسن (2003) التي أكدت أن العنف الأسري هو أحد الأسباب الرئيسية للطلاق. كما تدعم دراسة حسين طاهر (2003) التي بينت أن سوء الفهم وضعف التواصل بين الزوجين يؤديان إلى زيادة العنف وانتهاء العلاقة بالانفصال. وهذا يعزز فكرة أن الحالة الاجتماعية تُعتبر مؤشرًا مهمًا لفهم ديناميات العنف الأسري.

عدد الأطفال

الرسم البياني رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب عدد الأطفال

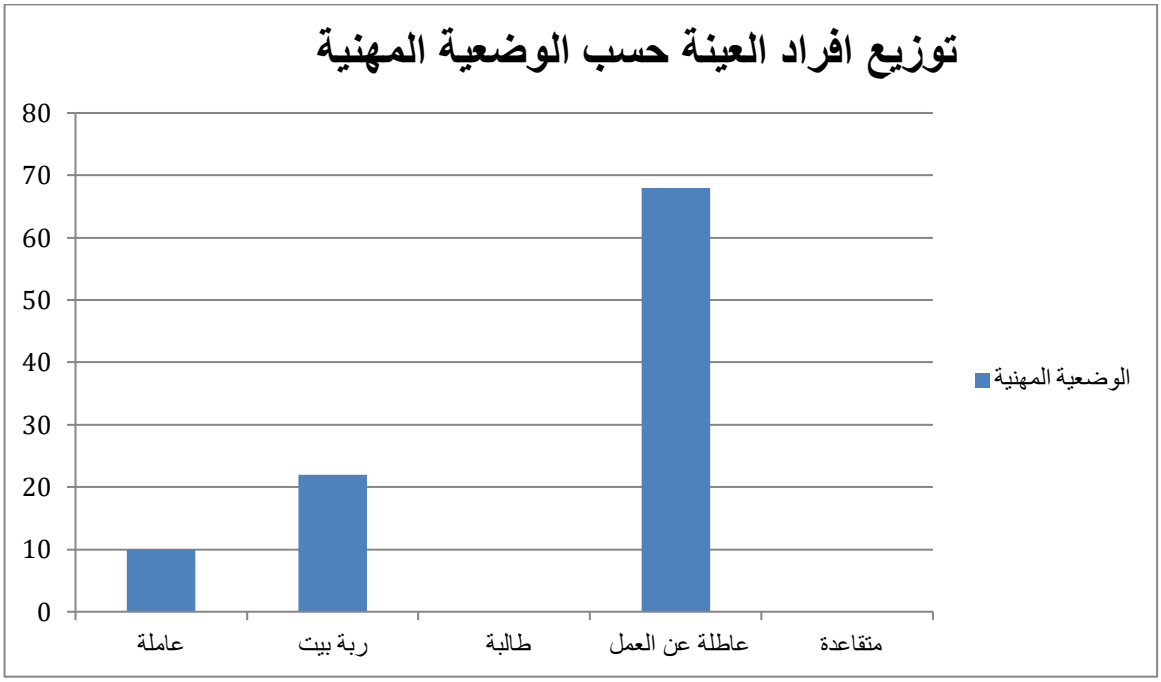


يوضح الرسم البياني رقم 04(الأعمدة البيانية) أن أعلى نسبة من المشاركات كانت بين النساء اللاتي لديهن طفل أو طفلان، حيث بلغت 50%. تليهن مجموعة النساء اللواتي لا يمتلكن أطفالًا بنسبة 32%، ثم تأتي مجموعة (3–4 أطفال) بنسبة 10%. يدل هذا على أن العنف الأسري لا يرتبط بشكل مباشر بعدد الأطفال، بل يتعلق بنوعية العلاقة الزوجية ومدى التفاهم بين الزوجين. يمكن تفسير النسبة المرتفعة بين من لديهن عدد قليل من الأطفال بوجود ضغوط نفسية وتوترات في بداية الحياة الزوجية. بينما عدم وجود أطفال لا يمنع حدوث العنف وقد يزيد من حدة الخلافات. كما أن الانخفاض في النسبة لدى من لديهن عدد أكبر من الأطفال يشير إلى أن كثرتهم ليست سببًا رئيسيًا في زيادة العنف.

تتوافق هذه النتائج مع دراسة هبة محمد علي حسن (2003) التي أكدت أن العنف الأسري يرتبط بشكل أكبر بسوء التواصل ونقص الفهم بين الزوجين، بدلاً من عوامل ديموغرافية مثل عدد الأطفال، مشيرة إلى أن التوترات النفسية والاجتماعية داخل الأسرة هي العامل الأساسي وراء ظهور العنف.

الوضعية المهنية

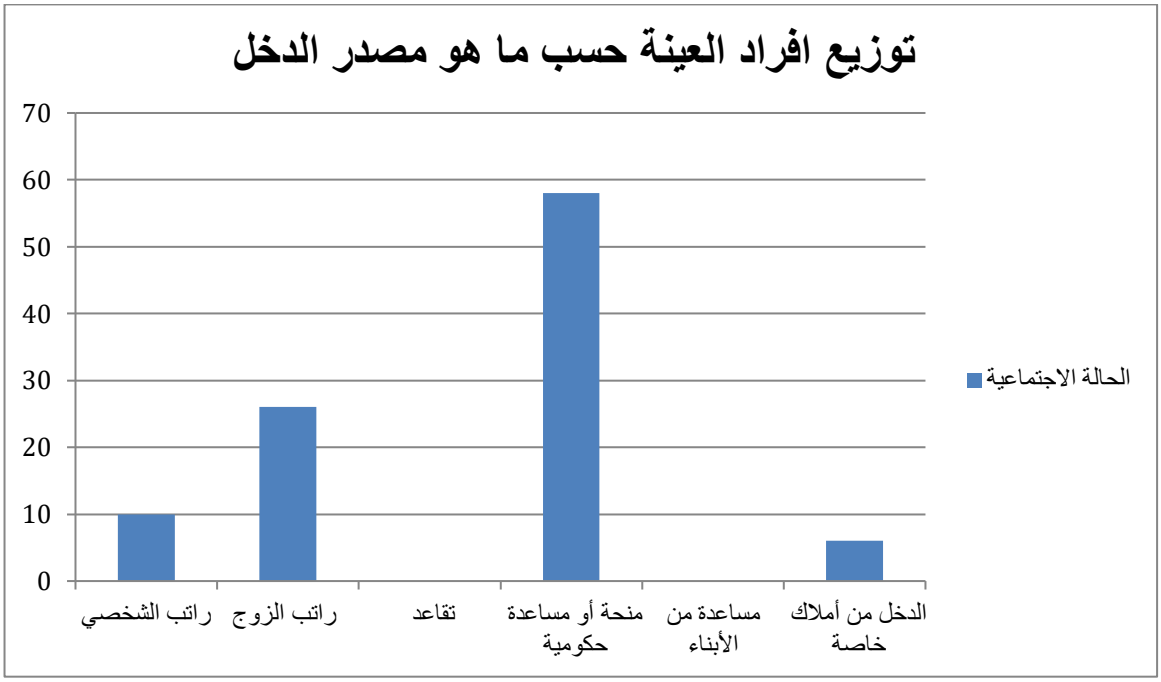
الرسم البياني رقم 05: توزيع أفراد العينة حسب الوضعية المهنية



يوضح الرسم البياني رقم 05 (الأعمدة البيانية) أن 68% من النساء المستطلعات بلا عمل، بينما تمثل ربات البيوت 22%، وتعمل فقط 10% منهن. هذا يشير إلى أن هناك نقصًا في الاعتماد على النفس لدى العديد منهن. يتماشى هذا مع دراسة حسين طاهر حول الإبلاغ أو مواجهة الوضع، التي تبيّن أن التبعية الاقتصادية للمرأة تعتبر من العوامل التي تزيد من تعرضها للعنف وتقلل من قدرتها على الإبلاغ أو مواجهة الموقف، مما يفسر استمرار بعض النساء في علاقات تعاني من العنف.

نوع الدخل

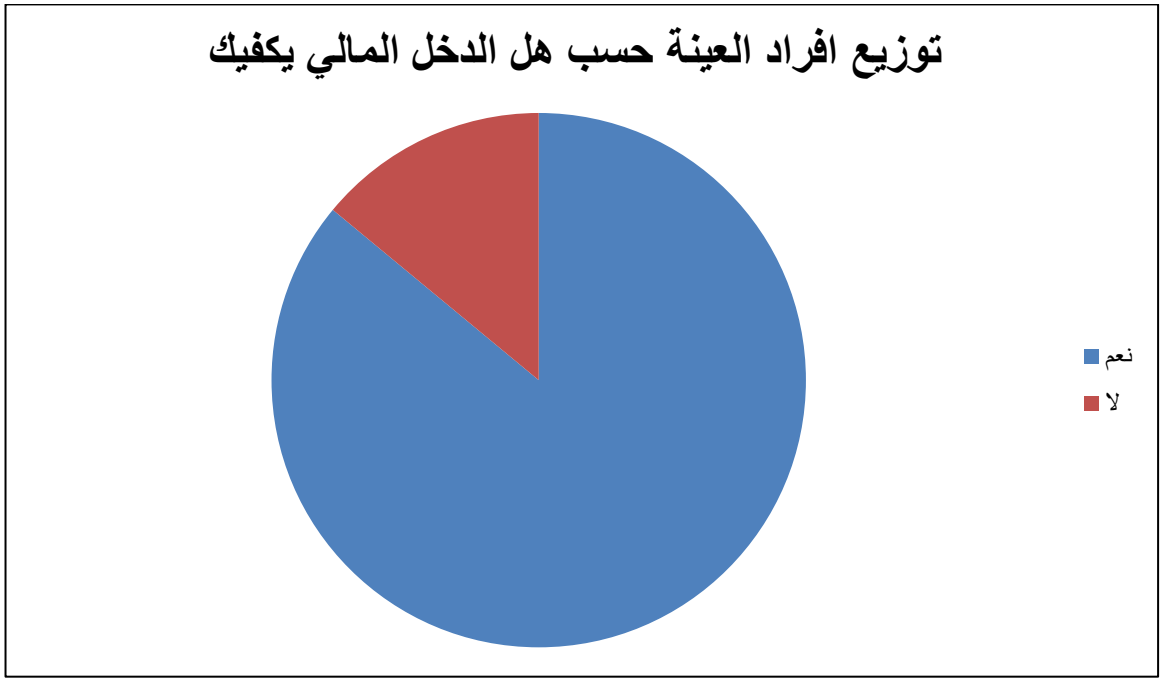
الرسم البياني رقم 06: توزيع افراد العينة حسب ماهو مصدر الدخل



يوضح الرسم البياني رقم 06(الأعمدة البانية) أن 58% من المشاركات يعتمدن على منحة أو مساعدة حكومية، بينما 26% يعتمدن على راتب الزوج. كما أن 10% يستفدن من راتب شخصي، في حين أن 6% يحصلن على دخل من أملاك خاصة. هذا يدل على أن العديد منهن يعانين من ضعف في الاكتفاء المالي. يتماشى هذا مع ما أظهرته دراسة حسين طاهر (2003)، التي أكدت أن التبعية المالية للمرأة تزيد من تعرضها للعنف وتقلل من قدرتها على الإبلاغ أو مواجهة الوضع، خصوصًا عندما تفتقر إلى مصدر مالي مستقل.

كفاية الدخل

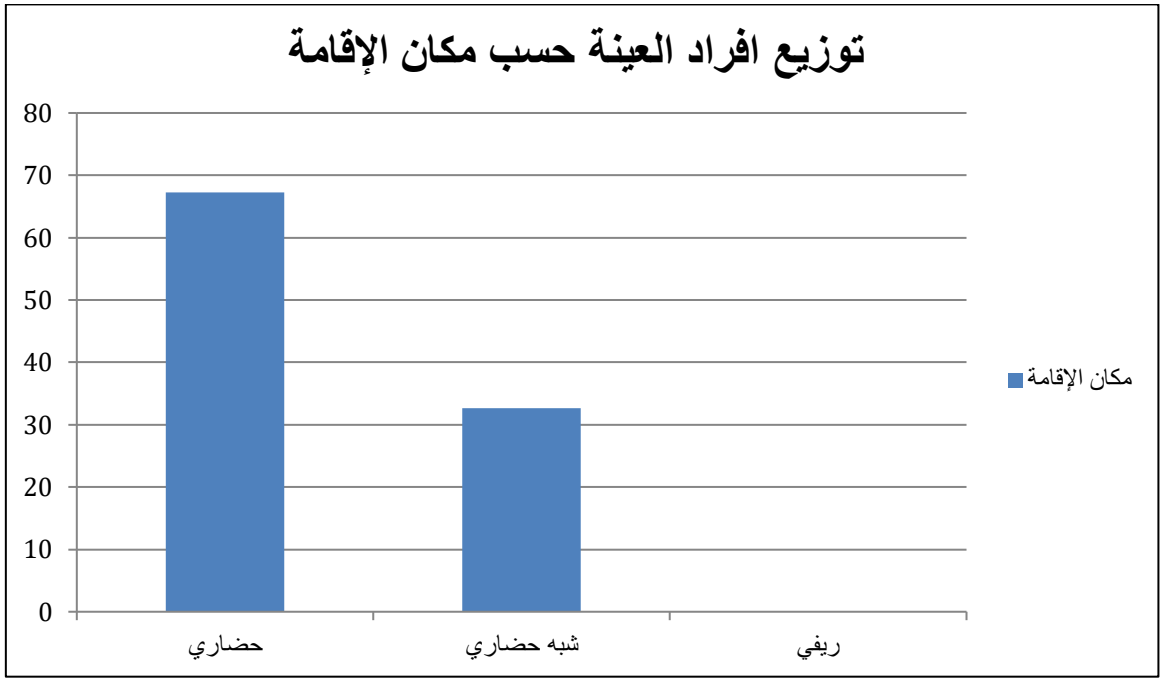
الرسم البياني رقم 07: توزيع افراد العينة حسب هل الدخل المالي يكفيك



يبين الرسم البياني رقم 07(الدائرة النسبية) أن 86% من المشاركات ذكرن أن الدخل يكفي، بينما 14% أعربن عن عدم كفايته. هذا يشير إلى أن وجود دخل كافٍ لا يعني بالضرورة غياب العنف. يتماشى هذا مع دراسة هبة محمد علي حسن (2003) التي أكدت أن العنف لا يرتبط فقط بالعوامل المالية، بل يتأثر أيضًا بنوعية العلاقة بين الزوجين وقلة التفاهم وسوء التواصل. وهذا يعني أن وجود دخل مالي جيد ليس شرطًا لعدم حدوث العنف في الأسرة.

مكان الإقامة

الرسم البياني رقم08: توزيع افراد العينة حسب الإقامة

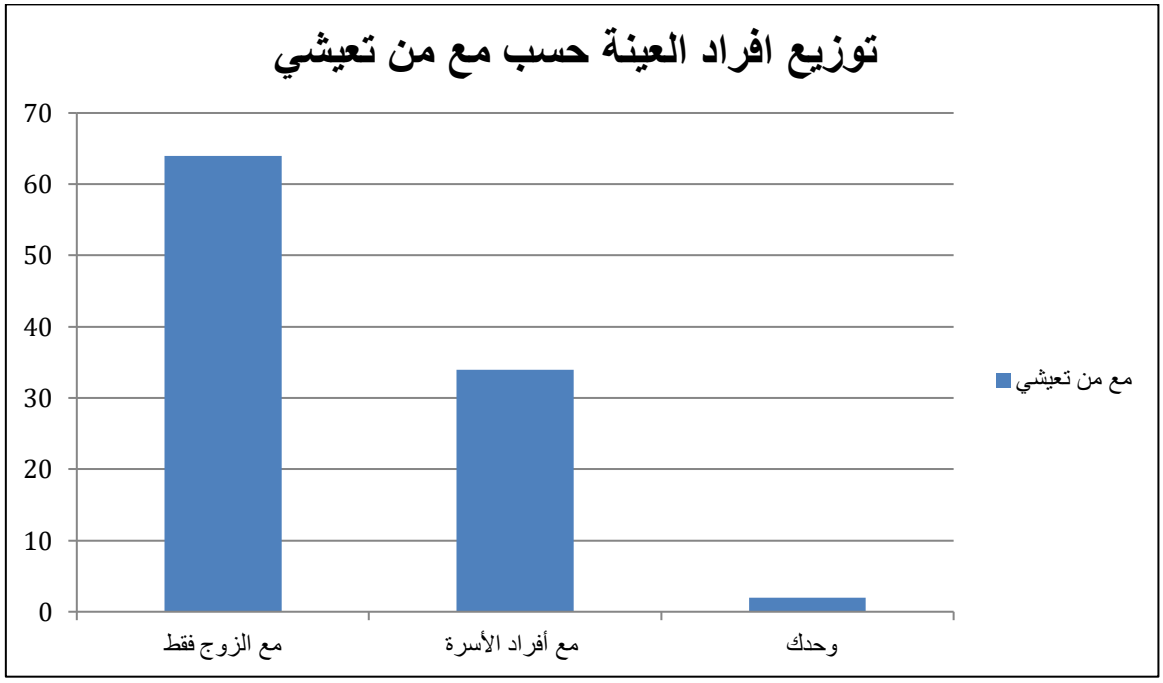


يبين الرسم البياني رقم 08 (الأعمدة البيانية) أن معظم المشاركات، بنسبة 67.3%، تعيش في مناطق حضرية، بينما 32.7% تعيش في مناطق شبه حضرية. وهذا يدل على مدى انتشار الظاهرة في المدن.

يتماشى هذا مع ما ذكرته دراسة هبة محمد علي حسن (2003)، التي أكدت أن العنف يرتبط بنمط الحياة الاجتماعية داخل الأسرة وما تتعرض له من ضغوط وتغيرات في العلاقات، خصوصاً في البيئات التي تشهد تغييرات اجتماعية. هذه التغيرات قد تؤثر على العلاقات الأسرية وتزيد من مستوى التوتر.

الرفقة السكنية

الرسم البياني رقم 09: توزيع افراد العينة حسب مع من تعيشي



يوضح الرسم البياني رقم 09 (الأعمدة البيانية) أن معظم المشاركات، بنسبة 64%، يقمن بالعيش مع أزواجهن فقط. تليهن فئة العيش مع أفراد الأسرة بنسبة 34%، بينما تعيش 2% منهن بمفردهن. هذا يدل على أن العنف يحدث غالبًا ضمن العلاقة الزوجية المباشرة. وهذا يتوافق مع دراسة حسين طاهر (2003)، التي أشارت إلى أن العنف ضد المرأة يحدث عادة داخل المنزل ومن قبل الزوج، مما يعزز ارتباط هذه الظاهرة بنوع العلاقة الزوجية في الأسرة.

إنتشار العنف

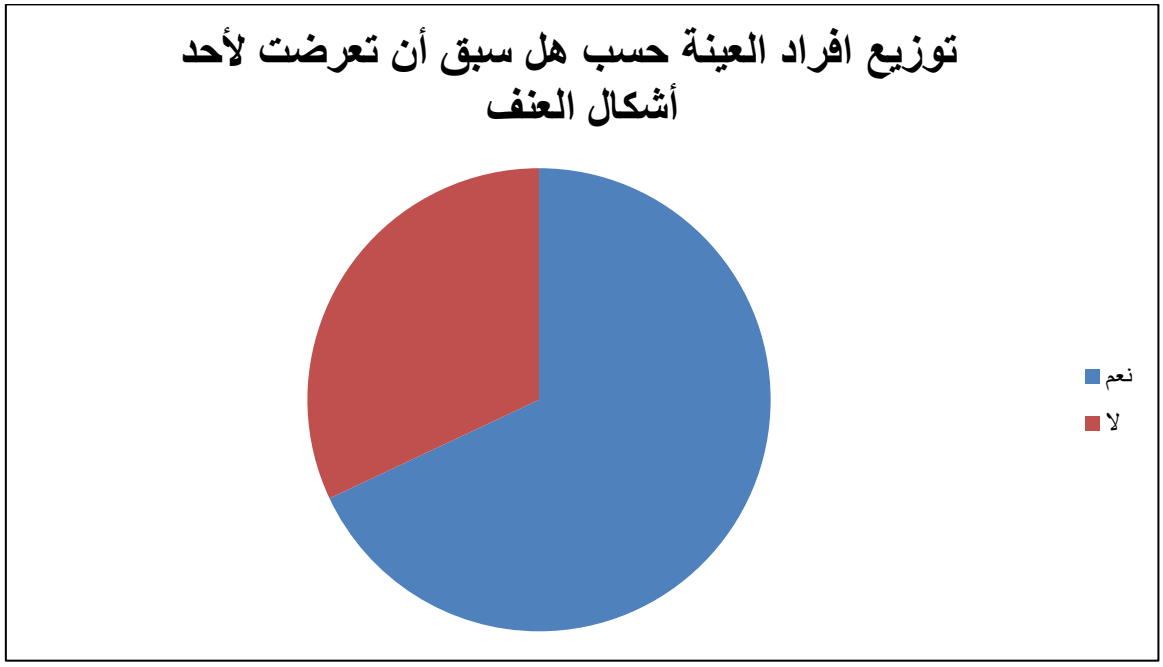
الرسم البياني رقم 10: توزيع افراد العينة حسب هل تعتقدين أن العنف ضد المرأة منتشر في المجتمع



يفسر الرسم البياني رقم 10 (الدائرة النسبية)أن معظم النساء المشاركات في الدراسة، بنسبة 68%، يرون أن العنف ضد المرأة منتشر في المجتمع، بينما 32% لا يعتقدون ذلك. هذا يدل على وجود وعي بانتشار هذه الظاهرة رغم اختلاف الآراء. ويتماشى هذا مع ما أظهرته دراسة حسين طاهر (2003)، التي أظهرت من خلال بياناتها الإحصائية أن العنف ضد المرأة مشكلة كبيرة في المجتمع. ومع ذلك، فإن النسبة الأكبر من النساء لا يبلغن عن هذا العنف، مما يفسر تكراره ويجعله غير واضح بما فيه الكفاية.

تعرض لشكل من أشكال العنف

الرسم البياني رقم11: توزيع أفراد العينة حسب أن تعرضت لأحد أشكال العنف

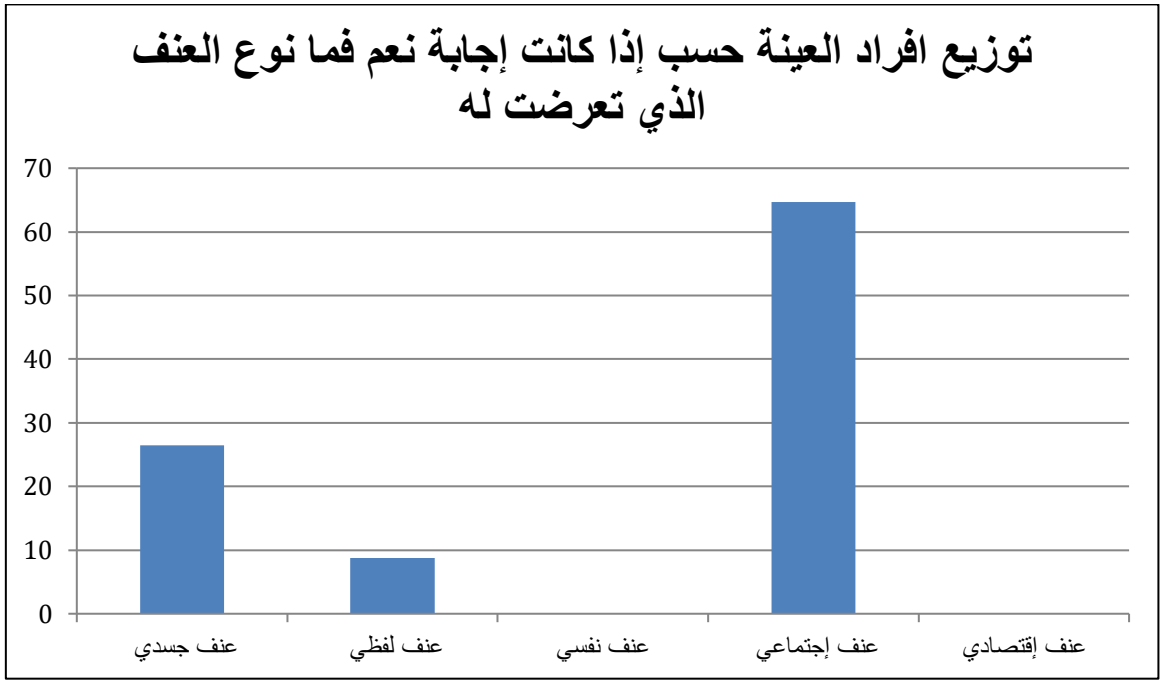


يوضح هذا الرسم البياني رقم11(الدائرة النسبة) بتفسير توزع المبحوثات وفقًا لما إذا كن قد تعرضن لأحد أشكال العنف من قبل، حيث يظهر أن 68% صرحن بتعرضهن للعنف، مقابل 32% أفدن عدم تعرضهن لذلك. وتشير هذه النتائج إلى أن عدد معتبر من المبحوثات لديهن تجارب سابقة مع العنف، وهو ما يعكس انتشار هذه الظاهرة داخل الوسط الأسري. كما يمكن شرح النسبة التي لم تصرح بالتعرض للعنف بوجود بعض العوامل مثل الخوف أو التحفظ الاجتماعي أو عدم إدراك بعض السلوكيات كعنف، مما يقلل من الإفصاح عن هذه ممارسات.

يمكن وصل هذه النتائج بما توصلت إليه دراسة هبة محمد علي حسن (2003)، التي لفتت إلى أن عدد كبير من النساء سبق لهن التعرض لأشكال مختلفة من العنف داخل البيئة العائلية، وهو ما يعكس إتساع هذه الظاهرة، يتماشى مع ما أظهره هذا الجدول من زيادة نسبة المبحوثات اللاتي تعرضن للعنف.

أنواع العنف

الرسم البياني رقم 12 توزيع افراد العينة حسب إذا كانت الإجابة نعم فما نوع العنف الذي تعرضت له

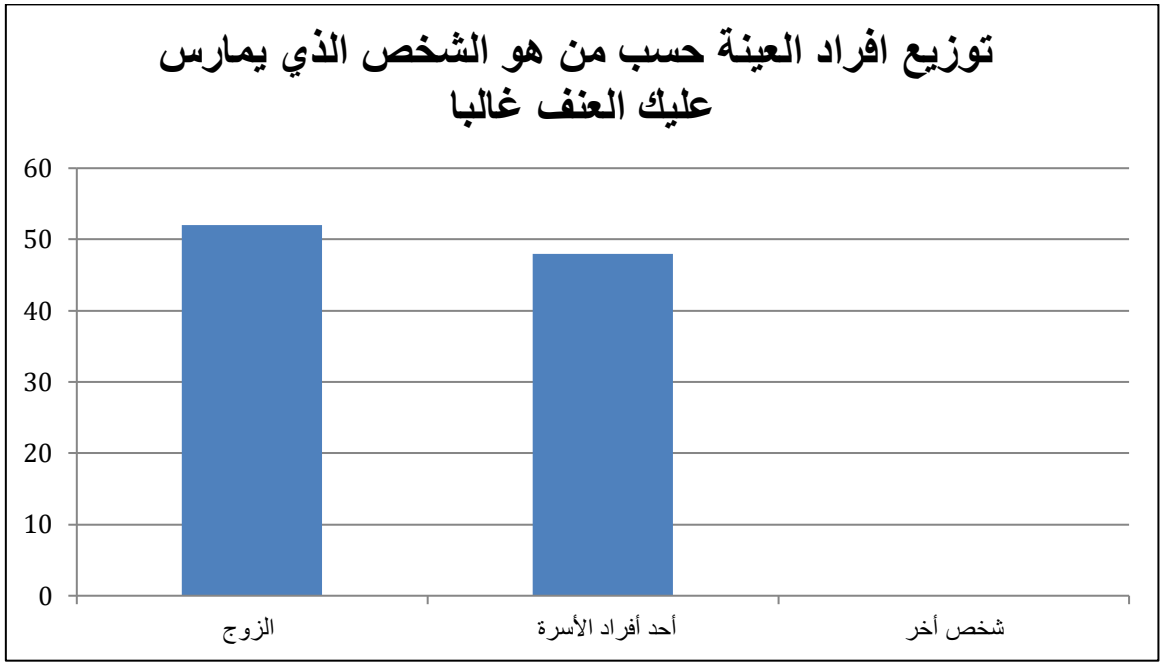


يوضح الرسم البياني رقم12(الأعمدة البيانية) توزيع المبحوثات حسب نوع العنف الذي تعرضن له، حيث وثق العنف الاجتماعي أعلى نسبة بـ 64.7% ، يليه العنف الجسدي بنسبة 26.5% ، ثم العنف اللفظي بنسبة 8.8% . وتدل هذه النتائج إلى أن العنف الاجتماعي هو الأكثر تفشيا بين المبحوثات، وهو ما قد يرتبط بطبيعته غير المباشرة وعدم سهولة ملاحظته مقارنة بالعنف الجسدي، كما يظهر تنوع أشكال العنف داخل الأسرة واختلاف حدتها.

هذه نتائج تتوافق مع ما جاءت به دراسة هبة محمد علي حسن (2003)، التي بينت أن العنف الاجتماعي والنفسي يعد من أكثر أشكال العنف انتشارًا مقارنة بالعنف الجسدي، رغم تأثيره السلبي، وهو ما يتطابق مع نتائج هذا الجدول التي أظهرت غلبة العنف الاجتماعي مقابل نسب أقل للعنف الجسدي واللفظي.

ممارسة العنف

الرسم البياني رقم 13: توزيع افراد العينة حسب من هو الشخص الذي يمارس عليك العنف غالبا

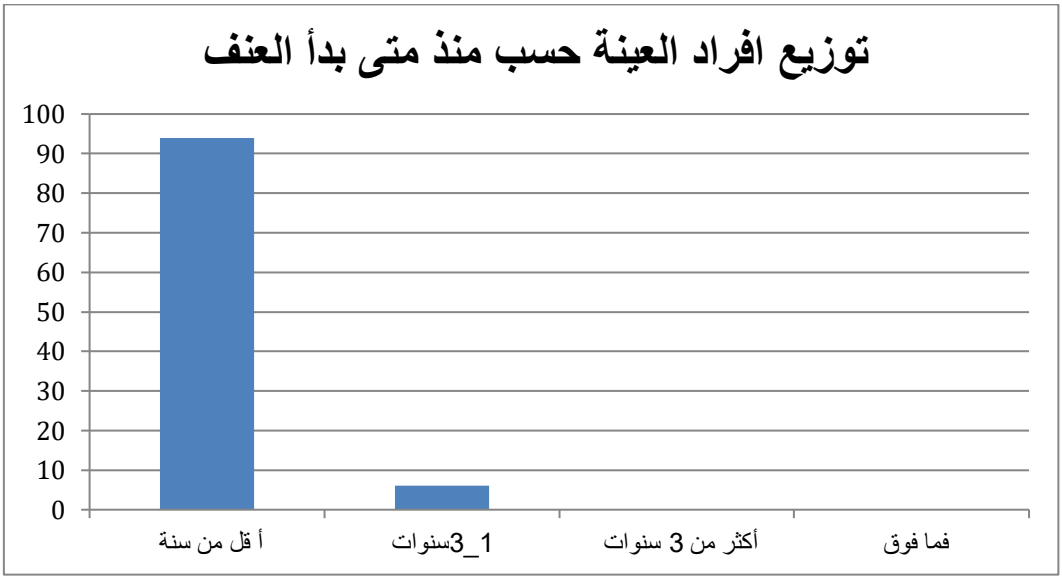


يفسر لنا الرسم البياني رقم 13 (الأعمدة البيانية) توزيع المشاركات حسب الشخص الذي يمارس عليهن العنف بشكل متكرر. تُظهر النتائج أن 52% منهن يتعرضن للعنف من الزوج، بينما 48% يتعرضن له من أحد أفراد الأسرة. تشير هذه البيانات إلى أن العنف لا يقتصر على شخص واحد داخل الأسرة، بل يشمل عدة أشخاص، مع وجود نسبة أكبر من العنف الذي يأتي من الزوج. وهذا يعني أن المرأة قد تواجه أنواعًا مختلفة من العنف في محيط أسرتها.

يمكن الربط بين هذه النتائج وما توصلت إليه دراسة هبة محمد علي حسن (2003)، التي أكدت أن العنف الموجه ضد المرأة يرتبط بنوع العلاقة الزوجية ووجود خلل فيها، بالإضافة إلى تأثير العوامل الأسرية والاجتماعية. وهذا يتماشى مع نتائج الجدول الذي أظهر أن الزوج يعد من أبرز مصادر العنف.

فترة بداية العنف

الرسم البياني رقم14 : توزيع افراد العينة حسب منذ متي بدأ العنف

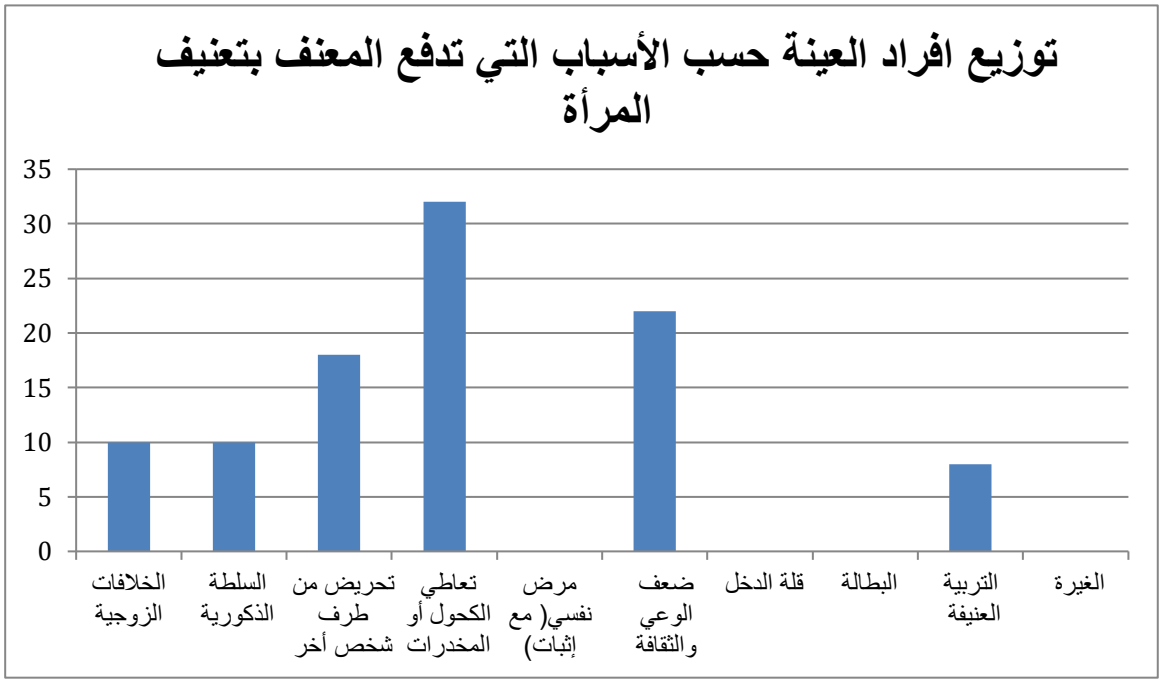


يوضح الرسم البياني رقم14(الأعمدة البيانية) توزيع المبحوثات حسب مدة بداية التعرض للعنف، حيث توضح لنا أن أغلبية المبحوثات بنسبة 94% تعرضن للعنف منذ أقل من سنة، مقابل نسبة 6% تراوحت مدة تعرضهن بين سنة و3 سنوات. وتشير هذه النتائج إلى أن العنف يظهر في بدايات مبكرة من العلاقة الأسرية، خاصة في بداية الزواج، مما يعكس تسارع ظهور هذا السلوك داخل الأسرة.

تتفق نتائج الدراسة الحالية مع ما وجده حسين طاهر في دراسته عام 2003، حيث أشار إلى أن العنف ضد المرأة يحدث غالبًا في بدايات الزواج. يرتبط هذا العنف بعدة عوامل اجتماعية واقتصادية ونفسية، مثل قلة التفاهم بين الزوجين واعتماد المرأة المالي على زوجها. كما أوضحت الدراسة أن النساء اللواتي يتعرضن للعنف في البداية غالبًا ما يفضلن الصمت ولا يبلغن عن ذلك بسبب الخوف أو رغبتهم في الحفاظ على استقرار الأسرة. وهذا يفسر لماذا نجد نسبة عالية من المشاركات اللواتي تعرضن للعنف منذ أقل من سنة، مما يدل على أن العنف يبدأ مبكرًا داخل الأسرة ويتطور تدريجياً عندما يغيب الحوار والتفاهم بين الزوجين.

أسباب التعنيف

الرسم البياني رقم 15: توزيع افراد العينة حسب الأسباب التي تدفع المعنف بتعنيف المرأة



يوضح الرسم البياني رقم 15 (الأعمدة البيانية) الأسباب التي تجعل بعض الأشخاص يقومون بتعنيف النساء. أظهرت النتائج أن 32% من الحالات تعود لتعاطي الكحول أو المخدرات، وهي النسبة الأعلى في الجدول. هذا يعني أن الإدمان يعد من العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى السلوك العنيف داخل الأسرة، لأنه يفقد الشخص السيطرة ويزيد من انفعالاته. كما أن ضعف الوعي والثقافة سجل 22%، مما يدل على تأثير الجهل وسوء التربية الاجتماعية في انتشار العنف الأسري.

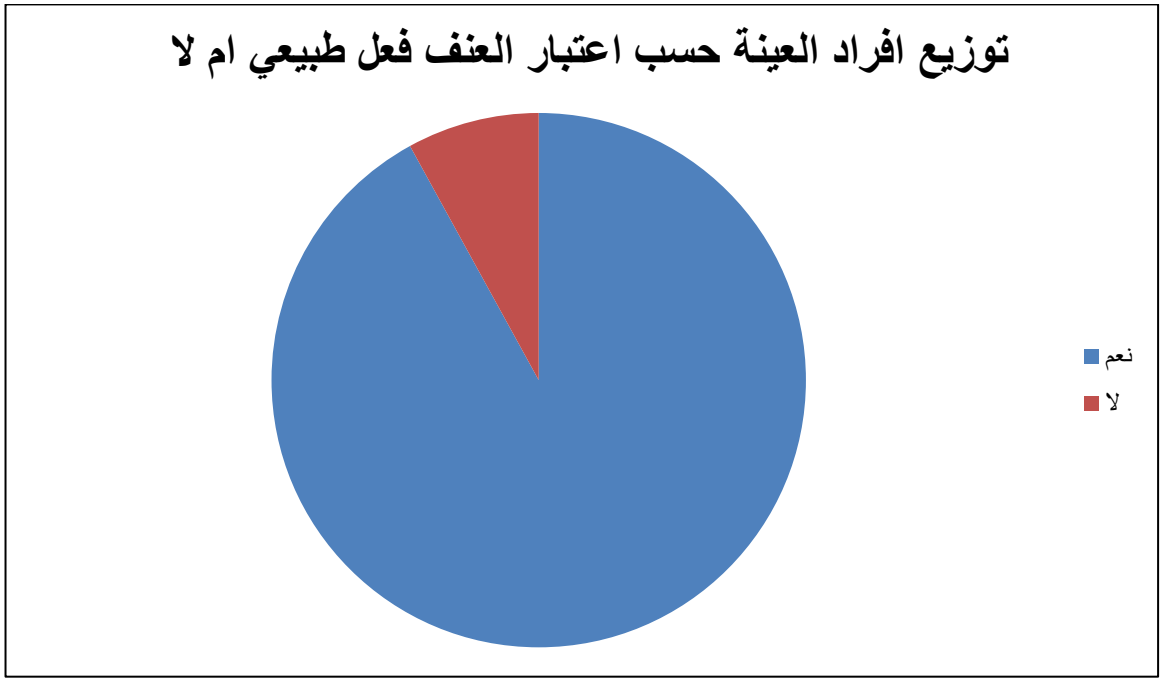
أما التحريض من قبل شخص آخر فقد بلغ 18%، مما يوضح دور البيئة الاجتماعية والعائلية في تعزيز السلوك العدواني. بينما كانت نسبتا الخلافات الزوجية والسلطة الذكورية 10% لكل منهما، مما يشير إلى أن سوء الفهم وهيمنة الرجل في الأسرة تعتبر أيضاً عوامل تساهم في ممارسة العنف ضد المرأة. وجاءت نسبة التربية العنيفة بـ 8%، مما يدل على أن نشأة الفرد في بيئة قاسية قد تدفعه لتكرار هذا السلوك داخل أسرته.

ومن الملاحظ غياب بعض الأسباب مثل المرض النفسي وقلة الدخل والبطالة والغيرة بنسبة 0%، مما يعني أن المشاركات لم يعتبروها أسباباً رئيسية للعنف في هذه الدراسة. تؤكد هذه النتائج أن العنف الأسري هو ظاهرة معقدة تتداخل فيها عوامل نفسية واجتماعية وثقافية.

يمكن ربط هذه النتائج بما توصلت إليه دراسة هبة محمد علي حسن (2003)، التي أكدت أن العنف ضد المرأة مرتبط بعدة عوامل مثل الخلافات الأسرية وهيمنة السلطة الذكورية، بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية، وهو ما يتماشى مع ما أظهره هذا الجدول من تنوع الأسباب المؤدية للعنف.

طبيعة العنف

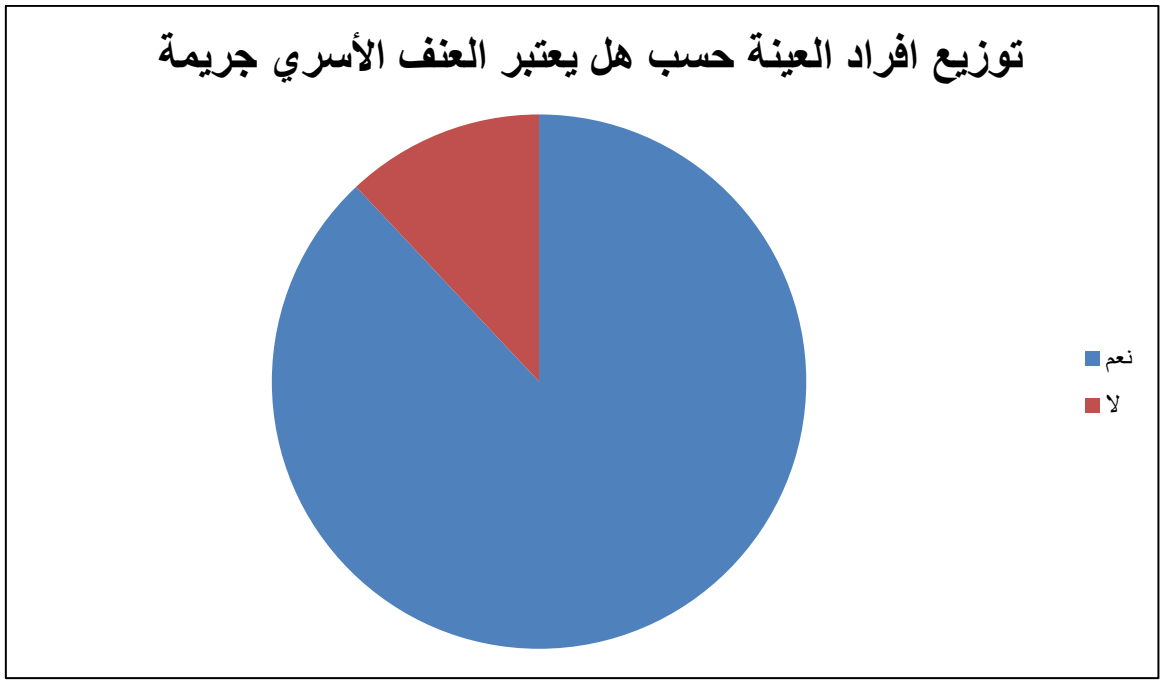
الرسم البياني رقم 16: حسب اعتبار العنف فعل طبيعي ام لا



يتضح من الرسم البياني رقم 16 (الدائرة النسبية) أن معظم النساء اللواتي تم استجوابهن في بداية تعرضهن للعنف كن يعتبرن هذه الأفعال طبيعية. حيث أقرّت نسبة 92% بأن هذه التصرفات مقبولة، مما يدل على ضعف فهمهن لطبيعة هذه السلوكيات واعتبارها جزءًا من الحياة الزوجية. خاصة وأن بعضهن بررن تصرفات مثل الغيرة أو رفع الصوت. بينما فقط 8% أدركن منذ البداية أن هذه الأفعال غير مقبولة. وهذا يتماشى مع ما ذكرته دراسة "حسين طاهر (2003)" التي أوضحت أن قلة الوعي لدى المرأة بحقوقها، خاصة في الفئات التعليمية المنخفضة، تجعلها تقبل بعض أشكال العنف وتعتبرها سلوكًا عاديًا في الأسرة.

العنف كجريمة

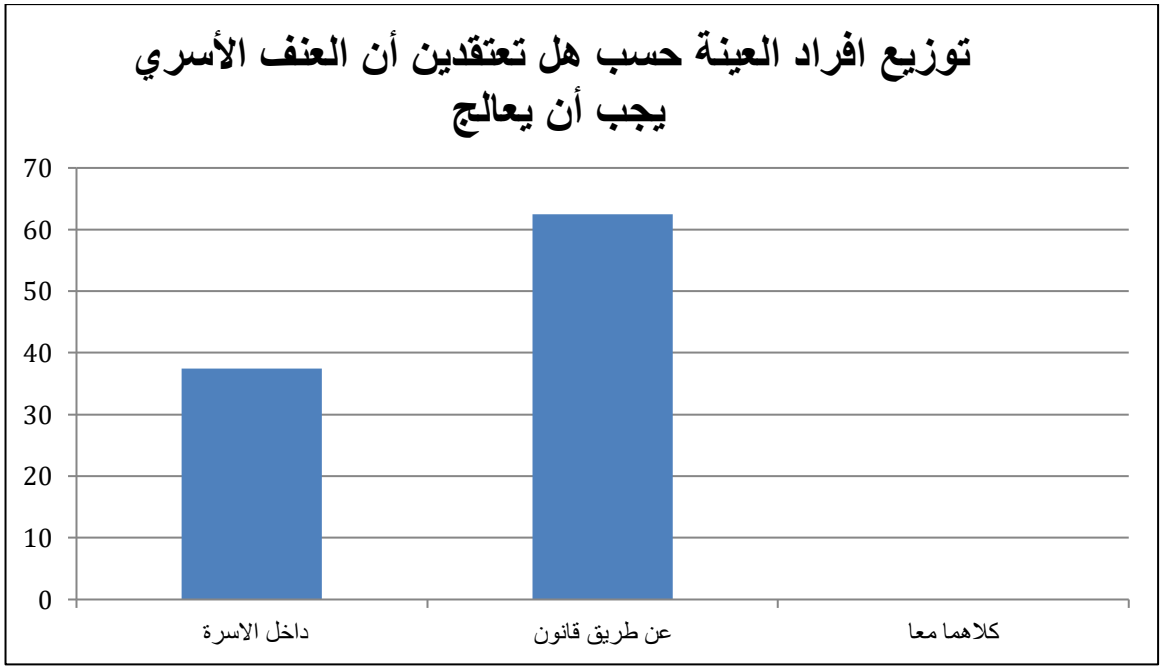
الرسم البياني رقم 17: توزيع افراد العينة حسب هل يعتبر العنف الأسري جريمة



يوضح الرسم البياني رقم 17 (الدائرة النسبية) أن معظم المبحوثات (88%) يعتبرن العنف الأسري جريمة، بينما نسبة صغيرة فقط (12%) لا يرون ذلك. هذا يدل على وعي كبير بخطورة هذه الظاهرة ورفضها في المجتمع. ويتماشى ذلك مع ما توصلت إليه دراسة "هبة محمد علي حسن" عام 2003، حيث أكدت أن العنف ضد المرأة يترك آثارًا نفسية واجتماعية عميقة، مما يزيد من وعي النساء بالخطر الذي يمثله ويجعلهم يعتبرونه سلوكًا غير مقبول وجريمة يجب التصدي لها.

معالجة العنف

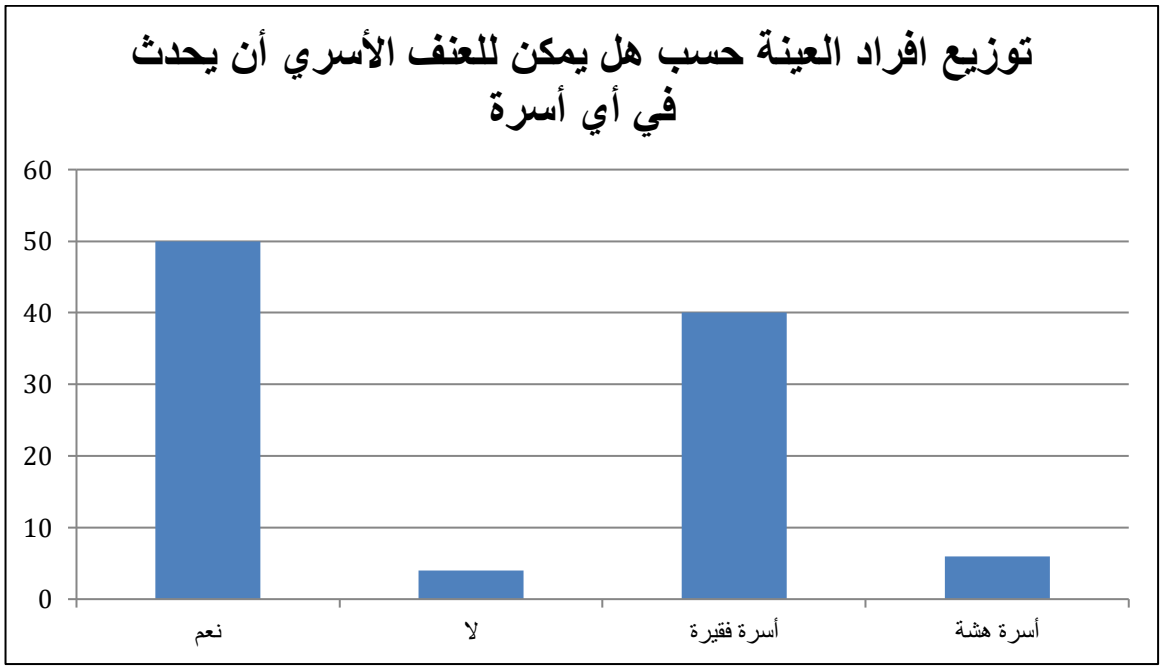
الرسم البياني رقم 18: توزيع افراد العينة حسب هل تعتقدين أن العنف الأسري يجب أن يعالج



يوضح الرسم البياني رقم 18 (الأعمدة البيانية) أن أغلب المشاركات (62.5%) يعتقدن أن العنف الأسري يجب أن يُعالج من خلال القوانين، بينما (37.5%) يرون أنه ينبغي التعامل معه داخل الأسرة. هذا يظهر تفضيلاً واضحاً لاستخدام الجهات القانونية كوسيلة للحد من هذه المشكلة، على الرغم من وجود نسبة كبيرة تفضل الحلول الأسرية للحفاظ على تماسك الأسرة. وهذا يتماشى مع ما أشار إليه بحث "حسين طاهر (2003)" الذي أوضح أن قرار النساء بالإبلاغ أو عدمه يتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية مثل الخوف والعار وقلة الثقة في المؤسسات، مما يفسر الاختلاف في الآراء حول المعالجة القانونية والمعالجة الأسرية.

حدوث العنف

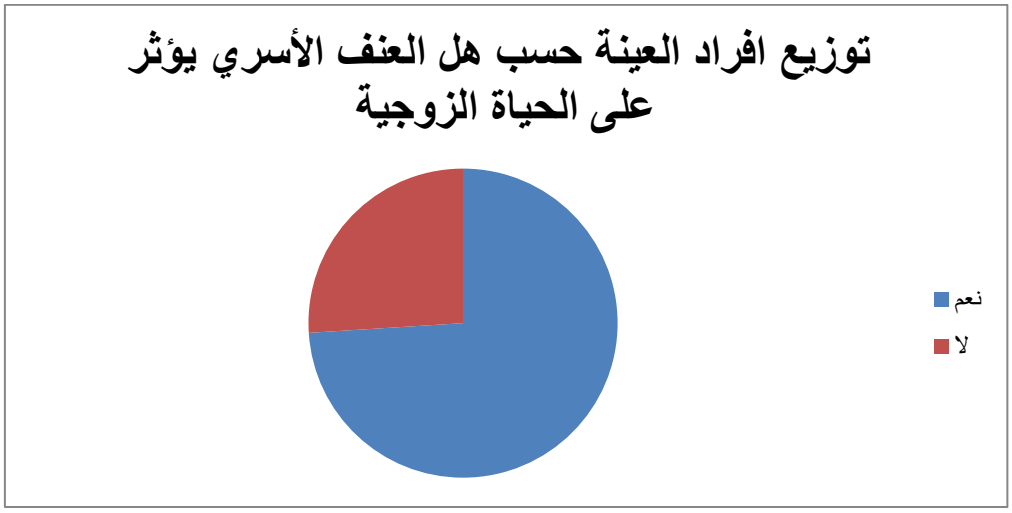
الرسم البياني رقم 19: توزيع افراد العينة حسب هل يمكن للعنف الأسري أن يحدث في أي أسرة



تشير نتائج الرسم البياني رقم 19 (الأعمدة البيانية) إلى أن 50% من المستطلعين يرون أن العنف الأسري يمكن أن يحدث في أي عائلة. بينما يعتقد 40% منهم أنه يرتبط بالأسر الفقيرة، وتظهر نسب ضعيفة تعتقد عكس ذلك4% و6%. . وهذا يتماشى مع ما وجدته دراسة "هبة محمد علي حسن" (2003) التي أكدت أن العنف الأسري لا يتأثر بعامل واحد فقط، بل يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعله ظاهرة قد تظهر في جميع الفئات الاجتماعية.

تأثير العنف

الرسم البياني رقم 20: توزيع أفراد العينة حسب هل العنف الأسري يؤثر على الحياة الزوجية

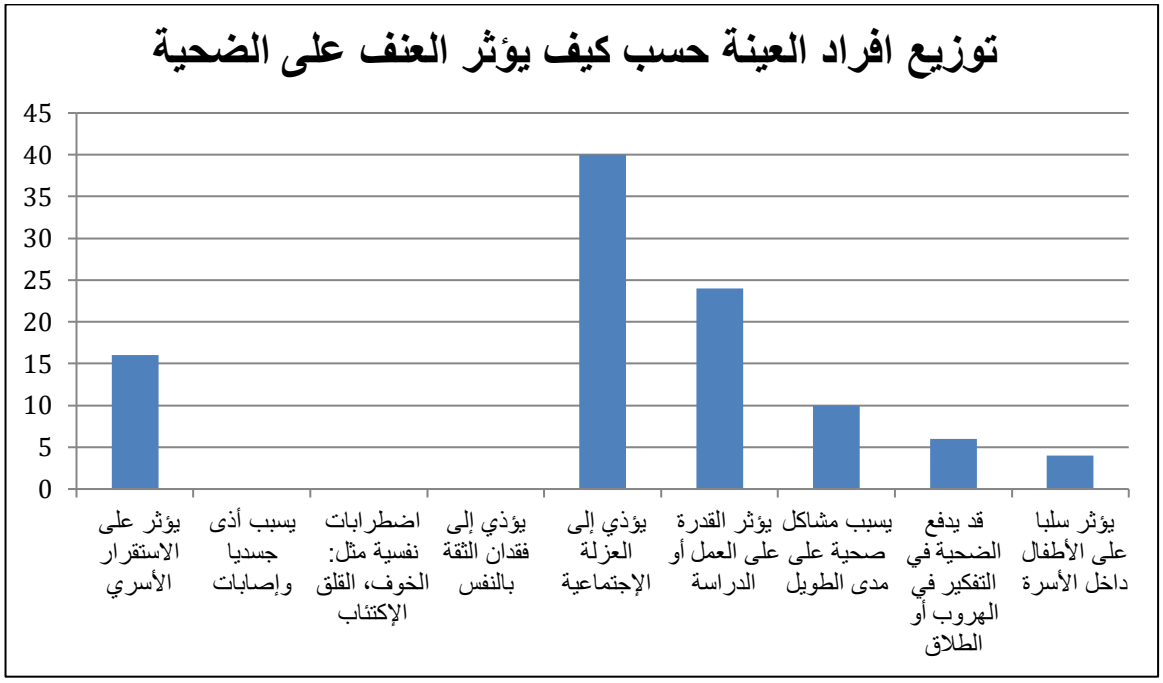


تظهر النتائج الميدانية في الرسم البياني رقم 20 (الدائرة النسبية) أن 74% من المشاركين يعترفون بأن للعنف الأسري تأثيرًا سلبيًا مباشرًا على استقرار الحياة الزوجية. هذه النتيجة تتماشى مع ما وجدته هبة محمد علي حسن في دراستها عام 2003، حيث أكدت أن العنف يدمر التوازن النفسي والاجتماعي ببطء، ويؤدي إلى تدمير قنوات التواصل والاحترام بين الزوجين، مما يجعل العلاقة تفتقر إلى التعاون ويزيد من النظرة السلبية تجاه المرأة.

في الجهة الأخرى، يمكن فهم وجهة نظر الـ 26% الذين يرون أن العنف لا يؤثر على الحياة الزوجية من خلال دراسة حسين طاهر عام 2003. يربط هذا الإنكار أو الصمت عن العنف بعوامل اقتصادية واجتماعية وثقافية معقدة، مثل الاعتماد المالي الكلي على الزوج، وانخفاض مستوى التعليم ووعي الحقوق، بالإضافة إلى الضغوط الاجتماعية الناتجة عن الخوف من الطلاق و"العار" ونظرة المجتمع. هذه العوامل تجعل الضحية تعيش بشكل ظاهري مع العنف وتتحمل نتائجه للحفاظ على الصورة الخارجية للأسرة.

مخالفات العنف

الرسم البياني رقم 21: توزيع افراد العينة حسب كيف يؤثر العنف على الضحية



يوضح الرسم البياني رقم 21 (الأعمدة البيانية) أن العنف يؤثر بشكل كبير على الضحية. حيث يعتقد 40% أن له تأثيرات اجتماعية، بينما يراه 16% أنه يؤثر على استقرار الأسرة. كما يربط 10% منه بمشاكل صحية طويلة الأمد. وهناك أيضاً نسب تشير إلى آثار نفسية وسلوكية مثل التفكير في الهروب أو الطلاق وتأثيره السلبي على الأطفال. هذه النتائج تعكس كيف أن العنف يمكن أن يؤثر على جوانب متعددة من حياة الضحية. تتماشى هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة "هبة محمد علي حسن" في عام 2003 حول إساءة معاملة المرأة، التي أكدت أن العنف ضد المرأة يحدث آثارًا نفسية واجتماعية خطيرة، مثل القلق والتوتر وفقدان الاستقرار الأسري، بالإضافة إلى تأثيراته السلبية على العلاقات الأسرية وتوازنها العام.

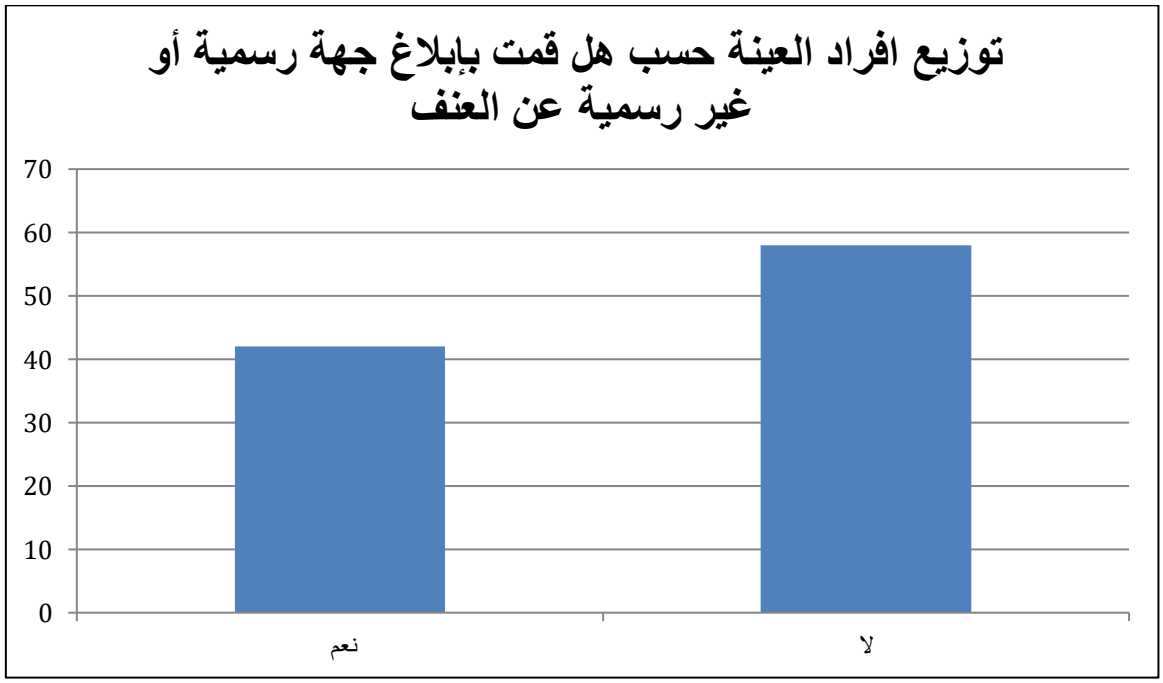
أسباب الصمت:

توجد العديد من الأسباب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تجعل المرأة الضحية تظل صامتة ولا تبلغ عن العنف الأسري للجهات المعنية. تشير الدراسات إلى أن العامل الاقتصادي يعد من أهم هذه الأسباب، حيث تعتمد النساء بشكل كامل على أزواجهن مالياً، خصوصاً عندما لا تتوفر بدائل مادية أو عندما يفقدن الدعم الاجتماعي مثل المأوى بعد الطلاق. يتفاقم هذا الوضع المالي بسبب انخفاض مستوى التعليم، مما يقلل من وعي المرأة بحقوقها القانونية ويضعف قدرتها على مواجهة المشكلة. كما تلعب العادات الثقافية والضغوط الاجتماعية دوراً مهماً في تعزيز هذا الصمت؛ إذ تخاف الضحية من تفكك الأسرة وتخشى الوصمة الاجتماعية المرتبطة بـ "العار"، كما تواجه ضغوطاً من العائلة تطالبها بالصبر والتضحية. أيضاً،

تسهم قلة الثقة في المؤسسات الرسمية في بقاء الكثير من الضحايا يعانين بصمت دون المطالبة بحقوقهن أو الإبلاغ .

التبليغ عن العنف

الرسم البياني رقم 22: توزيع افراد العينة حسب هل قمت بإبلاغ جهة رسمية عن العنف



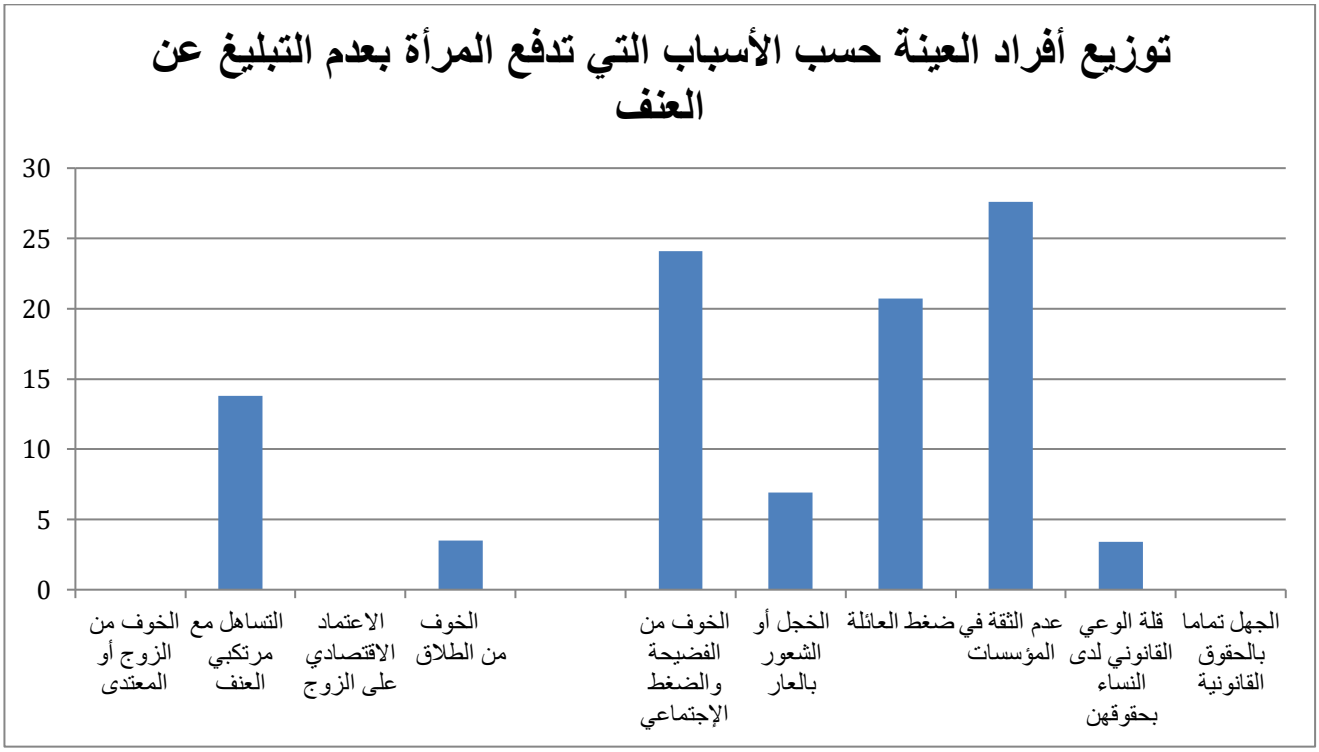
تشير بيانات الرسم البياني رقم 22 (الأعمدة البيانية) إلى أن 58% من النساء اللواتي تم استطلاع رأيهن لم يقمن بتقديم بلاغ عن العنف، بينما أفادت 42% منهن بأنهن قمن بذلك. تظهر هذه النتائج أن عدم

الإبلاغ لا يزال شائعًا، مما يدل على وجود مجموعة من العوائق التي تمنع النساء من التواصل مع الجهات المختصة، سواء كانت نفسية أو اجتماعية. وهذا يعكس استمرار ظاهرة الصمت بين ضحايا العنف الأسري.

يتفق هذا مع ما أظهرته دراسة حسين طاهر (2003)، التي أكدت أن انخفاض نسبة التبليغ عن العنف يعود إلى عوامل ثقافية واجتماعية مثل الخوف والعار وقلة الثقة في المؤسسات. هذا يؤدي إلى بقاء العديد من الحالات غير معروفة واستمرار معاناة الضحايا في صمت.

أسباب عدم الإبلاغ

الرسم البياني رقم 23 توزيع افراد العينة حسب الأسباب التي تدفع المرأة بعدم التبليغ عن العنف



تشير بيانات الرسم البياني رقم **23** (الأعمدة البيانية) إلى تنوع الأسباب التي تمنع النساء من الإبلاغ عن العنف. في المقدمة، نجد قلة الثقة في المؤسسات بنسبة 27.6%، تليها الخوف من الفضيحة والضغط الاجتماعي بنسبة 24.1%، ثم تأتي ضغوط العائلة بنسبة 20.7%. كما أن هناك 13.8% من النساء يتساهلن مع المعتدين، بينما تشكل نسب الشعور بالعار 6.9% والخوف من الطلاق وقلة الوعي بالقانون 3.4%. هذا يشير إلى أن قرار عدم الإبلاغ يرتبط بعدة عوامل مترابطة.

تتوافق هذه النتائج مع دراسة هبة محمد علي (2003) حول إساءة معاملة المرأة، التي أوضحت أن صمت الضحية وعدم الإبلاغ يعود لأسباب نفسية واجتماعية، مثل الخوف من حكم المجتمع وضغوط

الأسرة، بالإضافة إلى ضعف الوعي بالحقوق. وهذا يفسر استمرار ظاهرة العنف داخل الأسر دون تدخل رسمي.

ويمكن تحليل مسألة التساهل مع مرتكبي العنف وقبول المرأة لعنف زوجها من منظور بيير بورديو (Pierre Bourdieu)وفرانسواز إريتيه(Françoise Héritier) ، يجب الغوص في آليات "الهيمنة" و"التفكير الرمزي" التي تجعل العنف يبدو "طبيعياً" أو "مقبولاً."

ليست الهيمنة الذكورية مجرد قوانين، بل هي هابتوس (Habitus) أي نظام من الاستعدادات المكتسبة. المرأة التي تشاهد العنف أو تُمارس ضدها الهيمنة منذ الصغر، تدمج هذه الهيمنة في جسدها وفكرها حتى تصبح بديهية(Doxa) . أن العنف الرمزي هو عنف لا يُمارس إلا بتواطؤ من يقع عليه. هذا التواطؤ ليس اختيارياً، بل لأن المرأة تستخدم أدوات معرفية لفهم العالم هي نفسها أدوات "المُهيمِن" (الرجل). لذا، عندما تبرر المرأة عنف زوجها مثلا على انه عصبي بسبب العمل أو هذا من حقه لتأديبي، فهي تستخدم منطق الرجل لإدانة نفسها.

ان التساهل مع المعنف هنا هو آلية للحفاظ على النظام الرمزي. إنكار العنف أو التقليل من شأنه هو وسيلة لتجنب الانهيار النفسي أمام واقع لا تملك المرأة أدوات تغييره.

كما يرى علماء الاجتماع الجنائي مثل (**إدوين ساذرلاند**) أن السلوك الإجرامي يُكتسب من خلال التفاعل داخل الجماعات الأولية. عندما تنشأ المرأة في بيئة تُعتبر فيها السيطرة الرجولية العنيفة أداة تأديبية وليست جريمة، فإنها تتعلم قبول العنف كجزء من العقد الاجتماعي للزواج. التساهل هنا هو نتيجة لغياب التعريف الإجرامي للفعل في ذهنية الضحية.

ويعد سبب الخوف من الطلاق من أقوى المحركات السلوكية التي تفرض على المرأة تحمل العنف أو التساهل مع مرتكبيه. وحسب أفكار بورديو، إريتيه، يظهر الطلاق ليس كإنهاء لعقد قانوني، بل كموت رمزي أو سقوط اجتماعي. يمثل الطلاق تهديداً مباشراً للمكانة الاجتماعية للمرأة داخل الحقل الاجتماعي. والخوف من الطلاق هو خوف من الوصم(Stigmate) الذي يمارسه المجتمع. فالطلاق يحول المرأة من زوجة مصونة (رأسمال رمزي إيجابي) إلى مطلقة (رأسمال رمزي مستهلك أو مشكوك فيه). كما يرى بورديو أن البيت هو فضاء الهيمنة الذكورية، وخروج المرأة منه عبر الطلاق يعني فقدانها للحماية الرمزية التي يوفرها لقب متزوجة. لذا، تفضل المرأة استبطان العنف والحفاظ على صمتها لحماية صورتها الاجتماعية، وهو ما يعزز استمرارية الهيمنة الذكورية.وتحلل إريتيه الخوف من الطلاق من خلال بنية القرابة وتقسيم الأدوار بين الجنسين. ففي الفكر التقليدي الذي تحلله إريتيه، المرأة هي الرابط الذي يضمن استمرار النسب والتحالف بين العائلات. الطلاق يُنظر إليه كـ "فشل" في أداء هذه الوظيفة البنيوية. هدا الخوف هنا هو خوف من العودة إلى وضعية القاصر في بيت الأهل أو مواجهة نظرة المجتمع التي ترى في المرأة الوحيدة (بدون رجل) كائناً ناقصا أو خطرا على التوازن الاجتماعي. هذا الخوف متجذر في المتخيل الجمعي الذي يربط قيمة المرأة بوجودها تحت وصاية ذكرية. ومن الناحية الجنائية والاجتماعية، يتحول الطلاق من حق قانوني إلى أداة ترهيب تستخدمها المنظومة الاجتماعية ضد الضحية.وهنا يصبح صمت المرأة بأنها تقوم بـحسابات عقلانية؛ فهي تقارن بين ألم العنف الجسدي (الجريمة) وألم الطلاق والتشرد. في كثير من الأحيان، تجد أن الطلاق هو عقوبة أشد وطأة عليها من العنف نفسه. أن الخوف من الطلاق هو في جوهره خوف من التبعات الجنائية غير المباشرة مثل فقدان الحضانة، الفقر، وضياع السكن. هنا، يصبح التساهل مع المعنف استراتيجية لتجنب مشكلة اجتماعية أكبر، حيث يغيب الردع ضد الزوج ويتحول التهديد بالطلاق إلى سلاح إجرامي يمارسه الزوج لضمان صمت الضحية. وتؤكد دراسات مركز البحث في

الاقتصاد المطبق من أجل التنمية (CREAD) أن التبعات الاقتصادية للطلاق في الجزائر كارثية على المرأة، رغم القوانين الجديدة. الخوف من الطلاق ليس عاطفياً فقط، بل هو الخوف من أزمة السكن. الممارسات القضائية تُظهر صعوبة حصول المرأة المطلقة على سكن مستقل، مما يجعل البقاء تحت العنف "خياراً عقلانيا لتجنب التشرد.

اما عن سبب الفضيحة والضغط الاجتماعي فهما من أقوى أدوات الرقابة غير الرسمية في المجتمع. بالنسبة لبورديو، تعيش المرأة في فضاء محكوم بـ **النظر الصارم** للمجتمع Le regard de l'autre، حيث تشكل الفضيحة تهديداً نهائيا لمكانتها. والشرف في نظر بورديو هو رأس مال رمزي هش خاصة في المجتمع التقليدي. الفضيحة لا تصيب المرأة وحدها، بل تلوث شرف العائلة بأكملها. لذا، فإن استبطان الخوف من الفضيحة هو في الحقيقة حماية لمصلحة الجماعة على حساب أمان الفرد. وهنا يعمل الضغط الاجتماعي كآلية للتطبيع مع المعاناة. والمرأة التي تختار الصمت لتجنب الفضيحة تساهم بشكل غير واعٍ في الحفاظ على النظام الذكوري، لأن الفضيحة في هذا المنطق ليست هي فعل العنف بل هي إفشاء فعل العنف. اما أدا نظرنا من زاوية مكر إريتيه، فالمجتمع يعتمد على نظام اجتماعي يتم الفصل فيه بين الفضاء الخاص (المنزل) والفضاء العام. الفضيحة هي خروج الأسرار من الخاص إلى العام، وهو ما يعتبره المجتمع خرقاً لشيء مقدس. وفي المخيال الجمعي الذي تدرسه إريتيه، تُكلف المرأة بمهمة الحفاظ على أسرار البيت. الخوف من الفضيحة هنا هو خوف من الفشل في أداء هذا الدور البنيوي. كدلك الضغط الاجتماعي هنا يفرض على المرأة أن تكون حافظة او اداة للستر، وأي شكوى هي بمثابة إعلان عن فشل أنثوي في احتواء العنف وتدجين الرجل. كماُتعتبر الفضيحة أداة من أدوات الضبط الاجتماعي غير الرسمية التي قد تكون أقوى من القانون نفسه.

أن التبليغ عن العنف قد يجر عليها فضيحة تؤدي إلى عزلها اجتماعياً، وهو إيذاء الضحية مرتين.وأحيانًا يعمل الضغط الاجتماعي كدرع للجاني. بحيث تتدخل العائلة والجيران أنصح التعبير الرقابة المحيطة، للضغط على الضحية لسحب شكواها تحت مسمى الفضيحة، مما يخلق بيئة من الإفلات من العقاب مدفوعة بالخوف من نظرة الآخرين.

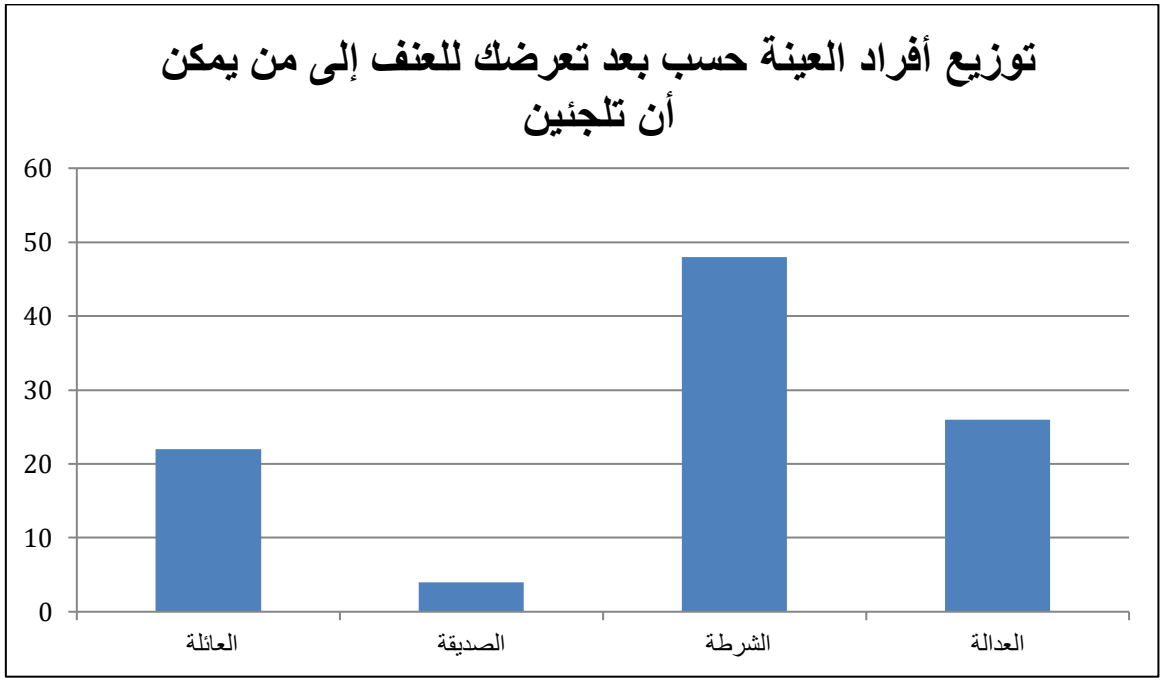
أما سبب الخجل والشعور بالعار هو من أكثر المشاعر تعقيداً، حيث يمثلان سجناً داخلياً يمنع الضحية من الاعتراف بوقوع العنف. فبينما تكون الفضيحة خوفاً من الخارج (المجتمع)، فإن العار هو ألم من الداخل (الذات).أن كانت المراة ترى أن قيمتها مرتبطة بنجاح زواجها، فإن وقوع العنف يفسر كفشل شخصي. فالمرأة تشعر بالخجل ليس لأنها ارتكبت خطأ، بل لأن جسدها وكرامتها دنسا بالعنف. هذا الخجل هو اعتراف ضمني بسيادة المهيمن، حيث تشعر الضحية أنها فقدت قيمتها الرمزية صمن المكانة الاجتماعية. وقد تشعر المرأة بالعار لأنها تعتقد أنها استفزت الزوج أو لم تكن صبورة كفاية. **وهدا** العار هو ما يجعل الجريمة مخفية إحصائيا. العار هو الكاتم الذي يمنع تحويل الواقعة من حادثة منزلية إلى قضية قانونية، مما يمنح الجاني حصانة اجتماعية ناتجة عن خجل الضحية. ويقدم علم النفس التحليلي والمعرفي تفسيراً عميقاً للعار حيث يؤدي إلى ما يسمى العار السام(Toxique) ، حيث لا تشعر المرأة أنها "فعلت شيئاً سيئا بل تشعر أنها هي في حد ذاتها سيئة أو ناقصة. وبالتالي تلجأ الضحية للخجل كدرع لحماية ما تبقى من صورة الزوج في نظرها. فمن الأسهل سيكولوجياً الشعور بالخجل من فشلها بدلاً من الاعتراف بأن شريك حياتها مجرم. وعندما يكون متكررا، يؤدي إلى تحطيم تقدير الذات، مما يجعل الخجل حالة دائمة تعزل المرأة عن طلب المساعدة

انعدم **الثقة في المؤسسات** من أهم المعوقات التي تحول دون تحويل العنف المنزلي من مشكلة خاصة إلى قضية رأي عام أو ملف قضائي. فعندما تفقد الضحية الثقة في قدرة أو رغبة المؤسسات (الأمن، القضاء، الصحة) في حمايتها في اعتقادها ان هده المؤسسات قد تحمل في طياتها نفس الهابتوس الذكوري الموجود في الأسرة، أو أنها عندما تتوجه للمؤسسة قد تواجه نظرة شك أو استخفاف بمعاناتها، فإنها تلجأ إلى استراتيجيات الصمت أو الحلول العرفية. كما أن عدم الثقة قد ينبع لدى الضحية أن لغة القانون غريبة عنها أو أنها صُممت لحماية النظام العام الذي يضع تماسك الأسرة ظاهرياً فوق أمان المرأة الفردي. وعلى ضوء إريتيه فأن المؤسسات غالباً ما تميل إلى الحفاظ على التوازن البنيوي. في حالات العنف، قد يميل احينا الموظف العمومي مدفوعاً بتمثلاته إلى نصيحة المرأة بـالصبر، معتبراً أن تدخل الدولة في شؤون البيت. هذا التواطؤ الصامت هو ما يقتل ثقة النساء في المؤسسة. كدلك في بعض الأحيان عندما ترى المرأة أن التبليغ لا يؤدي إلى عقاب رادع، أو أن الإجراءات طويلة ومعقدة ومهينة، فإنها تلجأ للصمت.

وتشير الدراسات الميدانية في الجزائر مركز CREAD، وأعمال خولة طالب الإبراهيمي، ناصر جابي، وكذا التقارير الميدانية إلى أن عدم الثقة في المؤسسات ينبع من ثقافة الصلح التي تتبناها الهيئات الرسمية.تبيّن أن الكثير من أعوان الأمن أو القضاة يتعاملون مع العنف الزوجي كانحراف بسيط وليس كجريمة حيث تطبق منطق القبيلة والصلح داخل مؤسسات الدولة الحديثة. (ناصر جابي،). اما دراسة خولة طالب الإبراهيمي تشير إلى أن بالرغم من التعليم خاصة التمكين من اللغة العربية والفرنسية، فهدا لا يحمي المرأة من العنف الرمزي، بل إن المرأة المثقفة قد تتردد أكثر في التبليغ لأنها تخشى فقدان هيبتها الأكاديمية أمام مؤسسات قد لا تقدر قيمتها العلمية. رغم امتلاكها لرأسمالية ثقافي أي الشهادة ورأسمال مادي أي الراتب، إلا أنها تصطدم بـ "قانون الأسرة "والتمثيلات الاجتماعية التي تضعها دائماً تحت وصاية الرجل. أنعدم الثقة ينبع من شعور المرأة أن المؤسسة لا تفرّق بين المرأة المتعلمة وغير المتعلمة في لحظة العنف، مما يحبط رغبتها في التغيير.

لجوء بعد التعرض للعنف

الرسم البياني رقم 24: توزيع افراد العينة حسب بعد تعرضك للعنف إلى من يمكن أن تلجئين

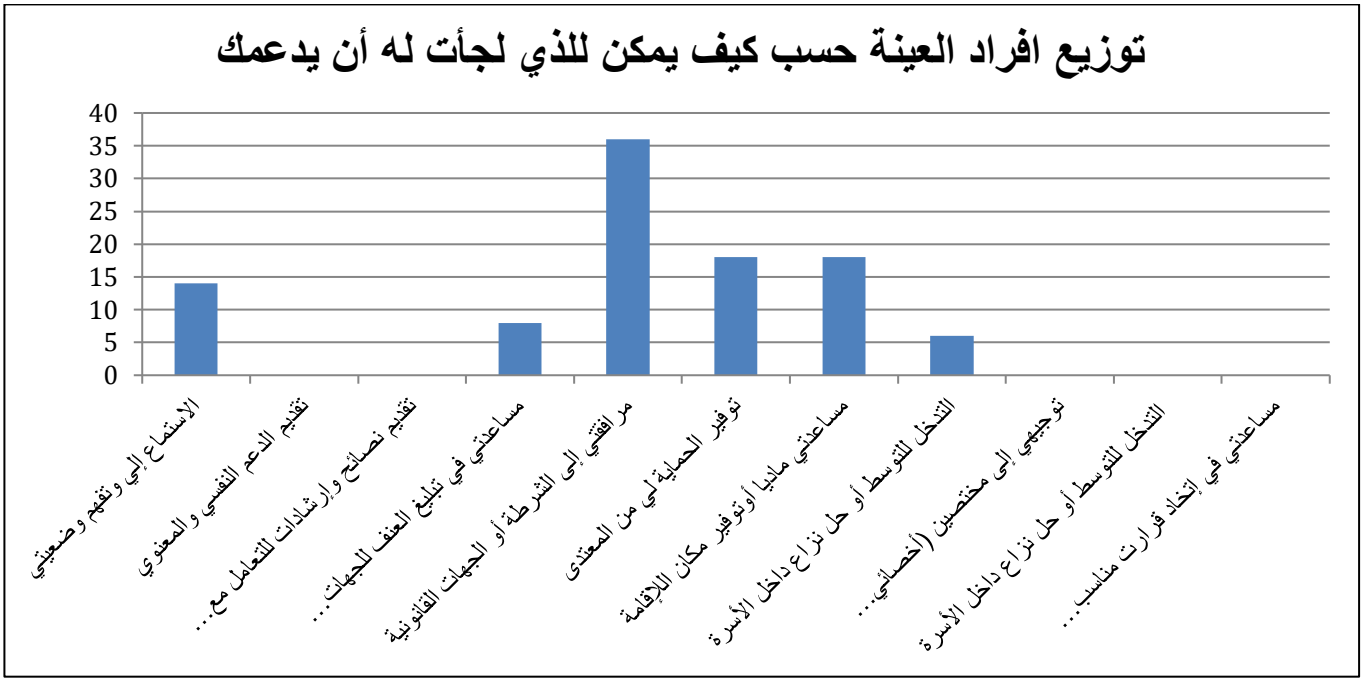


يوضح الرسم البياني رقم 24 (الأعمدة البيانية) الخيارات المتاحة أمام المرأة بعد تعرضها للعنف. حيث تأتي الشرطة في المرتبة الأولى بنسبة 48%، تليها العدالة بنسبة 26%، ثم العائلة بنسبة 22%. بينما تسجل الصديقة نسبة منخفضة تبلغ 4%. هذا يدل على أن العديد من النساء يفضلن اللجوء إلى الجهات الرسمية بدلاً من الدائرة القريبة، مما يعكس نوعًا من الثقة في المؤسسات، رغم أن دور الأسرة لا يزال موجودًا ولكنه أقل تأثيرًا.

تتوافق هذه النتائج جزئيًا مع دراسة حسين طاهر (2003)، التي أظهرت أن سعي المرأة للحصول على المساعدة يرتبط بمستوى وعيها بحقوقها ومدى ثقتها في المؤسسات. ومع ذلك، قد تتردد بعض الحالات بسبب عوامل اجتماعية، مما يفسر أحيانًا الجمع بين اللجوء للجهات الرسمية والعائلية.

كيفية الدعم

الرسم البياني رقم 25: توزيع افراد العينة كيف يمكن للذي لجأت له أن يدعمك

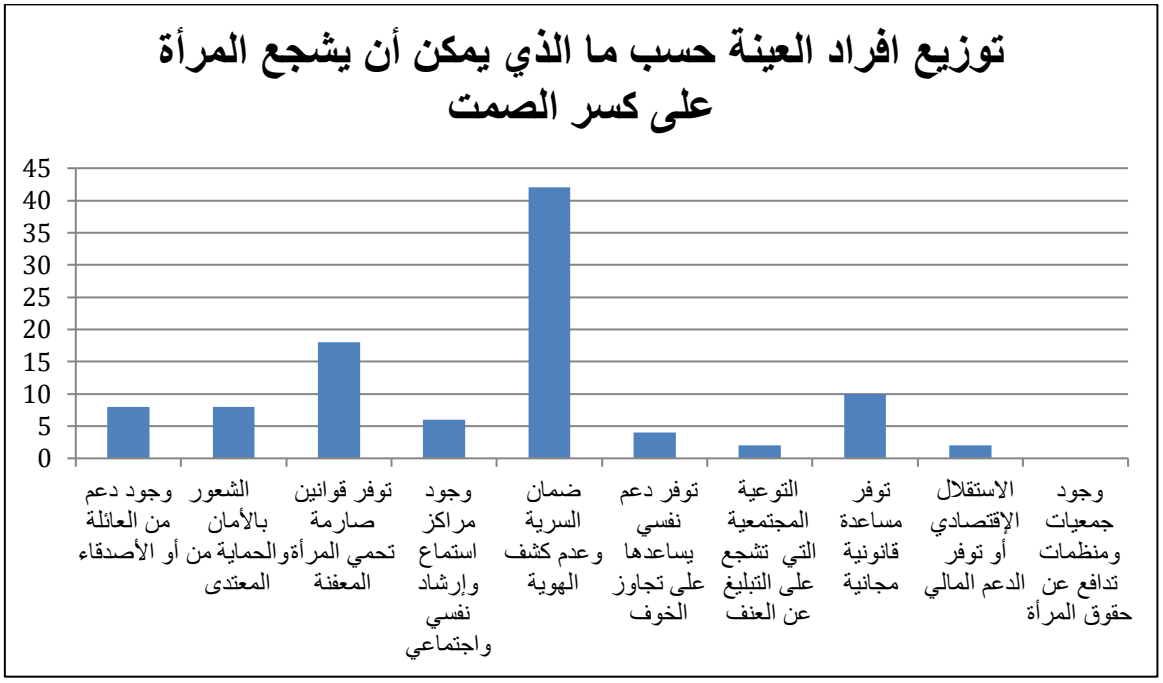


يوضح الرسم البياني رقم 25 (الأعمدة البيانية) أنواع الدعم المتاحة للنساء. حيث تأتي المرافقة للشرطة أو الجهات القانونية في المقدمة بنسبة 36%، تليها حماية وتقديم المساعدة المادية بنسبة 18% لكل منهما. ثم يأتي الاستماع وفهم الوضع بنسبة 14%. كما تسجل المساعدة في الإبلاغ 8%، والتدخل للوساطة داخل الأسرة 6%. وهذا يبين أن الدعم يشمل جوانب مختلفة، سواء كانت قانونية أو نفسية أو مادية.

تتوافق هذه النتائج مع ما ذكرته هبة محمد علي في بحثها "حسن الإساءة إلى المرأة"، حيث أكدت أن مواجهة العنف تحتاج إلى أشكال متعددة من الدعم، مثل المساندة النفسية والحماية القانونية والمرافقة للجهات المختصة. وهذا يعكس أهمية توفير رعاية شاملة للضحايا لمساعدتهن على التغلب على ظروفهن.

تشجيع على الإفصاح

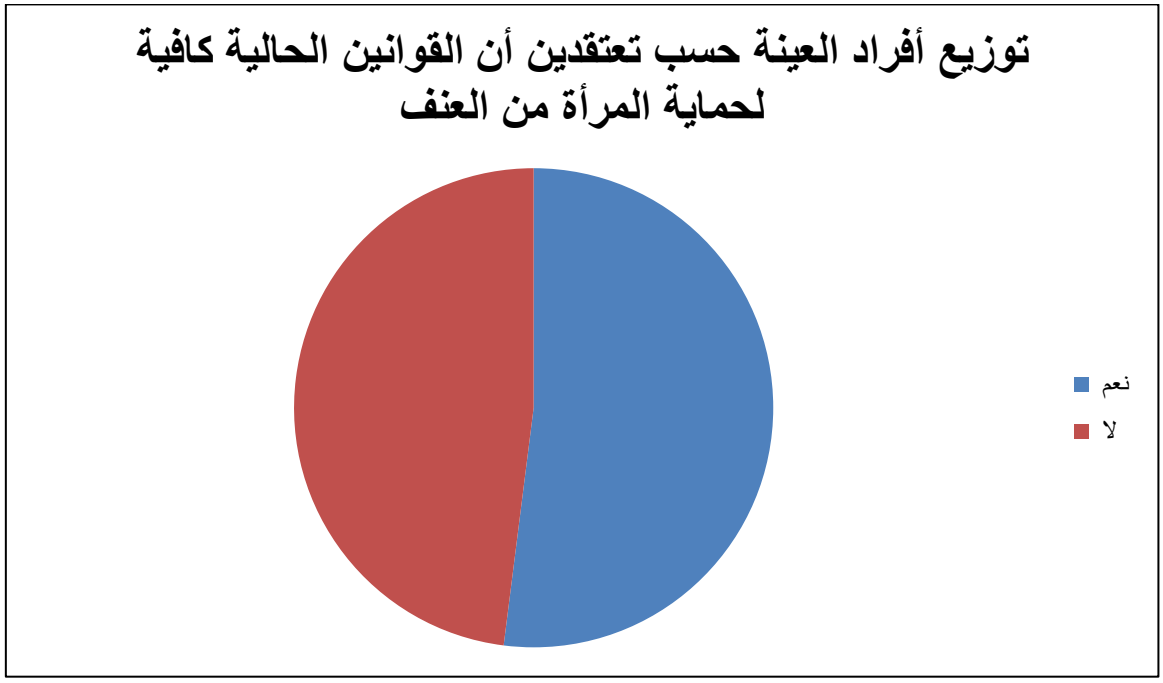
الرسم البياني رقم 26: توزيع افراد العينة حسب ما الذي يمكن أن يشجع المرأة على كسر الصمت



يظهر الرسم البياني رقم **26** (أعمدة البيانية) أن أكبر عامل يشجع النساء على الإبلاغ عن حالات العنف هو ضمان السرية وعدم الكشف عن الهوية، حيث تصل هذه النسبة إلى 42%. وهذا يدل على تأثير مخاوف كشف المعلومات. بعد ذلك، تأتي القوانين الصارمة التي تحمي النساء المعنفات بنسبة 18%، ثم توفر المساعدة القانونية المجانية بنسبة 10%. كما سجلت نسبة 8% لكل من دعم العائلة أو الأصدقاء والإحساس بالأمان والحماية من المعتدي. بينما كانت بقية العوامل أقل تأثيرًا، مثل وجود مراكز للاستماع والإرشاد النفسي والاجتماعي بنسبة 6%، والدعم النفسي بنسبة 4%، والتوعية المجتمعية والاستقلال الاقتصادي بنسبة 2% لكل منهما. هذا يشير إلى أن تشجيع النساء على التبليغ يعتمد بشكل أساسي على توفير الحماية والسرية أكثر من غيرها من العوامل. ويتوافق ذلك مع نتائج دراسة هبة محمد علي حسن (2003) التي أكدت أن مخاوف الفضيحة والضغوط الاجتماعية تعتبر من الأسباب الرئيسية التي تمنع النساء من الإبلاغ، مما يفسر التركيز العالي على أهمية السرية.

كفاءة قوانين الحماية

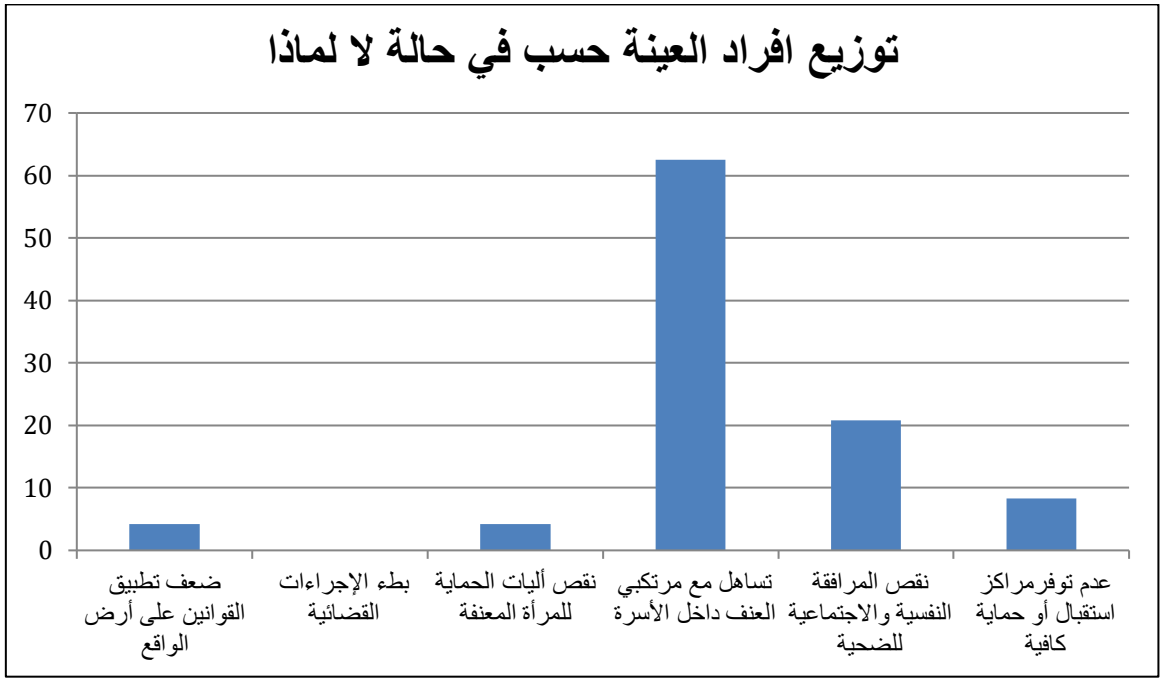
الرسم البياني رقم 27: توزيع افراد العينة حسب تعتقدين أن القوانين الحالية كافية لحماية المرأة من العنف



يوضح الرسم البياني رقم 27 (الدائرة النسبية) أن 52% من المشاركات يعتقدن أن القوانين الحالية تكفي لحماية المرأة من العنف، بينما 48% يرون أنها غير كافية. هذا الاختلاف الطفيف في النسب يشير إلى تنوع الآراء حول فعالية هذه القوانين. بعض الأفراد يعتقدون أن هناك حماية قانونية، بينما آخرون يرون أن هذه القوانين لا تقدم الحماية اللازمة في الواقع. وهذا يتماشى مع نتائج دراسة حسين طاهر (2003)، التي أظهرت أن فعالية القوانين تعتمد ليس فقط على وجودها، بل أيضًا على مدى تطبيقها في الحياة اليومية، مما يفسر اختلاف آراء المشاركات بشأن كفاية هذه القوانين لحماية المرأة من العنف.

ضعف الحماية

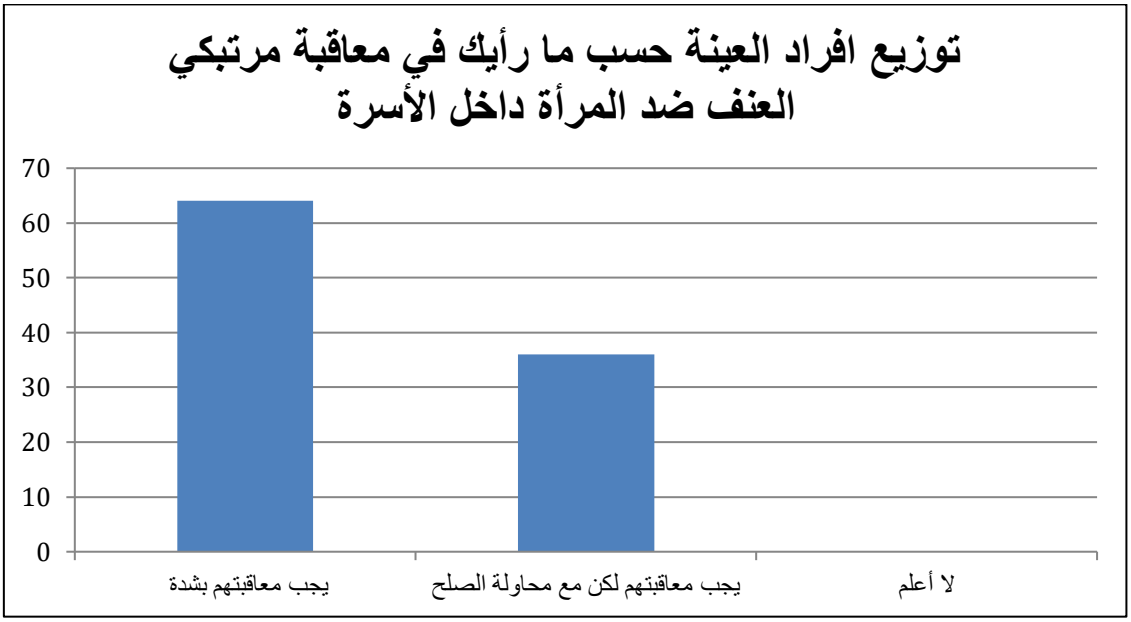
الرسم البياني رقم 28: توزيع أفراد العينة حسب في حالة لا لماذا



تظهر نتائج الرسم البياني رقم 28 (الأعمدة البيانية) أن السبب الرئيسي في اعتبار القوانين غير كافية لحماية المرأة من العنف هو التساهل مع مرتكبي العنف في الأسرة، حيث بلغت النسبة 62.5%. وهذا يدل على وجود قبول اجتماعي أو تجاهل لهذه السلوكيات داخل البيئة الأسرية. يأتي بعد ذلك نقص الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا بنسبة 20.8%، مما يوضح ضعف المساعدة المتاحة للنساء المعنفات بعد تعرضهن للعنف. كما تظهر أسباب أخرى بنسب أقل، مثل عدم توفر مراكز استقبال أو حماية كافية بنسبة 8.3%، وضعف تطبيق القوانين ونقص آليات الحماية بنسبة 4.2% لكل منهما. تتماشى هذه البيانات مع دراسة هبة محمد علي حسن (2003)، التي ذكرت أن غياب الدعم النفسي والاجتماعي للمرأة المعنفة يزيد من معاناتها ويجعلها أكثر عرضة للاستمرار في علاقات عنيفة، وهو ما يتفق مع نتيجة نقص المساعدة النفسية والاجتماعية.

كيفية المعاقبة

الرسم البياني رقم 29: توزيع افراد العينة حسب مارأيك في معاقبة مرتكبي العنف داخل الأسرة

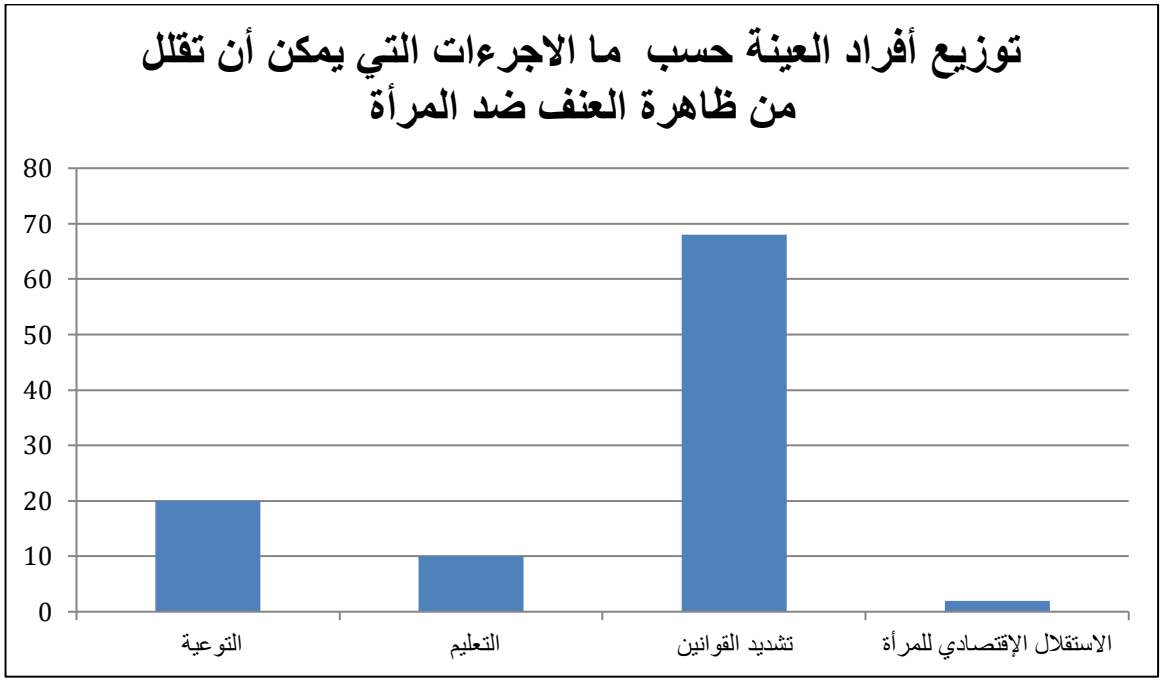


تشير بيانات الرسم البياني رقم 29 (الأعمدة البيانية) إلى أن 64% من المشاركين يرون أنه يجب معاقبة مرتكبي العنف بشكل صارم، بينما يفضل 36% العقوبة مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الإنسانية. تعكس هذه النتائج توجهًا نحو تشديد العقوبات كوسيلة للحد من العنف الأسري، في حين أن القلة فقط تدعم الحلول التوفيقية.

تتوافق هذه النتائج مع ما ذكره حسن طاهر في دراسته عام 2003، حيث أشار إلى أن التساهل مع مرتكبي العنف يسهم في استمرار المشكلة، مما يستدعي تعزيز الردع القانوني. كما تتفق مع ما توصلت إليه دراسة هبة محمد على حسن في نفس العام، التي أكدت أن استمرار العنف يرتبط بنقص الحزم في التعامل معه، وأن ضعف العقوبات أو اللجوء إلى التسامح لا يوفر الحماية الكافية للمرأة.

تقليل من الظاهرة

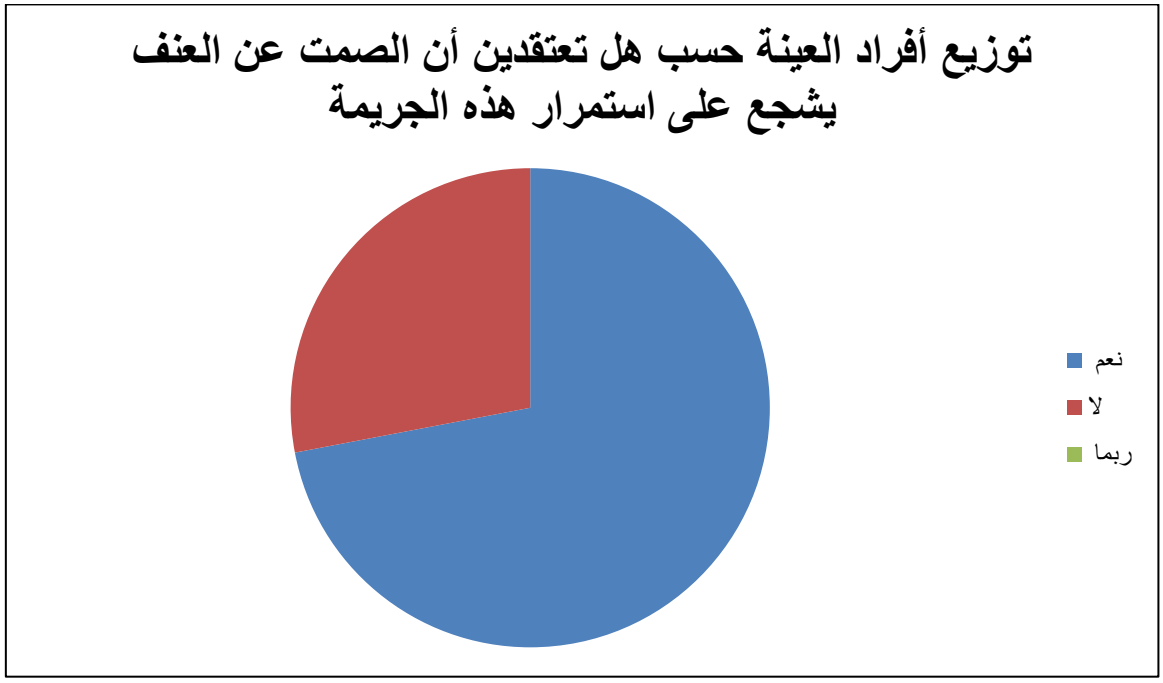
الرسم البياني رقم 30: توزيع افراد العينة حسب ماالاجراءات التي يمكن أن تقلل من ظاهرة العنف ضد المرأة



تظهر نتائج الرسم البياني رقم 30 (الأعمدة البيانية) أن الإجراء الأكثر فاعلية في تقليل العنف ضد المرأة، حسب ما ذكرته المبحوثات، هو تشديد القوانين بنسبة عالية بلغت 68%. هذا يدل على اعتقاد قوي بأهمية وجود رادع قانوني لمواجهة هذه الظاهرة. يأتي بعد ذلك التوعية بنسبة 20%، ثم التعليم بنسبة 10%، بينما كانت نسبة الاستقلالية الاقتصادية للمرأة منخفضة حيث بلغت 2%. وهذا يشير إلى أن الحلول القانونية تعتبر الأكثر تأثيرًا مقارنة بالخيارات الأخرى. تتوافق هذه النتائج مع دراسة حسين طاهر (2003) التي أكدت أن ضعف تطبيق القوانين والتساهل مع المعتدين يسهمان في انتشار العنف. لذا، من الضروري تشديد القوانين وتفعيلها. كما تتفق مع دراسة هبة محمد علي حسن (2003) التي أشارت إلى أن عدم وجود رادع قانوني كافٍ يؤدي إلى استمرار العنف وتكراره، مما يفسر رغبة المبحوثات في المطالبة بتشديد العقوبات.

استمرارية العنف

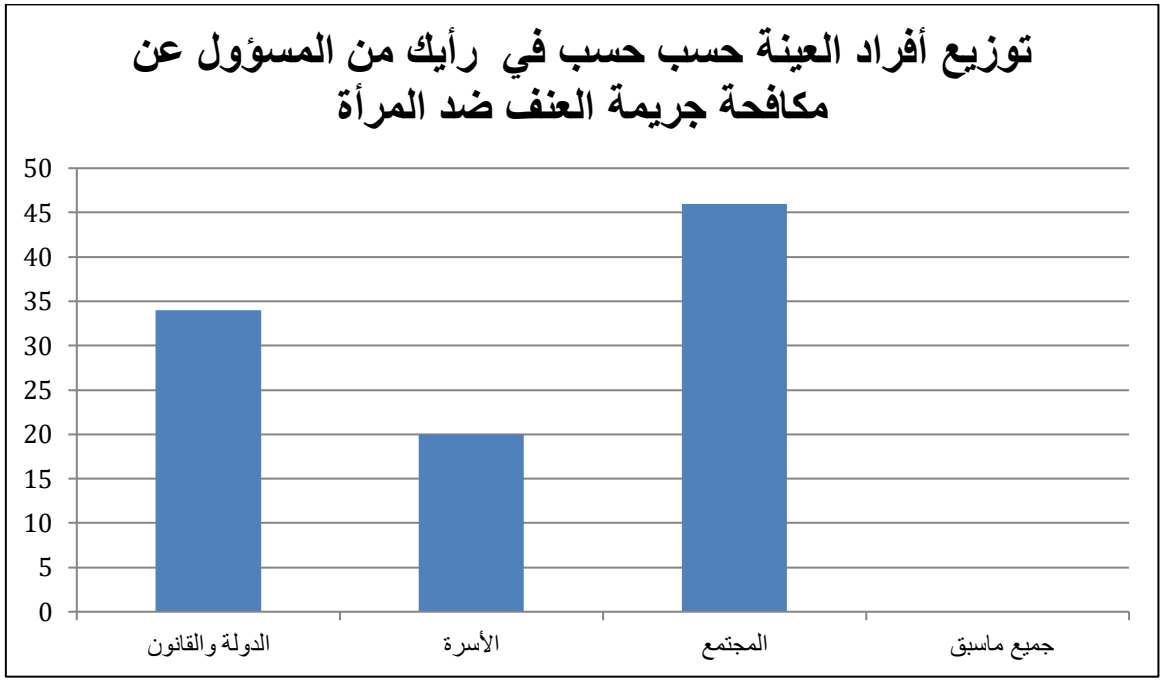
الرسم البياني رقم 31: توزيع افراد العينة حسب هل تعتقدين أن الصمت عن العنف يشجع على استمرار هذه الجريمة



تشير نتائج الرسم البياني رقم 31 (الدائرة النسبية) إلى أن 72% من المشاركات يعتقدن أن الصمت عن العنف يساعد في استمرار هذه المشكلة، بينما 28% لا يتفقن مع هذا الرأي. يعبر هذا عن وعي بأهمية التصريح عن العنف كعامل يمكن أن يؤدي إلى تفاقمه واستمراره داخل الأسرة، حيث إن عدم الإبلاغ يشجع المعتدي على تكرار أفعاله. تتوافق هذه النتائج مع دراسة حسين طاهر (2003)، التي أوضحت أن الخوف والعوامل الاجتماعية تدفع النساء للصمت، مما يسهم في استمرار العنف. كما تتماشى مع دراسة هبة محمد علي حسن (2003)، التي أكدت أن الضغوط النفسية والاجتماعية تجعل الضحايا مترددين في الإبلاغ، مما يعزز هذه الظاهرة.

مكافحته ضد المرأة

الرسم البياني رقم 32: توزيع افراد العينة حسب في رأيك من المسؤول عن مكافحة جريمة العنف ضد المرأة



يوضح الرسم البياني رقم 32 (الأعمدة البيانية) أن 46% من المشاركات يعتقدن أن المجتمع هو الجهة الرئيسية المسؤولة عن مكافحة العنف ضد المرأة. تليه الدولة والقانون بنسبة 34%، ثم الأسرة بنسبة 20%. تعكس هذه النتائج الفهم بأن محاربة هذه الظاهرة لا تتعلق فقط بالجوانب القانونية، بل تحتاج إلى جهود متعددة من مختلف الفاعلين في المجتمع، حيث يلعب المجتمع دورًا مهمًا في تشكيل القيم والاتجاهات.

تدعم هذه النتائج ما وجدته دراسة حسين طاهر (2003) التي أكدت أن العنف ضد المرأة مرتبط بعوامل اجتماعية وثقافية، مما يجعل المجتمع عنصرًا أساسيًا في تقليصه. كما تتماشى مع دراسة هبة محمد علي حسن (2003) التي أشارت إلى ضرورة تدخل شامل لمعالجة العنف يشمل المجتمع والأسرة بجانب القوانين، نظرًا لتأثير البيئة الاجتماعية على استمرار الظاهرة أو تقليلها.

قدمت المشاركات مجموعة من الحلول والأفكار لمواجهة ظاهرة العنف ضد المرأة. حيث أكدت بعض الإجابات على ضرورة كسر حاجز الخوف والصمت من خلال الحديث وعدم السكوت، وأهمية التحدث مع شخص موثوق. ودعت آراء أخرى إلى اتخاذ خطوات عملية لحماية النفس، مثل إعداد خطة أمان تحدد مكانًا آمنًا للجوء إليه عند الحاجة، والابتعاد عن الشخص العنيف حتى لو كان القرار صعبًا، مع التركيز على أن السلامة تأتي أولاً عبر تجنب مواجهة المعتدي عندما يكون غاضبًا.

فيما يتعلق بالدعم القانوني والمؤسسي، أكدت المشاركات على أهمية اللجوء إلى الجمعيات التي تدافع عن حقوق المرأة وتوفر المساعدة النفسية والقانونية. وشددن على ضرورة تقديم بلاغات للجهات القضائية وجمع الأدلة التي تدعم موقف الضحية قانونيًا. وطالبن بتطبيق قوانين صارمة تمنع العنف وتحد منه، بالإضافة إلى توفير ملاجئ آمنة لحماية النساء بشكل مباشر من المعتدين.

أما بالنسبة للدعم النفسي والاجتماعي، فقد تم التأكيد على أهمية الدعم النفسي والقانوني والاستعانة بمختصين لمنح الضحية القوة والتوازن. كما تم التأكيد على دور الأسرة في توفير الأمان والاستماع للمرأة وفهم وضعها. وفيما يتعلق بالحلول الجذرية والوقائية طويلة المدى، ركزت الآراء على أهمية تحقيق الاستقلال المالي والمهني للمرأة لتقليل اعتمادها على المعتدي وتعزيز التربية الإيجابية منذ الصغر وتعليم الاحترام.

توصيات:

لكسر جدار الصمت الذي يحيط بضحايا العنف الأسري، نحتاج إلى خطة شاملة على مستوى الوطن والمجتمع. يجب أن تتضافر الجهود في مجالات التشريع، والدعم النفسي، والتوعية من أجل مساعدة هذه الفئات الضعيفة وإعادة دمجها في بيئة آمنة. تبدأ التوصيات بتحديث وتفعيل القوانين الصارمة التي تمنع جميع أشكال العنف الأسري (مثل البدني، واللفظي، والاقتصادي، والنفسي)، مع توفير وسائل للإبلاغ تكون سرية وآمنة لحماية الضحايا من أي انتقام قد يتعرضون له من المعتدين.

من الضروري أيضًا توسيع إنشاء مراكز إيواء آمنة وتزويدها بفِرق متخصصة للدعم النفسي والاجتماعي، بالإضافة إلى برامج لتدريب الضحايا على المهارات الاقتصادية والمهنية. يساعد الاستقلال المالي الضحية على الشعور بالشجاعة لمغادرة بيئة الخطر دون الخوف من الفقر أو التشرد.

في مجال المعرفة والمؤسسات، يجب تدريب العاملين في الصفوف الأمامية مثل رجال الشرطة والأطباء والمعلمين والأخصائيين الاجتماعيين على كيفية التعرف على "العلامات الصامتة" للعنف (مثل الانسحاب الاجتماعي والخوف غير المبرر والكدمات المخفية) وكيفية التدخل بحساسية ودون أحكام مسبقة. كما تلعب وسائل الإعلام والمؤسسات الدينية والتعليمية دورًا هامًا في تغيير وعي المجتمع؛ من خلال دحض الثقافات الخاطئة التي تشرع العنف أو تدعو للصمت تحت شعار "ستار البيوت"، واستبدالها بثقافة تشجع على الإبلاغ عن الأذى كخطوة شجاعة لحماية المجتمع وأن كرامة الإنسان وصحته النفسية هما أساس استقرار الأسرة. وأخيرًا، يجب استخدام التكنولوجيا لتطوير تطبيقات رقمية وخطوط ساخنة مجانية تعمل على مدار الساعة لتمكين الضحايا من طلب المساعدة الفورية بنقرة زر واحدة وبسرية كاملة، مما يمنح "الضحية الصامتة" صوتًا مسموعًا ومساعدة للخروج من عزلتها.

خاتمة

خاتمة:

يُعتبر العنف الأسري من أبرز القضايا الاجتماعية التي تهدد وحدة الأسرة واستقرار المجتمع. فهو يترك آثارًا نفسية واجتماعية وقانونية تؤثر بشكل مباشر على الضحية. تزداد خطورة هذه الظاهرة عندما تصبح الضحية "صامتة"، تعاني في صمت دون القدرة على التعبير أو طلب المساعدة بسبب الخوف أو التهديدات أو الضغوط الاجتماعية والعادات التي تجعلها تتجنب الحديث عن معاناتها. فالصمت في حالات العنف الأسري لا يعني عدم وجود الألم، بل يعكس حجم المعاناة النفسية والجسدية التي تواجهها الضحية في بيئة يجب أن تكون آمنة.

تشير الأبحاث إلى أن العنف الأسري لا يقتصر فقط على الاعتداء الجسدي، بل يشمل أيضًا العنف النفسي واللفظي والاقتصادي والجنسي. هذه الأنواع المختلفة تؤثر سلبًا على الضحية وتفقدها شعور الأمان والثقة بالنفس. كما أن استمرار العنف داخل الأسرة يؤدي إلى عواقب خطيرة، تشمل تأثيرها الأطفال والأسرة والمجتمع ككل، مما يسهم في تفكك الأسر والانحراف والاضطرابات النفسية والاجتماعية.

أظهرت الدراسات أن هناك أسبابًا وعوامل متعددة تزيد من انتشار العنف الأسري، مثل نقص الوعي والتنشئة الاجتماعية غير السليمة والضغوط الاقتصادية وسلوكيات سلبية أخرى. بالإضافة إلى الثقافة المجتمعية التي قد تبرر العنف أحيانًا أو تعتبره قضية خاصة بالعائلة. يخشى الضحايا من نظرة المجتمع لهم أو فقدان الاستقرار الأسري، مما يجعلهم يتجنبون الإبلاغ ويعيشون في حلقة مفرغة من العنف والمعاناة.
على الصعيد القانوني، تسعى القوانين لتوفير الحماية للضحايا وتجريم أنواع مختلفة من العنف الأسري عبر فرض عقوبات على المعتدين وتحديد آليات لحماية الضحايا. لكن فعالية هذه القوانين تعتمد على طريقة تطبيقها ومدى وعي الأفراد بحقوقهم وأهمية الإبلاغ عن حالات العنف. لذلك، تحتاج مكافحة هذه الظاهرة إلى جهود مشتركة بين الأسرة والمؤسسات الاجتماعية لنشر ثقافة الحوار والاحترام وزيادة الوعي بمخاطر وآثار العنف.

في ختام هذا البحث، يمكن القول إن الضحية الصامتة في حالات العنف الأسري تمثل صورة لمعاناة خفية تحتاج إلى دعم نفسي واجتماعي وقانوني. فالصمت لا ينهي العنف بل يساعد على استمراره وزيادته. لذا أصبح من الضروري تعزيز آليات الحماية والدعم النفسي والاجتماعي، وتشجيع الضحايا على كسر حاجز الصمت والإبلاغ عن جميع أشكال العنف لحماية كرامة الإنسان وتحقيق الاستقرار للأسرة والمجتمع. فبناء أسرة قوية وآمنة يتطلب الاحترام والتفاهم والتعاون.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية

1. الأسري. مجلة التمكين الاجتماعي، المركز الجامعي تيبازة ، المجلد 06، العدد01،ص 48-65.
2. أمل احمد: بحوث ودراسات في علم النفس ،مؤسسة الرسالة ، بيروت ، بيروت ، ط 1، 2001
3. بركود مزوز.(20010) .إجرام المرأة في المجتمع العوامل والأثار (الإصدار1).مصر: المكتبة العصرية للنشر والتوزيع .
4. بلقاسم، سلاطنية ،وسامية حميدي. العنف والفقر في المجتمع الجزائري. القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ،2008،ص148.
5. بن قانة ، سهام شيماء، العنف الأسري وانحراف الأحداث . مذكرة لنيل شهادة ماستر 2 علم الاجتماع الجريمة والانحراف ، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية،2019-2020 ،ص 1،23
6. بوطبال سامية،(2024). المقاربة النظرية المفسرة لظاهرة العنف
7. بوطبال سامية،(2024). المقاربة النظرية المفسرة لظاهرة العنف الأسري. مجلة التمكين الإجتماعي، المركز الجامعي تيبازة ، المجلد 06، العدد01،ص 48-65.
8. جمال معتوق .2018، مدخل إلى سوسيولوجية العنف. القاهرة ، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع ،مصر.
9. جهاد ، بالغرام ، وخالد بلجوهر ، الجريمة والتحولات الاجتماعية في الجزائر: رؤية سوسيولوجية . ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول الجريمة المعاصرة في المجتمع الجزائري.25-26-27 ماي 2013، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف الجزائر، 2015،126،127.
10. حسين طاهر (2003)، في إشكالية العنف المنزلي ،دراسة للفائدة وزارة التشغيل والتضامن الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية ، الجزائر.
11. حمدي أحمد عد الحافظ بدران: الآليات الدولية لحماية حقوق المرأة ،رسالة دكتوراه ،2009.
12. حمزة مختار، (2004) سيكولوجية العنف والعدوان وتأثيرها على الشخصية . القاهرة :دار الغريب للطباعة والنشر.
13. الحمود ، جاسم محمد (2005). الخلافات العائلية وأثرها النفسي على الاستقرار الأسري. الكويت: درا السلاسل للنشر.
14. حميش أمال ،2018 . العنف الأسري ضد المرأة في المجتمع الجزائري : أبعاده وخلفاياته السوسيولوجية ، مجلة دراسات الإجتماعية ، المجلد 10، العدد 2 ، جامعة الجزائر 2 ، الجزائر.
15. خليل ميخائيل المعوض : علم النفس الإجتماعي، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية،ط2 ، 1994.
16. رجاء مكي وسامي عجم، 2008، الأسرة والعلاج الأسري ودار السحاب ، القاهرة.
17. رجاء مكي ،سامي عجم: إشكالية العنف، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ،ط 1 ، 2008
18. رشاد علي عبد العزيز موسى،2009، المشكلات النفسية الاجتماعية، المكتبة الجامعية الحديثة مصر.
19. رشيد حميد زغير ، الصحة النفسية والمرض النفسي دار الثقافة– الأردن ، 2010.
20. زبير بوصافصاف، كلير ميتز،2025، العنف الزوجي في الجزائر: الأبعاد النسقية والرهانات النفسية، مجلة حوار ((dialogue،2025/3 ، العدد 249، الصفحات من 165 إلى 182، إيرس (Éditions ères) .

21. سعد الدين بوطبال، عبد الحفيظ معوشة، العنف الأسري الموجه ضد الطفل ، الملتقى الوطني الثاني : حول الاتصالات وجودة الحياة في الأسرة يوم09 و10 أفريل 20013 قسم العلوم الاجتماعية ،ص4.
22. سلوى عبد الحميد خطيب، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مطبعة النيل ،القاهرة ، ط1، 2002.
23. شرابي هشام .(1992). النظام الأبوي إشكالية تخلف المجتمع العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
24. شعبان بثينة ، المرأة العربية في القرن 20 العشرين ، دار الصدى للثقافة والنشر ، دمشق ، سوريا، ط1، 2000 ص211.
25. عادل. إسماعيل عبد الرحمان : : العنف الأسري الأسباب والعلاج ، مكتبة أنجلو المصرية ،القاهرة ،ط1، 2006.
26. عباس بو شامة عبد المحمود (2005). العنف الأسري في ظل العولمة ، الرياض: جامعة نايف للعلوم الأمنية .
27. عبد الرحمان العيساوي: الجريمة والشذوذ العقلي، منشورات الحلبي الحقوقية ، مصر ، ط1 ،2004-
ديانا هيلز ،روبرت هليز : العناية بالعقل والنفس، دار العربية للعلوم ،بيروت ، ط1، 1999
28. عبدو سميرة وأخرون : العنف المدرسي وتأثيره على التلاميذ، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر،2009.
29. عدلات بن جفان ،" العنف الأسري وعلاقته بالتوافق النفسي لدى المراهقين(دراسة ميدانية لدى تلاميذ مرحلة الثانوية) " اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس وعلوم تربية ،قسم علم النفس وعلوم التربية، كلية العلوم الإجتماعية ، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد ،2018 ،ص17،4.
30. عدي الهواري،(1983) ، الاستعمار الفرنسي في الجزائر، ترجمة: يوسف عبد الله، بيروت: دار الحداثة، ط 1، ص 75.
31. العرباوي عمر،2011). العنف ضد المراة في المجتمع الجزائري قراءة في تأثير الثقافة في العنف الزوجي– دراسة لحالات من النساء ضحايا العنف الزوجي بولاية معسكر. مجلة الوقاية والأغنوميا ، جامعة معسكر ، المجلد 5، العدد 3،الجزائر ، 2011،ص77.
32. العواودة امل سالم.(2002). العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني .أربد: مكتبة الفجر. - الأمن والسلام في الإسلام،
33. العيسوي عبد الرحمان .(2006). العنف الأسري. الرياض: كلية الملك فهد الأمنية .
34. فوزية مصابيح ،"ظاهرة التسول في المجتمع الحضري الجزائري : دراسة ميدانية لعينة من المتحولين في ولايات شلف – عين الدفلى – الجزائر – الطارف – بشار ". رسالة دكتوراه علوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الجزائر 2013،2–2014،ص 144–145.
35. القانون 01 – 16.(06 03 ،2016). الجزائر: الجريدة الرسمية رقم 14 07\ 03 \2016.
36. القانون الجزائري ،15-19،(1230،2015). المعدل والمتمم للأمر رقم 66 -156 المتضمن قانون العقوبات ، الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية .
37. قانون العقوبات 2015.(بلا تاريخ).100.الجزائر: الجريدة الرسمية الجزائرية .
38. قانون العقوبات2015.(بلا تاريخ).102.الجريدة الرسمية الجزائرية
39. كاظم الشيب :العنف الأسري، المركز الثقافي العربي، المغرب، 2007.
40. محمد ، بوخلوف وأخرون . واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري. الجزائر : دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع والإعلام ، 2010، 203.

41. محمد سيد فهمي العنف الأسري دار الكتب والوثائق، الإسكندرية، 2016.
42. محمد عبد القادر اسبيقة ، ظاهرة الطلاق في المجتمع الليبي، جامعة طرابلس، 2004.
43. محمود سعيد الخولي، 2008، العنف الأسري أسبابه وعلاجه، بيروت،لبنان.
44. محمود بنات سهيلة .(2013). العنف ضد المرأة : أسبابه أثاره وكيفية علاجه(الإصدار1). الأردن : دار المعتز للنشر والتوزيع.
45. مصطفى التير .(1977). العنف العائلي .الرياض : أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
46. المطيري ، عبد المحسن بن عامر.(2018).العنف الأسري
47. معمر، داود . عوامل الفعل الإجرامي لدى الشباب الجزائري بمؤسسة الوقاية (سوق أهراس)." مجلة التواصل في العلوم الإنسانية ، العدد30،(جوان 2012): ص 52.
48. معين خليل العمر : علم الاجتماع العنف، دار الشروق، عمان،ط1، 2010.
49. منظمة الصحة العالمية 2021. تقديرات انتشار العنف ضد المرأة : التقديرات الإقليمية والعالمية لانتشار العنف الشريك الحميم والعنف الجنسي من غير الشريك ضد المرأة ، جنيف ،سويسرا .
50. منير كرادشة: العنف الأسري سيكولوجية الرجل العنيف المرأة المعنقة، عالم الحديث،2009.
51. منير كرداشة .(2009). العنف الأسري: الرجل العنيف والمرأة المعفنة. الأردن : عالم. الكتب الحديث للنشر والتوزيع.
52. منير كرداشة العنف الأسري سيكولوجية الرجل العنيف المرأة المعنقة ، عالم الحديث، 2003.
53. مهدي امحمد الجديدي، الأثار الاجتماعية والنفسية لظاهرة العنف ضد المرأة، جامعة أبريل ليبيا،2009.
54. الموجه ضد الأطفال وأسبابه النفسية والاجتماعية . مجلة دفاتر البحوث العلمية ، جامعة البويرة ،المجلد 06، العدد 02 ،ص 22-45.
55. نجاة أبو بكر حسين ، العنف الأسري ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الفاتح طرابلس، 2003.
56. هبة محمد علي حسن (2003). الإساءة إلى المرأة . القاهرة: شركة أوقاف مركز باحثات، مكتبة الأنجلو المصرية.

التشريعات والمواد:

1. المادة 142 من ذات الأمر 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 المتعلق بتعديل قانون الأسرة.(الجزائر).
2. المادة 330 من قانون 19/15 المتعلق بتعديل قانون العقوبات (الجزائر).
3. المادة 333 مكرر 03 من قانون19/15 المتعلق بتعديل قانون العقوبات (الجزائر).
4. المادة 37 من الأمر 05–02 المؤرخ في27 فبراير 2005 المتعلق بتعديل قانون الأسرة.(الجزائر).
5. المادة 4 من الأمر 05-02 المؤرخ في 27 فبراير 2005 المتعلق بتعديل قانون الأسرة.(الجزائر).

المراجع الأجنبية

1. Becker, H. S. (1963). Outsiders : Studies in the Sociologie of Deviance. Free Press.
2. Bourdieu, P. (1998). La domination masculine. Éditions du Seuil.

3. Boussafsaf Zoubir, Metz Claire. (2025). Violences conjugales en Algérie : aspect systémique et enjeux psychiques Dans Dialogue 2025/3 N° 249, pages 165 à 182 Éditions érès

4. Butler, J. (1990). Gender Trouble : Feminism and the Subversion of Identity. Routledge.

5. Butler, J. (2004). Undoing Gender. Routledge.

6. Cusson, M. (2005). Délinquance et criminalité. Armand Colin.

7. Debuyst, C., Digneffe, F., & Pires, A. P. (1990). Histoire de la criminologie critique. Presses Universitaires de Liège

8. Héritier, F. (1996). Masculin/Féminin I : La pensée de la différence. Odile Jacob

9. Héritier, F. (2002). Masculin/Féminin II : Dissoudre la hiérarchie. Odile Jacob.

10. Jaspard، Marseille،(2011).Les violences conter femmes،collect Ropéres Éditions la Découverte, paris, France.

11. Lieber Marylène(2008). Genre، violences et espaces publics :la vulnérabilité des femmes en question, presses Universitaires de (PUF)، paris ،France.

12. Robert, P. (2005). La sociologie du crime. La Découverte

13. Romito, Patrizia(2006) un silence de mort : La violence masculine occulte Traduit l'italien ،Éditions Autrement ، paris ،France.

ملاحق

تندرج هذه الاستمارة في إطار بحث علمي لإنجاز مذكرة ماستر تخصص علم الاجتماع الاجرام تحت عنوان "الضحية الصامتة في حالات العنف الأسري "، بهدف فهم الأسباب التي تدفع بالضحية الى الصمت وعدم الإبلاغ ، وعليه نطلب منكم المشاركة في الإجابة على الاستمارة وهي موجهة لأغراض علمية فقط، وجميع المعلومات ستبقى سرية وتستعمل لأغراض البحث فقط. كما نشكركم على المساعدة.

أولا : البيانات الشخصية للمبحوثة

1. **العمر:**
أقل من 20 سنة□
□30-20
□ 40-30
□ 50-40
أكثر من 50

2. **المستوى التعليمي:**
بدون تعليم□
ابتدائي□
متوسط□
ثانوي□
جامعي□

3. **الحالة الاجتماعية:**
عزباء□
متزوجة□
مطلقة□
أرملة □

4. **في حالة زواج، ما هو عدد سنوات الزواج ؟** □

5. **عدد الأطفال (إن وجد):**
□ 2-1
□ 4-3
أكثر من4 □
لا يوجد□

6. **الوضعية المهنية:**
عاملة□
ربة بيت□
طالبة□
عاطلة عن العمل□
متقاعدة □

7. **-ما هو مصدر الدخل ؟**

راتب شخصي □
راتب الزوج □
تقاعد □
منحة أو مساعدة حكومية □
مساعدة من الأبناء□
دخل من أملاك خاصة □
أخر ، اذكره.....

8. **هل الدخل المالي يكفيك؟**
نعم □
لا □

9. **مكان الإقامة:**
حضري □
شبه حضري □
ريفي □

10.مع من تعيشي؟
وحدك □
مع الزوج فقط □
مع أفراد الأسرة □
أخرى□

ثانيا: أشكال العنف

11.**هل تعتقدين أن العنف ضد المرأة منتشر في المجتمع؟**

نعم□
لا□
إلى حد ما□

12.**هل سبق أن تعرضتِ لأحد أشكال العنف الأسري؟**

نعم□
لا□

13.**إذا كانت الإجابة نعم، فما نوع العنف الذي تعرضت له؟** (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

عنف جسدي□
عنف لفظي□
عنف نفسي□

عنف اجتماعي□
عنف اقتصادي□

14.**من هو الشخص الذي يمارس عليك العنف غالباً؟**(يمكن اختيار أكثر من إجابة)
الزوج□
أحد أفراد الأسرة□
شخص آخر□

15.**منذ متى بدأ هذا العنف ؟**

قل من سنة □ 1- 3سنوات □اكثر من 3سنوات □ فما فوق □

16.**ما الأسباب التي تدفع بالمعنف إلى تعنيفك؟** (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

الخلافات الزوجية □ تعاطي الكحول أو المخدرات □ ضعف الوعي والثقافة □
التربية العنيفة □ السلطة الذكورية □ مرض نفسي (مع إثبات) □ قلة الدخل □ البطالة □ الغيرة □ تعريض من طرف شخص أخر □ إجابة أخرى □

17.**هل تعتبرين (أو كنت تعتبرين في البداية) أن هذه الأفعال "طبيعية" و "خاصة"؟**

نعم □ لا □

18.هل يعتبر العنف الاسري جريمة ؟

نعم □ لا□

19.هل تعتقدين أن العنف الأسري يجب أن يُعالج ؟

داخل الأسرة فقط□

عن طريق القانون□

كلاهما معاً□

20.هل يمكن للعنف الاسري أن يحدث في اي أسرة ؟

نعم □ لا □ أسرة فقيرة □ أسرة هشة □

21.هل العنف الاسري يؤثر على الحياة الزوجية؟
نعم □

لا □

22.**كيف يؤثر العنف على الضحية ؟**. (يمكن اختيار أكثر من إجابة)

يؤثر على الاستقرار الأسري. □
يسبب أذىً جسدياً وإصابات. □
يسبب اضطرابات نفسية مثل الخوف والقلق والاكتئاب. □
يؤدي إلى فقدان الثقة بالنفس.□
يسبب الشعور بالإهانة أو فقدان الكرامة. □
يؤدي إلى العزلة الاجتماعية. □
يؤثر على القدرة على العمل أو الدراسة. □
يسبب مشاكل صحية على المدى الطويل□.
قد يدفع الضحية إلى التفكير في الهروب أو الطلاق. □
يؤثر سلباً على الأطفال داخل الأسرة. □
أخر، أذكره

ثالثا :أسباب الصمت

23.هل قمت بإبلاغ اي جهة رسمية او غير رسمية عن العنف ؟

نعم □ لا □

24.**اذا لم تقم بالأبلاغ، ما الأسباب التي قد تدفع المرأة إلى عدم التبليغ عن العنف؟** ؟(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

الخوف من الزوج أو المعتدي□

التساهل مع مرتكب العنف داخل الأسرة

الخوف من الطلاق□

الخوف على الأطفال□

الخوف من الفضيحة أو الضغط الاجتماعي □

الخجل أو الشعور بالعار□

الاعتماد الاقتصادي على الزوج (الفرد المعنف)□

ضغط العائلة□

عدم الثقة في المؤسسات□

قلة الوعي القانوني لدى النساء بحقوقهن □

الجهل تماما بالحقوق القانونية□

25.**بعد تعرضك للعنف، إلى من يمكن أن تلجئين؟**

العائلة □ صديقة □ جمعية □ الشرطة □ العدالة □
لا أحد□

26.كيف يمكن للدي لجأت إليه أن يدعمك ؟

الاستماع إليّ وتفهم وضعيتي. □
تقديم الدعم النفسي والمعنوي. □
تقديم نصائح وإرشادات للتعامل مع الوضع. □
مساعدتي في التبليغ عن العنف للجهات المختصة. □
مرافقتي إلى الشرطة أو الجهات القانونية. □
توفير الحماية لي من المعتدي. □
مساعدتي مادياً أو توفير مكان آمن للإقامة. □
توجيهي إلى مختصين (أخصائي نفسي، اجتماعي، محامٍ). □
التدخل للتوسط أو حل النزاع داخل الأسرة. □
مساعدتي في اتخاذ قرار مناسب لحمايتي. □
أخرى□

27.ما الذي يمكن أن يشجع المرأة على كسر الصمت؟
وجود دعم من العائلة أو الأصدقاء. □
الشعور بالأمان والحماية من المعتدي. □
توفر قوانين صارمة تحمي المرأة المعنفة. □
وجود مراكز استماع وإرشاد نفسي واجتماعي. □
ضمان السرية وعدم كشف الهوية. □
توفر دعم نفسي يساعدها على تجاوز الخوف. □
التوعية المجتمعية التي تشجع على التبليغ عن العنف. □
توفر مساعدة قانونية مجانية. □
الاستقلال الاقتصادي أو توفر دعم مادي. □
وجود جمعيات ومنظمات تدافع عن حقوق المرأة. □
تشجيع من مختصين (أطباء، أخصائيين اجتماعيين، علماء نفس). □
حماية الأطفال من تأثير العنف الأسري. □
حملات إعلامية تندد بالعنف ضد المرأة. □
تجارب نساء أخريات نجحن في التبليغ عن العنف. □
أخرى ..... □

28.هل تعتقد أن القوانين الحالية كافية لحماية المرأة من العنف؟

نعم □ لا□

29.في حالة لا، لماذا؟

ضعف تطبيق القوانين على أرض الواقع. □

بطء الإجراءات القضائية. □

نقص آليات الحماية للمرأة المعنَّفة. □

التساهل مع مرتكبي العنف داخل الأسرة. □

نقص المرافقة النفسية والاجتماعية للضحية□

عدم توفر مراكز استقبال أو حماية كافية□

سبب أخر..... □

30.ما رأيك في معاقبة مرتكبي العنف ضد المرأة داخل الأسرة ؟

يجب معاقبتهم بشدة□

يجب معاقبتهم لكن مع محاولة الصلح□

لا أعلم□

31.ما الإجراءات التي يمكن أن تقلل من ظاهرة العنف ضد المرأة؟(يمكن اختيار أكثر من إجابة)

التوعية □ التعليم □ تشديد القوانين □ دعم الجمعيات الاستقلال الاقتصادي للمرأة

32.هل تعتقدين أن الصمت عن العنف يشجع على استمرار هذه الجريمة؟

نعم□

لا□

ربما□

33.في رأيك، من المسؤول عن مكافحة جريمة العنف ضد المرأة؟

- الدولة والقانون□
- الأسرة□
- المجتمع□
- جميع ما سبق□

34.ما رأيك في أفضل حل لمواجهة العنف ضد المرأة؟

.....

ملخص :

تعتبر "الضحية الصامتة" واحدة من أبرز مظاهر العنف الأسري، حيث تتميز بخفاياها وخطورتها. تبقى هذه الضحية صامتة وتتحمل الأذى المستمر دون أن تطلب المساعدة أو تبلغ عن حالتها. يعود هذا الصمت إلى عدة ضغوط اجتماعية وثقافية، مثل تأثير العادات والتقاليد، والخوف من الوصمة الاجتماعية وتفكيك الأسرة، بالإضافة إلى الضعف الاقتصادي والخوف من انتقام المعتدي.

أظهرت الأبحاث أن هذا الكبت المستمر يؤدي إلى عواقب نفسية واجتماعية خطيرة، مثل الاضطرابات النفسية الحادة كالاكتئاب والقلق المزمن. كما يساهم في استمرار دورة العنف داخل الأسرة، مما يؤثر سلباً على الصحة النفسية للأفراد ويهيئ لظهور مشكلات لدى الأبناء في المجتمع.

الكلمات المفتاحية: العنف الأسري ، الضحية الصامتة، الضغوط الإجتماعية ، الإضطرابات النفسية.

Abstract :

The term « silent victim » refers to a hidden and harmful form of domestic violence, where the victim chooses to stay quiet and suffers ongoing abuse without telling anyone or asking for help. This silence often comes from social and cultural pressures, including strong customs and traditions, fear of being judged by others, worries about family issues, as well as financial difficulties and fear of retaliation from the abuser.

Research shows that this ongoing silence can lead to serious psychological effects, such as severe depression and anxiety. Moreover, it helps continue the cycle of violence within families, which can harm individuals' mental health and increase the risk of juvenile délinquance among children in society.

Keyboards : Domestic Violence, The Silent Victim, Social Pressures, Mental DiSorders.